

أصول المحاسبة (١)

إعداد

دكتور/ علي عمر جاد العركي

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة

جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي:١٤٤٣هـ - ٢٠٢١/٢٠٢٢م

بيانات الكتاب

الكلية: كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي.

الفرقة: الأولى.

التخصص: عام (جميع البرامج).

تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ – ٢٠٢١/٢٠٢٢م.

عدد الصفحات:٢٥٦

إعداد: د. علي عمر أحمد جاد

الرموز المستخدمة

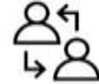
 نص للقراءة والدراسة

 أنشطة ومهام

 أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

 فيديو للمشاهدة

 رابط خارجي

 تواصل عبر مؤتمر الفيديو

فهرست الكتاب

أولًا: فهرست موضوعات:

ثانيًا: فهرست الاشكال:

ثالثًا: فهرست الجداول:

مقدمة:

يمكن إرجاع تاريخ نشأة المحاسبة إلى العصور القديمة، فوفقًا لبعض المعتقدات، نشأ فن الكتابة من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية، وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مبالغة، إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة أن المحاسبة لها تاريخ طويل، حيث يمكن إرجاع السجلات المحاسبية إلى الحضارات القديمة في الصين وبابل واليونان ومصر، فقد تم استخدام المحاسبة للاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بتكلفة العمالة والمواد المستخدمة في بناء الهياكل العظيمة مثل الأهرامات.

ويتركز الهدف الأساسي للمحاسبة المالية في توفير معلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية "المنشأة أو المشروع" بغرض مساعدة العديد من الأطراف سواء داخل الوحدة أو خارجها في عملية اتخاذ القرارات.

وقد تم إعداد هذا الكتاب ليوفر للقارئ المبتدئ مدخلًا إلى المحاسبة المالية في المنشآت الفردية، مع التركيز على وظيفة القياس، وبناءً عليه تم تقسيم الكتاب إلى الفصول الاتية:

- ✍ الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة المالية.
- ✍ الفصل الثاني: العمليات المالية والمعادلة المحاسبية.
- ✍ الفصل الثالث: النظام المحاسبي.
- ✍ الفصل الرابع: المعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية.
- ✍ الفصل الخامس: المعالجة المحاسبية للعمليات الرأسمالية.
- ✍ الفصل السادس: المعالجة المحاسبية للعمليات الإيرادية.
- ✍ الفصل السابع: المعالجة المحاسبية للتعاملات بالأوراق التجارية.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر لأساتذتي الأفاضل الذين سبقوا في هذا المجال وقدموا للمكتبة العربية العديد من المراجع القيمة والتي قد استفدت منها كثيرا عند إعداد هذا الكتاب.

دكتور

على عمر جاد العركي.

الفصل الأول
مدخل إلى المحاسبة المالية

الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرًا على استيعاب ما يلي:

1. **تاريخ نشأة وتطور المحاسبة.**
2. **مفهوم وأهداف ووظائف المحاسبة المالية.**
3. **التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.**
4. **التعرف على فروع المحاسبة والتمييز بينها.**
5. **تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية.**
6. **أنواع الوحدات الاقتصادية وإشكالها القانونية.**
7. **حدود المحاسبة المالية.**



مقدمة:

نعيش الآن في عصر المعلومات، حيث أصبحت الكيانات المختلفة توجه جل اهتمامها نحو تطوير وتحديث أنظمة ووسائل المعلومات ووسائل توصيل تلك المعلومات بغية تحقيق الأهداف المناطة بها وتحقيق طموحاتها في الرقي والتطور، وأضحت إمكانية توفير المعلومات وتحليلها وتفسيرها الشغل الشاغل للكثير من الكيانات القائمة داخل المجتمعات المختلفة وصولًا إلى الأهداف المرجوة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية في عصرنا الحاضر الأداة المحركة لأي وحدة اقتصادية، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية بعد معالجة الأحداث المالية داخل المنشأة وتدقيقها كمخرجات لنظم المعلومات المحاسبية بهدف الافصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كانت ذلك داخلياً أو خارجياً.

كما تُعد المحاسبة أحد أهم فروع المعرفة التي تُعنى بتوفير البيانات والمعلومات داخل أي منشأة أيا كان شكلها القانوني، فهي تمثل نظام مخصص لقياس الأحداث ومعالجة المعلومات في التقارير وإتاحة النتائج لصانعي القرار، وفي العادة تُفهم المحاسبة على أنها لغة الأعمال لأنها تستخدم مفردات فريدة لتوصيل المعلومات إلى صانعي القرار.

وعندما نركز أفكارنا على منشأة ما، فإن الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة مثل: هل أعمالنا مربحة، وهل المبيعات كافية، وما إلى ذلك، وللإجابة على أسئلة من هذا القبيل نحتاج إلى الحصول على معلومات يتم إنشاؤها من خلال عملية المحاسبة، والشكل رقم (١) يوضح كيف يعمل نظام المحاسبة في منشآت الأعمال وكيف يحدث تدفق للمعلومات.



شكل رقم (١/١)

The Accounting system نظام المحاسبة

المصدر: Wild, et al., P.4

ويختص هذا الفصل باستعراض الحاجة إلى دراسة المحاسبة والتطور التاريخي لنشأة المحاسبة وتعريفها وتحديد أهدافها، والتعرف على مستخدمي المعلومات المحاسبية والفروع المختلفة للمحاسبة، وكذلك التعرف على الفروض والمبادئ الاساسية التي تعمل المحاسبة المالية من خلالها، ولفهم ما سبق سوف يتم تناول العناصر التالية في هذا الفصل:

- **الحاجة إلى دراسة المحاسبة.**
- **نشأة المحاسبة وتطورها.**
- **مفهوم المحاسبة المالية.**
- **أهداف ووظائف المحاسبة المالية.**
- **مستخدمو المعلومات المحاسبية.**
- **فروع المحاسبة والتمييز بينها.**
- **الفروض والمبادئ المحاسبية.**
- **أنواع الوحدات الاقتصادية واشكالها القانونية.**
- **حدود المحاسبة المالية.**

١/١ الحاجة إلى دراسة المحاسبة:

بالنظر إلى الحياة المهنية التي نعيشها، وبغض النظر عن المهنة التي نزاولها نجد أن هناك مسئوليات إدارية تقع علينا، وغالبًا ما تتضمن هذه المسئولية جزء من الأداء المالي لجهة العمل التي نعمل بها أو نمتلكها، ومن ثم فإن فهم كيفية تأثير المحاسبة على دنيا الأعمال يمكن أن يساعد الفرد على النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية للمؤسسة.

أضف إلى ذلك فتخيل أنك تخرجت من الكلية دون دراسة المحاسبة، وقد تم توظيفك من قبل شركة ما كمسئول مبيعات لإقليم ما وأثناء حضور اجتماع خاص بالمبيعات، تتم مراجعة النتائج المالية من قبل رئيس المبيعات ويتم مناقشة عدة المصطلحات، مثل: النسبة المئوية للربح، التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وطرق الجرد، ويطلب منك الرئيس في نهاية المطاف مناقشة هذه الموضوعات من حيث صلتها بمناطقك، وعندما تحاول القيام بذلك سيكون من الواضح للجميع في الاجتماع أنك لا تعرف ما الذي تتحدث عنه.

تعلمك مبادئ المحاسبة "لغة الأعمال" حتى تفهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في قرارات الأعمال، فإذا فهمت كيفية إعداد المعلومات المحاسبية، فستكون في وضع أقوى عندما تواجه قرارًا إداريًا يعتمد على المعلومات المحاسبية.

فالمحاسبة تُعد من أكثر العلوم شعبية على مر السنين، والآن دعنا نكتشف سبب شعبيتها ولماذا يجب أن تدرسها:

- كل صناعة تحتاج إلى محاسب: ففي الأعمال التجارية، يحتاجون إلى شخص ما للتعامل مع الأموال والحسابات، والتعامل مع البنوك والضرائب وما إلى ذلك، فإنهم بحاجة إليك إذا كنت محترفًا ولديك المؤهلات المناسبة.
- يمكنك بدء عملك التجاري أو مكتب محاسبة: يمكنك أن تكون رجل أعمال إذا كنت محاسبًا لأنه ببساطة يمكنك معرفة التفاصيل الخاصة بالصناعات

والأسواق المختلفة، فإذا كنت محاسبًا مؤهلاً تأهيلًا عاليًا ومهنيًا ولديك المهارات والمؤهلات المناسبة، يمكنك أن تكون محاسبًا مستقلًا، وأن يكون لديك شركة خاصة بك، وتوظف آخرين.

- وسيلة لكسب المال: حيث تحتاج المنشآت دائما للمراجعة والتقييم بصورة دورية خلال السنة المالية، كما أنها تحتاج إلى التعامل مع الضرائب والتخطيط المالي للموسم التالي، وهذه كلها مصادر دخل للمحاسبين.
- مهاراتك مطلوبة دائمًا: هناك حاجة دائمًا إلى خبير مالي من قبل الشركات والصناعات المختلفة، فعندما يتعلق الأمر بالمال، هناك حاجة إلى محاسب.

وفي الواقع، أجد أنه من الصعب التفكير في مهنة لا يكون فيها فهم لمبادئ المحاسبة. لذلك ، فإن أحد أهداف هذا الكتاب هو توفير فهم قوي لكيفية إعداد المعلومات المالية واستخدامها في مكان العمل، بغض النظر عن المسار الوظيفي الخاص بك.

٢/١ نشأة المحاسبة وتطورها:

يعتبر تحديد العلاقات المالية بين المتعاملين أمر قديم قدم الإنسان، وذلك بغرض تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة وكذلك المركز المالي، وقد كان هذا الأمر سهلاً بالاعتماد على الذاكرة عندما كان حجم الأعمال يتسم بالقلة، وفيما يلي التعرف على تطور المحاسبة ارتباطًا بالتطور في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية:

١/٢/١ المحاسبة في العصور القديمة والوسطى:

يُرجع الكثير من الكتاب تاريخ نشأة المحاسبة إلى أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية إلى عهد الآشوريين حوالي ٣٥٠٠ ق. م، وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه للجنود من رواتب على

صورة ماشية أو أحجار كريمة، في حين يُرجعه البعض إلى شريعة حمورابي في بابل، ويوجد من يربط بعض الممارسة المحاسبية المنتظمة بنظام العد السداسي والخط المسماري الذي استخدم في سوريا حوالي ٢٩٠٠ق.م.

وهناك شبه إجماع بين مؤرخي العصور القديمة على أن السجلات المحاسبية الكمية «المحاسبة الكمية» كانت قادرة على إحصاء كميات الغلال والحبوب المستحقة ومراحل تحصيلها والرصيد المتبقي في المخازن لمواجهة أزمة الغذاء، ومن الملاحظ على هذه المرحلة أنها كانت تركز على الجانب التطبيقي للمحاسبة، بما يلبي احتياجات هذا العصر من المعلومات.

٢/٢/١ المحاسبة في عصر التجارة:

مع انتشار حركة التجارة في جميع أنحاء العالم، وظهور المشاريع التجارية الفردية، زادت الحاجة إلى معرفة نتيجة الأعمال من أرباح وخسائر، ومن ثم زادت الحاجة إلى المحاسبة، وظهر القيد المزدوج في ايطاليا واعتبر لوقا باتسيلو **luca pacioli** أب المحاسبة الحديثة حيث كتب في سنة ١٤٩٤م كتابًا في الجبر جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر، حيث اعتبرت محاوله **pacioli** كمثابة شهادة ميلاد للمحاسبة بشكلها الحالي، وقد أدى هذا إلى تمكين مؤسسات الأعمال من الاحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات، وأدى إلى القدرة على إعداد القوائم المالية.

٣/٢/١ المحاسبة في عصر الثورة الصناعية:

ومع نهاية القرن الثامن عشر حدث تطور كبير في الحياة الاقتصادية، حيث ظهرت شركات الأشخاص وتطورت المؤسسات الفردية مما أدى إلى تطور علم المحاسبة من أجل التوصل إلى نتائج أعمال المؤسسات بدقة ووضوح وكيفية تحديد الأرباح والخسائر وتوزيعها، كما ظهرت شركات المساهمة برؤوس أموال كبيرة، وأسهم متعددة وقد تطلب ذلك ظهور تشريعات جديدة تغطى هذا التطور الهائل، كما ظهرت مهنة المراجعة للإشراف على النشاطات الإدارية

والمالية لهذه الشركات ولم تقتصر عملية استخدام المحاسبة على المؤسسات التجارية والصناعية والمالية ولكنها امتدت إلى المؤسسات الحكومية والجمعيات والأندية وغيرها مما أدى إلى تعدد فروع علم المحاسبة.

٤/٢/١ المحاسبة من ١٩٥٠ حتى نهاية الثورة الصناعية الثالثة:

تطورت المحاسبة حيث أصبحت بمثابة نظام كامل للمعلومات ولم يعد ينظر إليها على أنها مجرد فن ولكنها تعتبر أيضًا علم مثل باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، وقد تم تكوين الكثير من مجالس ومعايير المحاسبة بهدف إصدار إيضاحات عن مفاهيم ومعايير المحاسبة في كل البلدان بهدف عمل توافق وتجانس فيما بين أساليب وممارسات المحاسبة في البلدان الأعضاء.

وخلال السبعينات من القرن الماضي تم التوصل إلي أن المؤسسات ليس لها أثار اقتصادية فحسب بل لها أيضا تأثيرات اجتماعية على العاملين والمجتمع والمستهلك والبيئة، الأمر الذي أدي إلى تطور المحاسبة الاجتماعية للمؤسسة أو ما يطلق عليه بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أو المحاسبة والمساءلة عن الأداء وتحول بذلك التركيز من المحاسبة عن الإيرادات والمصروفات إلى الموازنة بين التكلفة والعائد، كذلك فقد تطورت المحاسبة عن الموارد البشرية كجزء من قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأصبحت فرعا قائما بذاته، وأثناء السبعينات والثمانيات فقد احدث استخدام الكمبيوتر ثورة في نظم وأساليب المحاسبة وقد أصبحت المحاسبة الآن علم منهجي متعدد الأبعاد.

٥/٢/١ المحاسبة في عصر الثورة الصناعية الرابعة:

يرى المتتبع لعلم المحاسبة أنه حتى القرن العشرين، كانت أصول الشركات في الغالب مادية بطبيعتها. ومع التطور في القدرة الأسية للابتكار التكنولوجي تحولت طبيعة أصول الشركات من الأصول الملموسة إلى غير الملموسة، وقد أصبح هذا أكثر وضوحًا مع الاتجاهات الحديثة في التطور التكنولوجي، على

وجه الخصوص، استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) Artificial Intelligence لحل المشكلات المعقدة في الهندسة ، والعلوم ، والطب ، والأعمال التجارية ، والاتصالات ، والقانون ، والأمن ، والمستشفيات ، والتعليم ، والنقل ، والهندسة المعمارية ، والتنبؤ بالمناخ ، والطيران ، وما إلى ذلك. فالعمليات التقليدية التي ميزت منظمات القرنين التاسع عشر والعشرين تم تغييرها من خلال نظام خبير ومن خلال إنشاء آلات وبرامج ذكية تحاكي البشر في العمل ورد الفعل، هذا الاتجاه يبشر بالثورة الصناعية الرابعة فمع التحول التكنولوجي من تقنية المعلومات غير الذكية unintelligent Information Technology إلى تقنية المعلومات الذكية التي تُعرف عادةً بالذكاء الاصطناعي (AI)، تميل موجودات الشركة اليوم إلى أن تكون غير مرئية بطبيعتها، الامر الذي يوضح أسباب التركيز العالمي على السحابة والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وما إلى ذلك.

ويرجع الظهور الأول لمصطلح الثورة الصناعية الرابع إلى عام ٢٠١١م حين ذكرت الحكومة الالمانية المصطلح " الصناعة في طورها الرابع"، وقد اختار منتدى دافوس العالمي عنوان "الثورة الصناعية الرابعة" شعارا لدورته الـ٤٦ وتتميز الثورة الصناعية الرابعة باختراق التكنولوجيا الناشئة في عدد من المجالات، مثل: الروبوتات، الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين Blockchain والحوسبة الكمومية.

إن التغيير الجوهري في طبيعة أصول الشركات من الأصول الملموسة (المادية) إلى غير المادية (غير المادية) يشكل تحديًا للقواعد المعمول بها والمعايير المحاسبية الحالية في معالجة الأصول غير الملموسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل هناك علاقة بين تطور المحاسبة وتعريف المحاسبة؟؟؟

٣/١ مفهوم المحاسبة:

لقد انعكس تطور دور المحاسبة الذي واكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تعريف المحاسبة، حيث ظهر الكثير من التعريفات كل منها جاء معبرًا عن وظيفة المحاسبة في المرحلة الزمنية التي ظهر فيها وبما يحقق أهداف المحاسبة في تلك المرحلة، بالإضافة إلى ذلك فإن تعريف المحاسبة يختلف باختلاف وجهات النظر إليها وذلك باعتبار أن لها جانبين: جانب علمي أو نظري، وجانب عملي أو تطبيقي.

– فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ١٩٤١ The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) على أنها "فن تسجيل وتصنيف وتلخيص المعاملات والأحداث التي تكون جزئيًا على الأقل ذات طابع مالي بطريقة ذات معنى وبصورة نقدية وتفسير نتائجها.

– ومن جانب أخر عرفتها جمعية المحاسبة الامريكية ١٩٦٦ (AAA) American Accounting Association على أنها "العملية التي يتم بها تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية التي تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة"، وفي تطور لهذا المفهوم وكذلك أَيَدَت دراسة Wild et al., (2011, P.5) هذا الاتجاه حيث اعتبرت المحاسبة عبارة عن "نظام للمعلومات يحدد ويسجل وينقل المعلومات ذات الصلة والموثوقة والقابلة للمقارنة حول أنشطة الاعمال للمنشأة"، ويرى Christine,(2017, P.1) أن المحاسبة هي "عملية تحليل معاملات المنشأة وتصنيفها وتسجيلها وتلخيصها وتفسيرها"، كما يؤيد هذا الاتجاه كل من Dauderis& Annand, (2021, P.3) حيث عرفوا المحاسبة على أنها "عملية تحديد، وقياس، وتسجيل، والافصاح عن الإنجازات الاقتصادية للمنشأة للمستخدمين لاتخاذ القرار" .

يلاحظ على ما سبق أن الفهم الخاصة لمصطلح المحاسبة قد تغير بمرور الوقت، فنجد في التعريف القديم المقدم من(AICPA) أن المحاسبة هي مجرد

فن لكن مع التطور وزيادة الاهتمام بمفهوم المحاسبة تطور في المقابل الفهم الخاص بهذا المصطلح ليصبح علم له مبادئه، ومن ثم يمكن القول بأن المحاسبة لها بعدان اساسيان هما البعد العلمي والبعد الفني (العملي):

☜ البعد العلمي أو نظري: بانه علم المحاسبة يستند على مجموعة من المبادئ والمعايير والفرضيات والنظريات التي تحكم عملية تسجيل المعاملات المالية للمنشآت.

☜ البعد العملي أو تطبيقي: وهو ما تعلق بالجانب التطبيقي للمحاسبة، كمهنة من خلال تسجيل وتبويب العمليات المالية، وبيان أثارها على نتائج أعمال المنشآت، ومركزها المالي.

وبناءً على ما سبق يجب علينا الحذر من النظرة الضيقة للمحاسبة، فكثير منا ينظر للمحاسبة على أنها تشتمل على الموافقات الائتمانية والحسابات الجارية والنماذج الضريبية وكشوف المرتبات، أو التركيز على أجزاء حفظ الدفاتر المحاسبية، مثل: حفظ السجلات، أو مسك الدفاتر، تسجيل المعاملات والأحداث إما يدويًا أو إلكترونيًا، وهذا هو جزء واحد فقط من المحاسبة، فهي تحدد أيضًا المعلومات المتعلقة بالمعاملات والأحداث وتنقلها، وتتضمن العمليات الخاصة بالتحليل والتفسير (Wild, et al.,2011, P.4).

يلاحظ أن مسك الدفاتر جزءًا من المحاسبة وهو يهتم بتسجيل المعاملات التي غالبًا ما تكون روتينية وكتابية بطبيعتها، بينما تؤدي المحاسبة وظائف أخرى أيضًا، مثل القياس والاتصال، إلى جانب التسجيل. فمطلوب من المحاسب أن يكون لديه مستوى أعلى بكثير من المعرفة والفهم المفاهيمي والمهارة التحليلية مما هو مطلوب من ماسك الدفاتر، حيث يقوم المحاسب بتصميم النظام المحاسبي والإشراف والتحقق من عمل ماسك الدفاتر وإعداد التقارير بناءً على البيانات المسجلة ويفسر التقارير، وفي الوقت الحاضر مطلوب منه المشاركة في شئون الإدارة والرقابة والتخطيط للموارد الاقتصادية.

<u>كذلك يتضح من هذه التعريفات ما يلي:</u>

- **المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية لأنها تتعلق بالإنسان ككائن اجتماعي ومجال اهتمامها هو المعاملات المالية للمشروع الذي يتعامل معه الإنسان.**
- **المحاسبة علم فهى تعتمد على مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير والأسس والقواعد التي تحكمها.**
- **المحاسبة تهتم بالمعاملات المالية للمشروع من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض وتفسير تلك المعاملات.**

٤/١ أهداف ووظائف المحاسبة المالية:

يتمثل الهدف الرئيس للمحاسبة في توفير معلومات لازمة لمتخذي القرارات من الأطراف المختلفة، سواء كانت أطرافًا داخلية كالإدارة أو أطرافًا خارجية مثل الملاك والمستثمرين والموردين والمقرضين والجهات الحكومية ذات العلاقة كمصلحة الضرائب، ولتحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة يتم الآتي:

١- تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة، وذلك بجرد حدوثها، ووفق تسلسل زمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة وذلك اعتمادًا على المستندات المؤيدة لها، وذلك سواء كان التسجيل يدوي أو إلكتروني.

٢- تبويب وتصنيف العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة بهدف التعرف على الوضع المالي من حيث معرفة مالها من أصول وما عليها من التزامات.

٣- استخراج نتيجة أعمال المنشأة عن الفترة الزمنية المحددة، عن طريق إعداد الحسابات الختامية التي توضح أرباح المنشأة أو خسائرها.

٤- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد عن طريق تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وذلك للوقوف على وضع المنشأة وما تمتلكه من أصول وما عليها من التزامات سواء لصاحب المنشأة (حقوق الملكية) أو التزامات للغير (الدائنين والقروض....إلخ).

٥- تزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة التي تمكنه من اتخاذ قراره في:

أ – تقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها فى أداء المهام الموكلة إليها من خلال قائمة الدخل لمعرفة الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة وأيضًا من خلال قائمة المركز المالي فى نهاية الفترة.

ب- تحديد وتقييم التدفقات المالية المتوقع أن يحصل عليها المشروع وتوقيت الحصول على هذه التدفقات.

٦- الرقابة على نشاط المشروع من خلال:

أ – المراجعة الداخلية: والتي تتم من خلال موظف أو إدارة تكون مهمتهم متابعة صحة القيد والترحيل بالنظام المحاسبي للمشروع، ومراجعة العمليات الحسابية، والتأكد من أن التصرفات المالية تتفق مع اللوائح وتتعلق بأنشطة المشروع.

ب- المراجعة الخارجية: وتتم من خلال محاسب أو مراجع خارجي مستقل ومحايد، تتمثل مهمته فى مراجعة القوائم المالية ويشهد بأنها أعدت طبقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للمشروع.

هذا، ومن الأهداف السابق الإشارة إليها يمكن القول بأن المحاسبة تقوم بالوظائف التالية:

- ✍وظيفة التحديد: يعني تحديد الأحداث الاقتصادية التي يجب قياسها وتسجيلها بالدفاتر مثل عملية بيع بضاعة أو سداد مرتبات وأجور، ويطلق على هذا النوع من العمليات بالعمليات المالية. أما العمليات غير المالية فإن المحاسبة تتجاهلها مثل قرار تعيين أحد الموظفين.
- ✍وظيفة القياس: حيث يتم قياس العمليات السابق تحديدها بوحدة نقدية مما يعني أن المحاسبة تهتم بالقياس النقدي.
- ✍وظيفة التسجيل: أي إثبات العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية، وذلك ما سوف يتم تناوله فيما بعد.

✍وظيفة التوصيل: حيث يتم توصيل نتائج العمليات المالية الى الأطراف المستفيدة في صورة قوائم وتقارير مالية، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير القوائم المالية بمساعدة متخذ القرارات في اتخاذ القرار الرشيد.

٥/١ مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تسمى المحاسبة لغة الأعمال لأن جميع المنشآت تقوم بإعداد نظام معلومات محاسبية لتوصيل البيانات لمساعدة الأشخاص على اتخاذ قرارات أفضل. فالمحاسبة تخدم الكثير من المستخدمين الذين يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: المستخدمون الخارجيون والمستخدمون الداخليون، ونظرًا لأهمية المعلومات المحاسبية التي تقدمها فيجب إعدادها بطريقة تفي باحتياجات مستخدميها حتى تكون هذه المعلومات ذات قيمة، والجدول رقم (١/١) يوضح أهم الطوائف التي لها اهتمام بالمحاسبة المالية ما يلي:

جدول رقم (١/١)

الفئة	المعلومات التي يحتاجها
المستخدمون الخارجيون EXTERNAL USERS: لا يشارك هؤلاء المعلومات المحاسبية بشكل مباشر في إدارة المنشأة، ويتم توفير المعلومات لهم في صورة تقارير ذات غرض عام، وتشمل هذه الفئة على المساهمين (المستثمرين) والمقرضين والعملاء والموردين والمنظمين والمحامين والوسطاء والصحافة، فالمستخدمون الخارجيون لديهم وصول محدود إلى معلومات المنشأة، ومع ذلك فإن قراراتهم تعتمد على معلومات المحاسبية موثوقة وذات صلة وقابلة للمقارنة.	
المقرضون (مقدمي التمويل للشركة) Lenders	يقرض المقرضون (الدائنون) أموالاً أو موارد أخرى لمنشأة ما، فالبنوك وشركات التمويل العقاري هي جهات إقراض تبحث عن معلومات تساعد في تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تسدد المنشأة قروضها بفائدة من عدمه.
المساهمون (المستثمرون) Shareholders (investors)	وهم أصحاب شركة يستخدمون التقارير المحاسبية في تقرير شراء الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها
الموظفين غير التنفيذيين والنقابات العمالية	ويستخدموا البيانات المالية للحكم على عدالة الأجور وتقييم آفاق العمل والمفاوضة للحصول على أجور أفضل.
الموردون Suppliers	يستخدم الموردون المعلومات المحاسبية للحكم على سلامة العميل قبل إجراء المبيعات على الائتمان.

سلطات الضرائب The tax authorities	تريد معرفة أرباح الأعمال من أجل تقدير الضريبة المستحقة على الشركة.
الحكومة ووكالاتها	مهتم بتخصيص الموارد وأنشطة المؤسسات. تطلب أيضًا معلومات من أجل توفير أساس للإحصاءات الوطنية
العملاءClients	وهم يحتاجون إلى المعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، وتزويدهم باحتياجاتهم من المنتجات أو الخدمات التي تبيعها المنشأة.
المحللون والمستشارون الماليون Financial analysts and advisers:	بحاجة إلى معلومات لعملائهم. على سبيل المثال، يحتاج سماسرة البورصة إلى معلومات لتقديم المشورة للمستثمرين، وتريد وكالات الائتمان معلومات لتقديم المشورة للموردين المحتملين للسلع للشركة، ويحتاج الصحفيون إلى معلومات من أجل قراءتها للجمهور.
الجمهور The public	تريد معلومات لأن الشركات تؤثر عليها بعدة طرق، على سبيل المثال من خلال توفير الوظائف واستخدام الموردين المحليين، أو من خلال التأثير على البيئة (مثل التلوث).

<u>المستخدمون الداخليون للمعلومات المحاسبيةINTERNAL USERS:</u> هم أولئك الذين يشاركون بشكل مباشر في إدارة وتشغيل المنشأة، مثل الرئيس التنفيذي (CEO) chief executive officer والمدير المالي (CFO) chief financial officer والرئيس التنفيذي للمراجعة (CAE) chief audit executive وأمين الخزانة وغيرهم من التنفيذيين والإداريين- مستوى الموظفين. يستخدمون المعلومات للمساعدة في تحسين كفاءة وفعالية المنظمة. المحاسبة الإدارية هي مجال المحاسبة الذي يخدم احتياجات صنع القرار للمستخدمين الداخليين. لا تخضع التقارير الداخلية لنفس القواعد مثل التقارير الخارجية، وبدلاً من ذلك تم تصميمها مع وضع الاحتياجات الخاصة للمستخدمين الداخليين في الاعتبار. وفيما يلي قائمة جزئية للمستخدمين الداخليين وبعض القرارات التي يتخذونها بشأن المعلومات المحاسبية:

مديرو الشركة Managers of the company	يحتاج الأشخاص المعينون من قبل أصحاب الشركة للإشراف على الأنشطة اليومية للشركة إلى معلومات حول الوضع المالي الحالي والمتوقع للشركة في المستقبل، لاتخاذ قرارات التخطيط
مديرو البحث والتطوير	يحتاج إلى معلومات حول التكاليف والإيرادات المتوقعة لأي تغييرات مقترحة في المنتجات والخدمات.
مديرو الموارد البشرية	يحتاج إلى معلومات حول كشوف رواتب الموظفين ومزاياهم وأدائهم وتعويضاتهم
مديرو التسويق	يستخدم تقارير حول المبيعات والتكاليف لاستهداف المستهلكين وتحديد الأسعار ومراقبة احتياجات المستهلكين وأذواقهم ومخاوف الأسعار.

مستخدمو المعلومات المحاسبية

المصدر: Wild et al., 2011, P.5-6 بتصريف.

٦/١ الفروض والمبادئ المحاسبية:

الهدف من المحاسبة هو التأكد من أن المعلومات المقدمة لصانعي القرار مفيدة. لكي تكون المعلومات مفيدة ، يجب أن تكون ذات صلة وتمثل بأمانة الأنشطة الاقتصادية للشركة. وهذا يتطلب أخلاقًا ومعتقدات تساعدنا على التمييز بين الصواب والخطأ في تطبيق المفاهيم أو المبادئ الأساسية للمحاسبة. تُعرف مفاهيم أو مبادئ المحاسبة الأساسية هذه بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP)Generally Accepted Accounting Principles. وتعتمد المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ والمفاهيم المحاسبية التي تشكل الإطار العام لنظرية المحاسبة، وفيما يلي استعراض بإيجاز لهذه الفروض والمبادئ المحاسبية:

(أ) الفروض المحاسبيةAccounting Assumptions :

يُعبر الفرض في المحاسبة عن فكرة منطقية متفق أو متعارف عليها بين المحاسبين، وتتميز الفروض المحاسبية بأنها قليلة نسبيًا من حيث العدد، كما أنها لا تعتمد منطقيًا على بعضها البعض، وغير متعارضة فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك فهي كافية وضرورية لتبرير وجود واشتقاق المبادئ المحاسبية، وهناك أربعة فروض محاسبية، هي: الوحدة المحاسبية، الاستمرارية، الوحدة النقدية، والدورية، وفيما يلي شرح مختصر لكل فرض من هذه الفروض الأربعة:

١- فرض الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية المستقلة):

يقضي هذا الفرض باعتبار المنشأة كيانًا مستقلًا عن ملاكه وذلك بمجرد تكوينها، فلها كيان قانوني مستقل باسم تجاري وسجلات وحسابات منفصلة عن الملاك، وتطبيقًا لهذا المفهوم فإن الممتلكات الشخصية لمالك المنشأة مثل المباني والسيارات وأمواله الخاصة لا تقيد في سجلات المنشأة. ويقتصر القيد في سجلات المنشأة على الممتلكات الخاصة بالمنشأة كشخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكه.

كما أن من القواعد الهامة المترتبة على وجود الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية هي عدم ذكر اسم صاحب المشروع في الدفاتر إطلاقًا، ويجب أن يحل محله اسم حساب يدل عليه في حالة العمليات المتبادلة بين الوحدة المحاسبية وأصحاب المشروع، فمثلا عندما يقدم صاحب المشروع أمولاً يبدأ بها أعماله التجارية يستخدم حساب رأس المال بدلاً من ذكر اسم صاحب المشروع، فإذا قدم صاحب المنشأة شيء للمنشأة عند بدء النشاط يطلق عليه رأس مال أما إذا أخذ شيء لنفسه من المنشأة كنقود مثلا فإنها تمثل مسحوبات، وذلك دون الإشارة الى اسمه.

٢- <u>فرض استمرار المنشأة(الاستمرارية):</u>

يقضي فرض الاستمرارية بأن المعلومات المحاسبية تعكس افتراضًا بأن الشركة ستستمر في العمل بدلاً من إغلاقها أو بيعها، فالمنشأة مستمرة في أعمالها لفترات طويلة وليست في حالة تصفية إلا إذا ظهر من الظروف ما يحتم بيع أو تصفية المنشأة، حيث أن التصفية لا تمثل الاتجاه الطبيعي للأمور.

وقد ترتب على هذا الفرض اتباع طريقة التكلفة التاريخية لتقييم الأصول، حيث يجب أن نفترض أن الشركة ليست في خطر من إغلاقها في المستقبل. إذا كان هذا هو الحال، فيجب تقييم هذه الأصول بالقيمة السوقية. ولكن في حالة استمرار المنشأة، لا نأخذ في الاعتبار الزيادة / النقصان في أسعار الأصول.

٣- <u>فرض القياس النقدي:</u>

يقوم فرض الوحدة النقدية على أنه يمكننا التعبير عن المعاملات والأحداث بوحدات نقدية، فالمال هو القاسم المشترك في بيئة الأعمال، ومن أمثلة الوحدات النقدية الدولار في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وسنغافورة. والجنيه في مصر والمملكة المتحدة، وعادةً ما تعتمد الوحدة النقدية التي تستخدمها الشركة في تقاريرها المحاسبية على البلد الذي تعمل فيه، ولكن العديد من الشركات اليوم تُعبر في التقارير باستخدام أكثر من وحدة نقدية واحدة.

وبناءً على هذا الفرض تهتم المحاسبة المالية بتسجيل الأحداث التي يمكن التعبير عنها في شكل نقدي، ولا تهتم بقياس رضاء الموظفين أو تحديد عدد الموظفين مثلاً، وهناك شبه اتفاق بين المحاسبين على تجاهل تقلبات الأسعار وافتراض ثبات قيمة العملة عند تحديد نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي في خلال حياته المستمرة.

٤- فرض الدورية:

تقتضي الاعتبارات العملية في المحاسبة إلى ضرورة تقسيم حياة المشروع المستمر إلى فترات دورية بهدف إعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لا تخاذ القرارات في المدى القصير وتزويد الاطراف المعنية بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء.

(ب) مبادئ المحاسبة المقبولة عموما:

تخضع المحاسبة المالية للمفاهيم والقواعد المعروفة باسم مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (Generally Accepted Accounting (GAAP Principles ، ويجب أن نفهم هذه المبادئ لاستخدام البيانات المحاسبية على أفضل وجه، حيث تهدف مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً إلى جعل المعلومات ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة، فالمعلومات ذات الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين، ويثق المستخدمون بالمعلومات الموثوقة.

وفي الاقتصاد العالمي اليوم، هناك طلب متزايد من قبل المستخدمين الخارجيين للمقارنة في التقارير المحاسبية، وينشأ هذا الطلب غالبًا عندما ترغب الشركات في جمع الأموال من المقرضين والمستثمرين في بلدان مختلفة. وتحقيقا لهذه الغاية فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board، وهو مجموعة مستقلة (تتكون من أفراد من العديد من البلدان)، يصدر المعايير الدولية لإعداد

التقـارير الماليـة International Financial Reporting (IFRS) Standards التي تحدد ممارسات المحاسبة المفضلة.

١- مبدأ التكلفة التاريخية:

عـادة مـا يـنص مبـدأ القيـاس والـذي يسـمى أيضًـا مبـدأ التكلفـة، علـى أن المعلومـات المحاسبية تسـتند إلـى التكلفـة الفعليـة (مـع إمكانيـة إجـراء تعـديلات لاحقة على السوق). يتم قياس التكلفة على أساس نقدي أو ما يعادله نقدًا. هذا يعني أنه إذا تم تقديم نقود مقابل خدمة ما، يتم قياس تكلفتها علـى أنـها مقدار النقـد المـدفوع. إذا تـم تبـادل شـيء مـا إلـى جانـب النقـود (مثـل تـداول سـيارة لشـاحنة)، يـتم قيـاس التكلفـة علـى أنـها القيمـة النقديـة لمـا تـم التنـازل عنـه أو استلامه. يؤكد مبدأ التكلفة على الموثوقيـة وإمكانيـة التحقق، وتعتبـر المعلومـات القائمة على التكلفة موضوعية. تعني الموضوعية أن المعلومات مدعومـة بأدلـة مستقلة وغير متحيزة؛ إنها تتطلب أكثر من رأي الشخص. للتوضيح، افترض أن الشركة تـدفع ٥٠٠٠ دولار للمعدات. يتطلـب مبـدأ التكلفـة تسجيل هـذا الشـراء بمبلـغ ٥٠٠٠ دولار. لا فـرق إذا كـان المالـك يعتقـد أن هـذه المعـدات تسـاوي ٧٠٠٠ دولار. في وقت لاحق من الكتاب نقدم مقاييس القيمة العادلة

يقضي هذا المبدأ بضرورة إثبات العمليات الماليـة فـي السـجلات المحاسبية وفقاً لتكلفتها فـي تـاريخ الحصول عليها، وهذا المبدأ تم اشتقاقه مـن افتـراض الاسـتمرارية، فطالمـا أن المنشـأة ستسـتمر فـي مزاولـة نشـاطها ولا تتـوافر نيـة لتصـفيتها فـي الأجـل القريـب فإننـا لسـنا بحاجـة لقـيم جاريـة لتقيـيمّ الأصـول والخصـوم، ذلـك لأن التصـفية تعنـي بالضـرورة تحويـل الأصـول إلـى سـيولة للمساهمة في سداد التزامات المنشأة.

٢ – مبدأ تحقق الإيراد:

تحقق الإيرادات (المبيعات) هـي المبلـغ المستلم مـن بيـع المنتجـات والخـدمات.

يوفر مبدأ الاعتراف بالإيرادات إرشادات حول متى يجب على الشركة الاعتراف بالإيرادات. للتعرف على وسائل تسجيله. إذا تم الاعتراف بالإيرادات في وقت مبكر جدًا ، فستبدو الشركة أكثر ربحية مما هي عليه. إذا تم الاعتراف بالإيرادات بعد فوات الأوان ، فستبدو الشركة أقل ربحية مما هي عليه. هناك ثلاثة مفاهيم مهمة في التعرف على الإيرادات. (١) يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه. عادة ما تكتمل عملية الأرباح عندما يتم تنفيذ الخدمات أو عندما ينقل البائع ملكية المنتجات إلى المشتري. (٢) لا يلزم أن تكون عائدات بيع المنتجات والخدمات نقدًا. الإجراء الشائع غير النقدي الذي يستلمه البائع هو تعهد العميل بالدفع في تاريخ مستقبلي ، يُسمى المبيعات الائتمانية. (٣) يتم قياس الإيرادات بالنقد المستلم بالإضافة إلى القيمة النقدية لأي بنود أخرى مستلمة.

والقاعدة التقليدية للاعتراف بالإيراد، هي أن الإيراد يتحقق عند البيع للغير "التسليم." وهى المرحلة التي ينخفض عندها مستوى عدم التأكد فى تحصيل قيمة المبيع إلى أدنى مستوى، وبناءً على ذلك لا يجوز أن تقوم البضاعة المخزنة الباقية في أخر الفترة بثمن يزيد عن تكلفتها، أي لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تتحقق بعد، حيث يهتم هذا المبدأ بتوقيت وجود الإيراد والاعتراف به خلال عملية وجود سلعة قابلة للبيع. ويقصد به النقطة الزمنية التي يتم عندها تسجيل الإيراد في سجلات المنشأة. وعند تحديد الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية يوجد قاعدتين هما؛

- *قاعدة الإيراد النقدي:* حيث لا يدخل في احتساب الإيراد الخاص بالفترة سوى الإيرادات المحصلة بالفعل أثناء تلك الفترة. وتناسب هذه القاعدة أصحاب المهن الحرة عند تسجيل الإيرادات.
- *قاعدة الإيراد المكتسب*: وطبقاً لهذه القاعدة يعتبر البيع بالأجل إيراد محقق خلال الفترة حتى ولو لم يتم التحصيل خلال الفترة بل تم في فترة تالية، وقيمة الإنتاج الذي لا زال في مرحلة التشغيل، حيث يتم تحديد قيمته تبعاً لما بذل فيه

من مجهود وما تكلف من نفقات حتى نهاية الفترة المحاسبية.

غير أن هناك صور أخرى للاعتراف بالإيراد كما في حالة البيع بالتقسيط وإنتاج المعادن النفيسة، وفى شركات المقاولات وغيرها من المنشآت التي تتعامل بعقود طويلة الأجل، ففي حالة إنتاج المعادن النفيسة يعترف بالإيراد عند تمام الإنتاج، وفى حالة البيع بالتقسيط يعترف بالإيراد بعد تسليم المبيع عند تحصيل كامل ثمن البيع، وفى حالة شركات المقاولات يعترف بالإيراد على أساس ما تم انجازه من العقد، ويتم حساب معدل الإتمام كما يلي: الإيرادات التي تحققت حتى تاريخه = (التكاليف الفعلية ÷ التكاليف التقديرية الكلية اللازمة لإتمام العقد) × قيمة العقد الكلية.

٣- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

يعني تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة بصورة دورية، فقياس الربح يقوم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات واجمالي المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات في نفس الفترة، كما أن تحديد الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (سنة مثلا) يتم على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، ويقصد بأساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية مقبوضة أم مستحقة القبض، والمصروفات مدفوعة أو مستحقة الدفع.

ويعني هذا المبدأ ضرورة تحديد الإيرادات المتعلقة بالفترة المحاسبية ثم تحديد المصروفات التي أسهمت في تحقيق هذه الإيرادات، وذلك حتى يتم تحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة.

٤- مبدأ الإفصاح التام:

يتطلب هذا المبدأ من المحاسب أن يقوم بالإفصاح عن كل الأحداث المالية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة المالية بحيث لا يخفي أية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، ومن القضايا التي تستدعي الإفصاح الكامل ما يسمى بسياسة الحيطة والحذر أو التحفظ والتي تتمثل في وجوب اخذ

الخسائر المتوقعة في الحساب قبل وقوعها وتجاهل الأرباح المتوقعة إلى حين تحقيقها الفعلي، وكذا تقييم مخزون البضائع في نهاية الفترة المحاسبية بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل، وكذلك تكوين المخصصات المختلفة.

٥- مبدأ الثبات:

بمعنى الثبات في تطبيق نفس القواعد المحاسبية التي طبقت فى الماضي، فإذا تم استخدام سياسة الوارد أولاً يصرف أولاً فى الأعوام السابقة إذًا لابد من تطبيقها هذا العام، وكذلك إذا تم استخدام طريقة القسط الثابت فى الماضي فإنها تطبق هذا العام، وفى حالة الرغبة فى التغيير من سياسة لأخرى أو من طريقة لأخرى فإن الأمر يتطلب ذكر الأسباب والمبررات المقنعة التي تدعو إلى التغيير.

ولا شك أن ذلك المبدأ يساعد على إمكانية المقارنة لتطور أوضاع المشروع نظرًا للتوحيد فى السياسات والطرق من سنة إلى أخرى، كما أنه يساعد على منع استخدام السياسات والطرق للتلاعب فى أرباح المشروع والاستفادة الشخصية من وراء ذلك خاصة عند انفصال الملكية عن الإدارة.

٦- مبدأ الحيطة والحذر:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة أن يكون المحاسب حذراً عند التعامل مع الإيرادات بحيث يجب عليه أن لا يضع في الاعتبار أي إيرادات متوقعة أو محتملة الحدوث، أي أنه يتعامل مع الإيرادات فقط عند تحققها، وفي نفس الوقت عليه أن يحتاط لأي خسائر متوقعة أو محتملة الحدوث ويكون ذلك بتكوين احتياطيات لمقابلة مثل هذه الخسائر المتوقعة الحدوث.

٧- مبدأ الموضوعية:

بمعنى الابتعاد عن التقديرات الشخصية المتحيزة، عن طريق ضرورة توافر الدليل أو المستندات للعمليات المالية المختلفة، ورغم أهمية ذلك المبدأ إلا أن هناك العديد من النقاط التي تقوم على التقدير الشخصي مثل تقدير العمر

الإنتاجي للأصول الثابتة واختيار طريقة الإهلاك (ثابت – متناقص .....).

ويستفاد مما سبق أن هذه المبادئ هي مبادئ محاسبية ذات قبول عام (GAAP) ينتج عن استخدامها أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الفترات المختلفة أو بين المشروعات المتماثلة، ويتم إعداد هذه المبادئ بواسطة منظمات مهنية محلية ودولية.

٧/١ منظمات الاعمال Business Organizations:

المنظمة Organization هي مجموعة من الأفراد يجتمعون لمتابعة مجموعة مشتركة من الأهداف، ويعبر المشروع عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر معين من الأموال في فرصة استثمارية يتحقق منها عائد اقتصادي واجتماعي، وتتنوع المشروعات بحسب طبيعة نشاطها أو هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني أو ملكيتها إلى ما:

أ- يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية حسب طبيعة النشاط إلى ما يلي:

١ – وحدات النشاط التجاري: وهى تلك الوحدات التي يكون نشاطها قائم على الشراء والبيع المباشر للسلع بدون إدخال تعديلات عليها، مثل: التجارة في الأقمشة والحبوب والسلع الغذائية والأجهزة الكهربائية.

٢- وحدات النشاط الصناعي: وهى تلك الوحدات التي يكون نشاطها قائم على تحويل المواد الخام إلى سلع قابلة للتداول والاستعمال، وذلك باستخدام عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وتنظيم و.....، وتنتهي دورة نشاط هذه المشروعات ببيع السلع بعد تصنيعها سواء للمستهلك مباشرة أو عن طريق شركات تجارية، ومن أمثلة هذه المشروعات: تصنيع السلع الغذائية، وتصنيع الأجهزة الكهربائية، وتصنيع السيارات، وتصنيع الغزل والنسيج ....

٣- المشروعات الخدمية: وهى تلك الوحدات التي يكون نشاطها الرئيس تقديم خدمات للعملاء، أي أنها لا تتعامل مع المنتجات أو السلع، مثل الخدمات

الصحية التي تقدمها المستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة والخدمات السياحية.

٤- المشروعات المالية: وهى المشروعات التي يقوم نشاطها على تقديم خدمات مالية لعملائها مقابل قيمة نقدية تتمثل في عمولة وفوائد، ومن أمثلة هذه المشروعات البنوك وشركات التأمين.

٥- المشروعات الزراعية: وهى التي تقوم بالزراعة وتربية الماشية والطيور وغيرها.

٦- مشروعات تقوم بأنشطة استخراجية وتعدينية: كالمناجم وشركات البترول.

ب- يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية حسب شكل الملكية والتنظيم القانوني إلى ما يلي:

١ – الملكية الفردية sole proprietorship: وهي منشأة مملوكة لشخص واحد، كما أنها ليس كيانًا قانونيًا منفصلاً عن مالكه وإنما هي كيان منفصل للأغراض المحاسبية، وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه يمكن للمحكمة أن تأمر المالك ببيع ممتلكاته الشخصية لسداد ديون ملكية.

٢- شركات الاشخاص – الشراكة partnership:هي شركة مملوكة لشخصين أو أكثر، يُطلق عليهم اسم الشركاء، وهم مسئولون بشكل مشترك عن الضرائب والالتزامات الأخرى، وتقوم على الاتفاق بين الشركاء لإدارة الأعمال معًا، كما أن هذه الشركات تتشابه مع المنشآت الفردية في أنها ليست منفصلة قانونًا عن أصحابها. وهذا يعني أنه يتم الافصاح عن نصيب كل شريك من الأرباح، كما يعني أيضًا مسؤولية غير محدودة لشركائها، وهناك ثلاثة أنواع على الأقل من الشراكات تحد من المسؤولية:

– شركات التضامن: وهى التي يكون فيها جميع الشركاء متضامنون، ولا يستطيع أي من الشركاء التنازل عن حصته في رأس المال للغير إلا بموافقة باقي الشركاء، كما لا يجوز أن تنتقل حصة الشريك المتوفي إلى

ورثته إلا برضاء باقي الشركاء.

- شركات التوصية البسيطة: وهى التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر متضامنين وبين شريك واحد أو أكثر "موصين" يكونون أصحاب أموال وخارجين عن الإدارة، وبالتالي فإن شركات التوصية البسيطة تضم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون، وشركاء موصون وهم شركاء ليس لهم الحق في إدارة الشركة مقابل اقتصار مسئوليتهم عن ديون الشركة على حصصهم في رأس المال، كما لا يجوز للشريك الموصي التنازل عن حصته في رأس مال الشركة إلا بموافقة باقي الشركاء، ولا يظهر اسم الشريك الموصي ضمن اسم الشركة حتى لا يبدو للغير وكأنه شريك متضامن.

٣- شركات الاموال- الشركة **corporation**: هي شركة منفصلة قانونيًا عن مالكها أو مالكيها، مما يعني أنها مسئولة عن أفعالها وديونها الخاصة. يعني الوضع القانوني المنفصل أن الشركة يمكنها ممارسة الأعمال بحقوق وواجبات ومسئوليات الشخص الاعتباري. ويعني الوضع القانوني المنفصل أن مالكيها، الذين يُطلق عليهم اسم المساهمين **shareholders** ليسوا مسئولين شخصيًا عن أعمال الشركة وديونها، وهذه المسئولية المحدودة هي ميزتها الرئيسة، وتنقسم ملكية جميع الشركات إلى وحدات تسمى الأسهم **shares** or **stock** وعندما تصدر شركة فئة واحدة فقط من الأسهم يطلق عليها الأسهم العادية (أو الأسهم الرأسمالية)، وتشمل شركات الأموال الأنواع التالية:

- شركات المساهمة: وتقوم هذه الشركات على المشروعات الضخمة التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، ويقسم رأس المال فى هذه الشركات إلى حصص تسمى أسهم، وتكون المسئولية فى هذه الشركات محدودة بقيمة الأسهم المكتتب فيها، وهذه الأسهم قابلة للتحويل (التنازل) للغير دون موافقة باقي حملة الأسهم، وإدارة هذه الشركات تقوم على انفصال

الملكيــة عـن الإدارة، إذ يقـوم بـالإدارة أشـخاص ينتخـبهم مجموعـة مـن المساهمين.

- شـركات التوصـية بالأسـهم: وهـذه الشـركات تشـبه شـركات التوصـية البسيطة في أن رأس المال فيها يكون مملوكاً لشريك أو أكثر متضامنين ومجموعة أخرى يشاركون في رأس المال بحصص تسمى أسهم، وهذه المجموعـة الأخـرى يجـوز لهـم التنـازل عـن حصصـهم بـدون موافقـة الشركاء المتضامنين بعكس الحال في شركات التوصية البسيطة.

- شركات ذات المسئولية المحدودة: وهى شركات يمتلك رأس المال فيها عدد من الشركاء لا يزيد عن خمسين شريكا ولا يقل عن اثنين، وتكون مساهمة كل منهم في رأس المال بمجموعة من الأسهم مع احتفاظه بحق الإدارة، وتحدد مسئولية كل شريك بمقدار مساهمته في رأس المال، كما يجب الحصول على موافقة أغلبية الشركاء الآخرين في حالة التنازل عن حصته أو جزء منها للغير.

<u>جـ - يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية من حيث الهدف إلى ما يلي:</u>

١- مشروعات تهدف إلى الربح: وهى المشروعات التي تنتج سلعًا أو خدمات على أساس تغطية التكاليف وتحقيق فائض يحفز على الاستمرار والتوسع مستقبلا.

٢ – مشروعات لا تهدف إلى الربح: وهى المشروعات التي تقدم خدمات دون مقابل أو بمقابل رمزي لا يغطي تكلفة الخدمة المؤداة (مثل: الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية والثقافية)، وذلك فى نوع من التكافل الاجتماعي، وتسمى مشروعات اجتماعية.

<u>د - يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية من حيث الملكية إلى ما يلي:</u>

١- *مشروعات قطاع خاص*: وهى المشروعات التي تكون مملوكة ملكية خاصة للأفراد، وتضم كل أنواع المشروعات السابق ذكرها.

٢- ***مشروعات قطاع الأعمال العام:*** **وهى المشروعات التي تملكها الدولة وهذه المشروعات تضم نوعين من الشركات:**

- **الشركات القابضة: وهى هيئات القطاع العام التي كان كل منها يشرف على مجموعة من الشركات، وتحولت إلى شركات قابضة بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م.**
- **الشركات التابعة: وهى شركات المساهمة قطاع عام التي كانت تتبع هيئات القطاع العام وأصبحت تسيطر عليها الشركات القابضة.**

وتبرز حاجة تلك المشروعات إلى المحاسبة نتيجة لأنه أيًا كانت طبيعة المشروع أو حجمه أو هدفه أو صفته القانونية أو ملكيته فإن العمليات الغالبة فيه هي عمليات تبادل قيم مالية سواء بالشراء أو بالبيع، فالشركات التجارية تقوم بشراء بضائع وبيعها للمستهلك، والشركات الصناعية تقوم بشراء مواد خام وخدمات عمالية وفنية في سبيل تشغيل المواد الخام وتحويلها إلى سلعة قابلة للاستعمال ثم بيع هذه السلعة بمقابل مادي، والشركات المالية تقوم بشراء خدمات فنية وإدارية وبيعها لعملائها في شكل خدمات مصرفية أو عمليات تأمين ... وهكذا

٨/١ فروع المحاسبة:

تصنف الأدبيات المالية المحاسبة إلى فئتين رئيسيتين هما: المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. حيث تهتم المحاسبة المالية في المقام الأول بإعداد البيانات المالية بينما تغطي المحاسبة الإدارية مجالات مثل تفسير البيانات المالية ومحاسبة التكاليف وما إلى ذلك. وفيما يلي استعراض للأنواع المختلفة من فروع المحاسبة:

١- المحاسبة المالية Financial accounting:

تتعامل المحاسبة المالية مع إعداد القوائم المالية للغرض الأساسي

المتمثل في توفير المعلومات لمختلف المجموعات المهتمة مثل الدائنين والبنوك والمساهمين والمؤسسات المالية والحكومة والمستهلكين ، إلخ، كما أن المحاسبة المالية هي المسئولة الأساسية عن إعداد التقارير الخارجية.

وتكمن أهمية المحاسبة المالية في حقيقة أنها تساعد الإدارة في توجيه ومراقبة أنشطة الشركة ووضع السياسات الإدارية ذات الصلة المتعلقة بمجالات مثل الإنتاج والمبيعات والتمويل وما إلى ذلك، وتعُد المحاسبة المالية الأساس الذي تقوم عليه الفروع الأخرى وأدوات التحليل المحاسبي، بالإضافة إلى ذلك تمثل مصدر المعلومات، الذي يمكن تحليله وتفسيره بشكل أكبر وفقًا للمتطلبات المصممة خصيصًا لصانعي القرار.

٢- المحاسبة الإدارية **Management accounting**:

المحاسبة الإدارية هي محاسبة "مصممة خصيصًا لتوفير المعلومات المحاسبية بطريقة تجعلها ملائمة لصنع السياسات وإدارة العمليات اليومية للأعمال. والغرض الأساسي منها توصيل الحقائق وفقًا للاحتياجات المحددة لصانعي القرار من خلال تقديم المعلومات بطريقة منهجية وذات مغزى. لذلك ، تساعد المحاسبة الإدارية بشكل خاص في التخطيط والرقابة. كما تساعد في وضع المعايير وفي حالة وجود تباينات بين الأداء المخطط والفعلي فإنها تساعد في تحديد الإجراء التصحيحي.

ويُعد من السمات المهمة للمحاسبة الإدارية أنها تتطلع إلى المستقبل، حيث تركيزها الأساسي هو أي نشاط مستقبلي يجب القيام به وليس ما حدث بالفعل في الماضي. ونظرًا لأن المحاسبة الإدارية تلبي احتياجات القرارات المتعددة ، فإنها لا تعتمد على أي مبادئ محددة . كما يمكن أن تكون التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة محاسب إداري لأي مدة – قصيرة أو طويلة، حسب الغرض. علاوة على ذلك ، يمكن إعداد التقارير للمؤسسة ككل وكذلك لأقسامها.

التمييز بين المحاسبة المالية والإدارية:

يمكن التمييز بين المحاسبة المالية والإدارية على أسس متنوعة مثل، مستخدمي المعلومات، ومعيار اتخاذ القرار، والآثار السلوكية، والإطار الزمني، ونوع التقارير. ويقدم الجدول رقم (٢/١) ملخصًا للاختلافات بين المحاسبة المالية والإدارية.

جدول رقم (٢/١)

	وجه المقارنة	المحاسبة المالية	المحاسبة الادارية
١	المستخدم الأساسي للمعلومات	الأطراف الخارجية والادارة	الإدارة
٢	المعيار لاتخاذ القرار	الاستناد على مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام.	المقارنة بين تكاليف وفوائد الإجراء المقترح.
٣	الآثار السلوكية للتقارير الصادرة	القلق بشأن كفاية الإفصاح.	القلق بشأن كيفية تأثير التقارير على الموظف.
٤	التركيز على الوقت	التوجه نحو الماضي	التوجه نحو المستقبلي
٥	التقارير	تقارير موجزة عن الكيان بأكمله	تقارير مفصلة عن أجزاء الكيان

ملخص للاختلافات بين المحاسبة المالية والإدارية.

٣- محاسبة التكاليف: والغرض الأساسي من محاسبة التكاليف هو توفير تقسيم مفصل لتكلفة الأقسام والعمليات والوظائف والمنتجات وأقاليم المبيعات وما إلى ذلك، بحيث يمكن ممارسة التحكم الفعال في التكلفة. تساعد محاسبة التكاليف أيضًا في اتخاذ قرارات الإيرادات مثل تلك المتعلقة بالتسعير، ومزيج المنتجات، وقرارات حجم الربح، وتوسيع الأعمال، وقرارات الاستبدال، إلخ.

وبالتالي، يمكن تلخيص أهداف محاسبة التكاليف في شكل ثلاثة عناصر رئيسة هي: تحديد التكاليف، وتسهيل التخطيط والتحكم في أنشطة الأعمال، ولتوفير المعلومات لاتخاذ قرارات قصيرة وطويلة الأجل. فمحاسبة التكاليف

لها مزايا مميزة معينة على المحاسبة المالية. حيث يوفر نظام محاسبة التكاليف بيانات حول المنتجات والأنشطة المربحة وغير الربحية، مما يؤدي إلى اتخاذ تدابير تصحيحية. من الأسهل فصل عناصر التكلفة الفردية وتحليلها وتقليل الخسائر والفاقد الناتج عن عملية التصنيع.

٤- المحاسبة الضريبية: تعتمد المحاسبة الضريبية على البيانات المالية التي تعد من إدارة الشركة والتي يتم على أساسها احتساب الدخل الخاضع للضريبة في ضوء القوانين والتعليمات الخاصة بالبلد إذ تختلف هذه القوانين في تحديد الدخل الخاضع للضريبة من بلد الى آخر وتشكل الضرائب أهمية كبيرة لموارد الدولة المالية كونها تمثل مصدرًا هامًا من مصادر التمويل للخزينة العامة.

٥- المراجعة: وهى أحد فروع المحاسبة التي ظهرت نتيجة للتطور الاقتصادي والحاجة إلى المزيد من الثقة فى المعلومات المستمدة من المحاسبة من خلال مراجعتها وتدقيقها بمعرفة جهة متخصصة ومستقلة.

وتهدف المراجعة إلى التحقق من صحة وانتظام ما هو مثبت فى الدفاتر والسجلات ومطابقتها بما يؤيدها من مستندات والتقرير عن النتائج التي توضحها هذه الدفاتر في شكل قوائم مالية، ويوجد نوعين من المراجعة، الأول يسمى مراجعة داخلية وتتم بواسطة موظفي المشروع، والثاني يسمى مراجعة خارجية وتتم بواسطة مراجع خارجي مستقل ومحايد (المحاسب القانوني).

٦- المحاسبة الحكومية: تهتم المحاسبة الحكومية بالعمل المحاسبي في الوحدات الحكومية كالوزارات والخزائن المركزية وغيرها والتي لا تهدف للربح اذ تهدف المحاسبة الحكومية في هذه الوحدات الى تحقيق ما يأتي:

- ✍ توفير البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة .
- ✍ تسجيل عمليات تحصيل الموارد المالية الحكومية من مصادرها المختلفة.

✍ تنظيم عمليات صرف هذه الموارد في أوجه الإنفاق المحددة في الموازنة العامة للدولة .

✍ توفير البيانات التي تحتاجها مختلف الجهات لأغراض إحكام الرقابة على عمليات التحصيل والصرف ومساعدة المستويات الإدارية في التخطيط واتخاذ القرارات.

٧- المحاسبة القومية: تختص المحاسبة القومية بتوفير معلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى القطاعي والإقليمي وليس على مستوى الشركة عن طريق قياس وتحليل الأنشطة الاقتصادية لهذه القطاعات بما يمكن من توفير معلومات مهمة على المستوى القومي ، يتمثل أبرزها في الدخل القومي والناتج القومي ومدى مساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومي إضافة الى توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة ككل بما يساعد في وضع السياسات العامة للنشاط الاقتصادي للدولة.

٨- المحاسبة الدولية: وهى تهتم بعلاج مشكلات الشركات المتعددة الجنسيات مثل ترجمة القوائم المالية، حيث أنه نتيجة لتطور التعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول وظهور الشركات المتعددة الجنسية والتي تنتشر في أكثر من بلد أوجدت معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards IAS لتنظم العمل المحاسبي لهذه الشركات الدولية بما يساهم بإيجاد الحلول الكافية للمشاكل التي تعترض عملها التجاري

٩- المحاسبة الاجتماعية: والتي تهتم بالأداء الاجتماعي للمشروعات من خلال القياس والإفصاح عن هذا الأداء، بمعنى ماذا قدم المشروع للمجتمع بيئيًا واجتماعيًا وخدمة المستهلكين؟

وبالتالي فإن المحاسبة قد تفرع منها فروع عديدة من أجل إنتاج المعلومات المحاسبية المختلفة التي تحقق رغبات الجميع، مما يتطلب دراستها.

٩/١حدود المحاسبة المالية

لا تشير وظائف المحاسبة التي تمت مناقشتها سابقًا إلى أن المحاسبة خالية من القيود، ويجب أن يدرك أي شخص يستخدم المعلومات المحاسبية جيدًا حدودها أيضًا، وفيما يلي بعض القيود التي تحد من المحاسبة المالية:

✍ تتأثر المحاسبة المالية بالأحكام الشخصية:

على الرغم من حقيقة أن مبدأ الموضوعية يحترم في المحاسبة ولكن لتسجيل أحداث معينة يجب إجراء تقديرات والتي تتطلب حكمًا شخصيًا، من الصعب جدًا توقع الدقة في التقديرات المستقبلية فعلى سبيل المثال من أجل تحديد مبلغ الإهلاك الذي سيتم تحميله كل عام لاستخدام الأصل الثابت، يلزم تقدير (أ) العمر المستقبلي للأصل، و (ب) قيمة الخردة للأصل. وبالتالي في المحاسبة لا تحدد الدخل بل نقيسه. بمعنى آخر، الدخل الذي تم الكشف عنه عن طريق المحاسبة ليس موثوقًا ولكنه تقريبي.

✍ تتجاهل المحاسبة المالية المعلومات غير النقدية المهمة:

تأخذ المحاسبة المالية في الاعتبار فقط المعاملات والأحداث التي يمكن وصفها بالمال. فالمعاملات والأحداث، مهما كانت مهمة، يتم تجاهلها إذا كانت غير نقدية بطبيعتها، أي لا يتم تسجيلها. على سبيل المثال ، حجم المنافسة التي تواجهها الأعمال، والابتكارات التقنية التي تمتلكها الشركة، والولاء وكفاءة الموظفين وما إلى ذلك هي من الأمور المهمة التي تهتم بها إدارة الأعمال بشدة ولكن المحاسبة ليست مصممة لتدوين مثل هذه الأمور. وبالتالي، فإن أي مستخدم للمعلومات المالية، بطبيعة الحال، محروم من المعلومات الحيوية ذات الطابع غير النقدي.

✍ المحاسبة المالية لا تقدم المعلومات في الوقت المناسب:

تم تصميم المحاسبة المالية لتوفير المعلومات في شكل قوائم (الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) لفترة محددة في العادة تكون سنة واحدة. لذا فإن المعلومات، في أفضل الأحوال، ذات أهمية تاريخية وما يتم إجراءه من

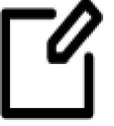
تحليل هو للماضي فقط. في حين يتطلب العمل سواء داخل الشركة أو خارجها معلومات في الوقت المناسب وعلى فترات متكررة لتمكين الإدارة من التخطيط واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

✍ **المحاسبة المالية لا تقدم تحليلاً مفصلاً:**

المعلومات المقدمة من المحاسبة المالية هي في الواقع مجموعة من المعلومات لمجموع المعاملات المالية خلال العام، ومن ثم فهي تمثل النتائج الإجمالية لنشاط الأعمال خلال الفترة المحاسبية، ومن أجل التشغيل السليم للأعمال تكون هناك حاجة للمعلومات التفصيلية لما يتعلق بالتكلفة والإيرادات والأرباح لكل منتج ولكن المحاسبة المالية لا توفر مثل هذه المعلومات التفصيلية، فعلى سبيل المثال، إذا حققت شركة ما ربحًا إجماليًا قدره ٥،٠٠٠،٠٠٠ جنيه خلال السنة المحاسبية وتبيع ثلاثة منتجات وهي البنزين والديزل والزيوت وتريد معرفة الربح الذي يحققه كل منتج. فالمحاسبة المالية لا تساعد في الحصول على المعلومات الخاصة بكل منتج على حده.

✍ **لا تفصح المحاسبة المالية عن القيمة الحالية للأعمال:**

في المحاسبة المالية ، يتم عرض مركز الأعمال كما في تاريخ معين ببيان يُعرف باسم الميزانية العمومية. تظهر الأصول في الميزانية العمومية على أساس مفهوم الاستمرارية. وبالتالي ، يُفترض أن الأعمال التجارية تتمتع بحياة أطول نسبيًا وستستمر في الوجود إلى أجل غير مسمى ، وبالتالي فإن قيم الأصول هي قيم مستمرة. لا يمكن معرفة القيمة المحققة لكل أصل إذا تم بيعه اليوم من خلال دراسة الميزانية العمومية.



أسئلة

✍ **أولًا: أختر (T) اذا كانت الاجابة صحيحة و (F) إذا كانت الاجابة خاطئة:**

١. المحاسبة هي نظام لتحليل وتسجيل وتلخيص نتائج أنشطة الأعمال للمنشأة، ومن ثم رفع التقارير عنها إلى صانعي القرار.
٢. يتلقى المساهمون حسابات سنوية معدة وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.
٣. تهتم المحاسبة الادارية بإعداد التقارير والقوائم التي تستخدمها الجهات الخارجية.
٤. تركز المحاسبة المالية على إعداد واستخدام البيانات المالية التي يتم توفيرها للمالكين والمستخدمين الخارجيين مثل العملاء والدائنين والمستثمرين المحتملين المهتمين بقراءتها.
٥. تطلب البنوك في كثير من الأحيان معلومات أكثر مما تقدم في الحسابات المنشورة عند النظر في طلبات الحصول على قروض وتسهيلات السحب على المكشوف.
٦. يُنظر إلى الشركة نفسها، وليس المساهمين الأفراد الذين يمتلكون الشركة ، على أنها تمتلك الأصول وتدين بالخصوم في ميزانيتها العمومية.
٧. تتضمن الميزانية العمومية للشركة الأصول والخصوم وحقوق المساهمين في تلك الشركة فقط وليس الأصول الشخصية والمطلوبات وحقوق المساهمين.
٨. تقتصر المعلومات المحاسبية على البنود التي لها قيمة نقدية.
٩. الوحدة المحاسبية ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحاب المشروع.
١٠. وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية تستخدم التكلفة دون الاخذ في الاعتبار تغير قيمة الاصل بعد شرائه نتيجة التضخم أو الكساد .
١١. يقتضي مبدأ الحيطة والحذر بأن نأخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة ولا نأخذ في الحسبان الارباح المتوقعة.
١٢. الأصول المتداولة هي ممتلكات المشروع التي يتم تدويرها من أجل تحقيق الارباح خلال الفترة المالية.
١٣. تعتبر المنشأة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها سواء كانت منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة أموال.

ثانيًا الاختيار من متعدد:

١- كل ما يلي أمثلة لأنشطة المحاسبة الإدارية باستثناء ________.

A	إعداد البيانات المالية الخارجية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.
B	تقرير ما إذا كنت تريد استخدام الأتمتة أم لا.
C	اتخاذ قرارات إصلاح أو استبدال المعدات.

٢- أي من المجموعات التالية سيكون لها حق الوصول إلى معلومات المحاسبة الادارية؟

A	المصرفيين	B	منافسي الأعمال
C	المستثمرين	D	المديرين

٣- يتمثل الهدف الرئيس للمحاسبة في:

A	الاحتفاظ بحسابات دفتر الأستاذ لكل معاملة.
B	تقديم معلومات مالية لمستخدمي هذه المعلومات.
C	إنتاج ميزان المراجعة.
D	سجل كل معاملة مالية على حدة.

٤- أي من العبارات التالية يعطي أفضل تعريف لهدف المحاسبة؟

A	لتوفير معلومات مفيدة للمستخدمين.
B	لتسجيل وتصنيف وتلخيص المعاملات المالية.
C	لحساب الضرائب المستحقة للحكومة.
D	لحساب مقدار توزيعات الأرباح التي تدفع للمساهمين.

٥- وفقًا لمبدأ .... لا يجوز أن تقوم البضاعة المخزنة الباقية في أخر الفترة بثمن يزيد عن تكلفتها.

A	مقابلة الإيرادات بالمصروفات	B	التكلفة التاريخية
C	تحقق الإيراد	D	لا شيء مما سبق

المراجع الخاصة بالفصل:

- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية- مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. الفاتح الأمين عبدالرحيم د. حسين محمد الطاهر خليفة، المحاسبة المالية – مدخل عملي- اساليب عملية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،٢٠١٤م.
- د. حسين القاضي، ود. مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٣.
- د. خالد أمين عبدالله & د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ١، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ٢٠١٠م.
- د. سعود جايد مشكور، د. علي نعيم جاسم ود. أسعد منشد محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الميزان – النجف الاشرف – جمهورية العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٣م.
- د. مجبور جابر محمود النمري، د. يوسف عبدالله باسودان، د. عبداللطيف محمد باشيخ، ود. محمد هاشم أحمد فلمبان، مبادئ المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠١١م/١٤٣٢هـ.
- د. محمد سامي راضي& أ. وحيد عبدالهادي حمزة، حالات عملية في المحاسبة- الجزء الأول، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، الإصدار الثالث عشر، ١٩٩٨م /١٤١٩هـ.
- د. محمود حسين الجداوي، ود. رجب أحمد ندا، ود. عصام على فرج، أساسيات المحاسبة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.
- **Dauderis, H., & Annand, D. (2021). Introduction to Financial Accounting, 2021A edition (Lyryx).**
- **Jerry, J., WEYGANDT, K., KIESO, P. D., & DONALD, E. (2015). Accounting Principles, Access Pack Print Component. John Wiley & Sons.**
- **Wild, J. J., Shaw, K. W., Chiappetta, B., Dahawy, K., & Samaha,**

K. (2011). Fundamental accounting principles. McGraw-Hill.

−Salawu, M. K., & Moloi, T. S. (2020). Critical Factors for Accounting Estimation of Investment in Artificial Intelligence: an Imperative for Accounting Standards Setters in the Fourth Industrial Revolution Era. ***The Journal of Accounting and Management*****,** ***10*****(1).**

الفصل الثانـي

العمليات المالية والمعادلة المحاسبية

الأهداف التعليميـة للفصل:

بـعد دراسة هذا الفصل يجب أن يـكون الدارس قـادرًا على استـيعاب ما يلي:

١ ـ مفـهوم المعادلة المحـاسبية وعنـاصرها.

٢ ـ العمليات المـالية والمعادلـة المحاسبيـة.

٣ ـ أثر العمليات المـالية على المعادلـة المحاسبيـة.



١/٢ مقدمة:

عند مناقشة ماهية الوحدة المحاسبية في الفصل الأول، ذُكر أن القانون يعترف بالشركة على أنها "شخص" في حد ذاته(شخصية اعتبارية مستقلة) متميزًا عن شخصيات مالكيها (المعروفين باسم المساهمين)، بمعنى أنه إذا تراكمت على الشركة ديونًا باسمها، ثم واجهت صعوبة في سدادها، فقد يحق لدائنيها الاستيلاء على الأصول المملوكة للشركة، لكن ليس لديهم أي مطالبة ضد الأصول الشخصية التي يملكها المساهمون(في شركات المساهمة والشريك الموصي في شركات الأشخاص): فالشركة هي التي تدين بالمال وليس أصحابها، وذلك كما ذكر أنه خاص بالنواحي القانونية، لكن لا يوجد هذا التمييز مع الأشكال الأخرى للكيان التجاري، مثل المنشآت الفردية فمثلًا إذا كان احمد يمتلك محل لبيع أدوات السباكة ويتاجر تحت اسم "أحمد لخدمات السباكة"، فإن القانون لا يعترف بأي تمييز بين المنشأة والفرد فإذا كانت هناك ديون كبيرة مستحقة لتوريدات السباكة، وكانت الأصول التجارية لمنشأة أحمد غير كافية لسدادها، يمكن للموردين أن يطلبوا الدفع من شخصية أحمد، الذي قد يضطر إلى بيع أصوله الشخصية – المنزل، السيارة، وما إلى ذلك.

ولكن في هذا الصدد، لا تتوافق الاتفاقيات المحاسبية مع الشكل القانوني الصارم للعمل، حيث إنه في المحاسبة بغض النظر عن الشكل القانوني للعمل التجاري – شركة محدودة، منشأة فردية، شراكة أو أي شيء آخر – يتم التعامل مع الشركة ككيان منفصل عن مالكها (مالكيها) للأغراض المحاسبية، فإن شخصية أحمد الطبيعي ليس مثل شخصية الكيان أحمد لخدمات السباكة. هذا يعكس حقيقة أن المعلومات المحاسبية تتعلق فقط بالمعاملات التجارية، فما يفعله أحمد كفرد لا يهم المحاسب، ويجب أن تبقى أنشطته الخاصة منفصلة تمامًا عن المعاملات التجارية لمنشأة أحمد لخدمات السباكة.

ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون لأحمد الفرد في الواقع تعاملات تجارية مع منشأة أحمد لخدمات السباكة، على سبيل المثال، قد يأخذ أحمد بعض ادوات السباكة من المخازن التي تحتفظ بها في منشأة أحمد لخدمات السباكة من أجل إصلاح نظام المياه

في منزله، فمن وجهة النظر المحاسبية حدثت معاملة تجارية: قامت منشأة أحمد لخدمات السباكة بتزويد شخص يسمى أحمد ببعض أدوات السباكة، ويجب احتساب قيمتها.

وعلى الرغم من أنه ينظر إلى هذه القضية دون دراسة للمحاسبة يجد أنها بها كثير من التصنع الزائد، لكن بقليل من الدراسة المحاسبية ستتضح أهمية هذه القاعدة، حيث تهتم المحاسبة المالية بتسجيل عمليات المنشأة، ويقصد "بالعمليات" الأحداث التي يتم التعبير عنها في شكل نقدي، ويتم تحليل العمليات المالية تمهيداً لتسجيلها بالدفاتر إذا كان للحدث قيمة مالية، وإذا كان يؤثر على القوائم المالية، وإذا كان قد حدث ووقع بالفعل ولمزيد من الإيضاح ولفهم ما سبق سوف يتم تناول العناصر التالية فى هذا الفصل:

- ☜ مفهوم المعادلة المحاسبية.
- ☜ مفاهيم عناصر المعادلة المحاسبية:
- ☜ العمليات المالية والمعادلة المحاسبية.
- ☜ أثر العمليات المالية على المعادلة المحاسبية.

٢/٢ المعادلة المحاسبية [معادلة الميزانية] The accounting equation

عند بدء أي نشاط تجاري تقوم به المنشأة، فإن ذلك يتم من خلال راس المال الذي يقدمه المالك والذي يمثل مصدر تمويل للمنشأة يتم استخدامه لشراء الممتلكات وما يتبقى منه يحتفظ به في الصندوق أو البنك، وفي حالة استعانة مالك الشركة بالغير للحصول على قروض توظف في المنشأة أو تتعامل المنشأة مع الغير بالآجل عندئذ تظهر التزامات عليها للغير تسمى الالتزامات، وترتكز المحاسبة المالية على قاعدة مفادها أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات أى أن استخدامات الأموال تساوي مصادر هذه الأموال.

استخدامات الأموال = مصادر الأموال

وبالنظر إلى المعادلة المحاسبية السابقة يمكنك أن ترى أن استخدامات الاموال (أصول المنشأة) قد تم توفيرها، أو "تمويلها"، من خلال الالتزامات إما إلى الغرباء أو للمالك. هذا يؤكد على أهمية مفهوم الفصل للشخصية المعنوية، نظرًا لأننا نعتبر المالك منفصلاً عن المنشأة، ويمكننا اعتبار المبلغ المستحق على المنشأة لمالكها نوعًا من المسئولية. ومن ثم يمكننا إعادة صياغة المعادلة المحاسبية بشكل أبسط:

استخدامات الأموال = الالتزامات (مصادر الأموال)
استخدامات الأموال = التزام المنشأة تجاه الغير + التزام المنشأة تجاه صاحبها

كما قد تتساءل بالضبط عن المقصود بالقول إن رأس المال هو مبلغ "مستحق" على المنشأة لمالكها. كيف يمكن للمنشأة أن "تدين" بأي شيء بهذه الطريقة؟ كيف تكبدت دينا؟ الإجابة هي أنه عندما يبدأ عمل ما فمن الشائع أن "يستثمر" الملاك بعض مواردهم الخاصة في هذا العمل، وعندما تعمل المنشأة فإنها تنتج مواردها الخاصة في شكل مكاسب والتي تنتمي تقنيًا إلى المالك. وقد تظل بعض الأرباح في النشاط التجاري، بينما قد يتم سحب بعضها بواسطة المالك في شكل سلع أو نقدًا، ويُعرف سحب الأرباح

في الهياكل التنظيمية البسيطة مثل التجار الفرديين باسم "المسحوبات"، وإذا تم استبدال لفظ التزامات المنشأة تجاه صاحبها بلفظ حقوق الملكية فإنه يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

استخدامات الأموال = الالتزامات + حقوق الملكية

ويطلق على استخدامات الأموال محاسبيًا لفظ الأصول، وعليه يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

والمعادلة السابقة تستخدم لإظهار العلاقات الموجودة داخل أي عمل، حيث تعد هذه المعادلة أساس واحدة من أكثر القوائم المحاسبية شيوعًا التي يجب إعدادها – قائمة المركز المالي. ويمكن عرضها كما بالشكل رقم (١/٢):



شكل رقم (١/٢)

معادلة الميزانية **The Accounting Equation**

المصدر: **Powers, et al., 2011,P.18**

ملحوظة هامة هذه المعادلة صحيحة دائمًا بغض النظر عن المعاملات التي تجريها المنشأة. حيث يجب أن تؤدي أي معاملة تزيد أو تقلل من أصول المنشأة إلى زيادة أو تقليل التزاماتها بمقدار مماثل، ويرجع

السبب في التوازن المستمر بين الجانبين الى أنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة، حيث تعبر مجموعة الأصول عن الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة بينما تعبر مجموعة الخصوم وحقوق الملكية عن مصادر الأموال المستثمرة في المنشأة.

٣/٢ مفاهيم عناصر المعادلة المحاسبية:

✍ **الأصولAssets: وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة أو التي تستطيع المنشأة أن تتحكم فيها، والتي من المتوقع أن تفيد عملياتها المستقبلية. وهى قسمين:**

أ – أصول ثابتة: وهى ممتلكات المشروع التي تقتنى بصفة دائمة بغرض استعمالها في تحقيق أهداف المشروع وليس بغرض البيع ومن أمثلتها: الأراضي– العقار – المباني – الآلات والمعدات – السيارات – الأثاث والتركيبات – العدد والأدوات .

ب– أصول متداولة: وهى ممتلكات المشروع التي يتم تدويرها من أجل تحقيق الأرباح خلال الفترة المالية. ومن أمثلتها:

- **النقدية: وهى تعبر عن الأموال الموجودة في خزينة المشروع أو الخزائن الفرعية والنقدية الموجودة بالبنك.**
- **البضاعة: وهى المخزون المتبقي في آخر العام لدى المشروع سواء في المخازن الرئيسية أو الفرعية.**
- **المدينون / العملاء / الذمم: وهى تمثل المبالغ التي للمشروع طرف الغير مقابل البضاعة أو الخدمات المقدمة لهم.**
- **أوراق القبض (أ. ق): عند بيع بضاعة للعميل على الحساب (بالآجل) فإنه غالبًا ما تسحب عليه ورقة تجارية يتعهد فيها العميل كتابة بسداد ثمن البضاعة في تاريخ معين، وتسمى الكمبيالة.**
- **الاستثمار في أوراق مالية: عندما يكون لدى المشروع فائض نقدي قد يستخدم في شراء أوراق مالية (أسهم – سندات) وعند الحاجة إلى سيولة يتم بيعها في**

بورصة الأوراق المالية وذلك كله بهدف تحقيق إيراد فرعي بجانب إيراد النشاط الرئيسي للمشروع.

✍ الالتزامات Liabilities: هي الالتزامات الحالية المستحقة على المنشأة للغير للدفع، وهذه الالتزامات هي مطالبات معترف بها بموجب القانون، أي أن القانون يمنح الدائنين الحق في فرض بيع أصول المنشأة إذا فشلت في سداد ديونها، كما يتمتع الدائنون بحقوق على المالكين ويجب أن يتم الدفع لهم بالكامل قبل أن يحصل المالكون على أي شيء، حتى لو كان سداد الدين يستخدم جميع أصول المنشأة، وتنقسم إلى:

أ – التزامات ثابتة: وهى الحقوق التي للغير على المشروع وتستحق السداد بعد فترة طويلة من الزمن تصل من ٣–٥ سنوات ومن أمثلتها: القروض طويلة الأجل، وقرض السندات، وهو موجود بالشركات المساهمة عندما تحتاج إلى أموال وفى نفس الوقت لا ترغب فى إصدار أسهم جديدة فإنها تقوم بإصدار سندات تباع للجمهور بمعدل فائدة ثابت.

ب– الالتزامات المتداولة: وهى الحقوق التي للغير على المشروع وتستحق السداد خلال سنة، ومن أمثلتها: القروض قصيرة الأجل والدائنين (الموردين) وهى تمثل المبالغ التي على المشروع للغير مقابل البضاعة المشتراه منهم، وأوراق الدفع (أ. د) فعند شراء بضاعة من أحد الموردين على الحساب (بالآجل) فإنه غالبًا ما يتم تحرير ورقة تجارية للمورد يتعهد فيها المشروع كتابة بسداد ثمن البضاعة فى تاريخ معين وتسمى كمبيالة.

✍ حقوق الملكيةOwner's equity: وهى تعبر عن حقوق أصحاب المشروع عليه، ويطلق عليها أيضًا صافي الأصول أو حقوق الملكية المتبقية، ومصادرها طرف المشروع باعتباره شخصية معنوية مستقلة وتتكون من:

– رأس المالCapital: وهو المبلغ الذي يقوم صاحب المشروع باستثماره في

المشروع، ولان المشروع يعتبر شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحابه فإن أية مبالغ يقدمها صاحب المشروع للاستثمار في المشروع يمكن اعتبارها قرض من صاحب المشروع إلى المشروع، غير أن مبلغ رأس المال يختلف في طبيعته عن القرض الذي يحصل عليه المشروع من الغير، فالقرض يجب سداده لصاحبه في حياة المشروع بعكس رأس المال الذي لا يمكن سداده لصاحبه في حياة المشروع، ومن أجل ذلك فقد اتفق على تسميته برأس المال والذي يستخدم في شراء الأثاث والبضائع ودفع المصروفات المختلفة اللازمة لإدارة المشروع.

- المسحوبات **Withdrawals**: وهي التدفقات الخارجة من الموارد، مثل: النقد والأصول الأخرى التي يأخذها المالك من المنشأة للاستخدام الشخصي.
- الإيرادات**Revenues** : هي قيمة الزيادة في حقوق الملكية (عبر صافي الدخل) من مبيعات المنتجات والخدمات للعملاء، مثل: بيع المنتجات والخدمات الاستشارية المقدمة والمرافق المؤجرة للآخرين والعمولات من الخدمات.
- المصروفات **Expenses**: هي قيمة التخفيض في حقوق الملكية (عبر صافي الدخل) من تكاليف تقديم المنتجات والخدمات للعملاء، مثل: أجور العاملين، تكاليف المواد الخام، والإعلان، رسوم التأمين.

ملحوظة: ينتج عن هذا التفصيل لحقوق الملكية المعادلة المحاسبية الموسعة التالية:

حقوق الملكية

الأصول= الالتزامات+ رأس المال– المسحوبات+الايرادات– المصروفات

ملحوظة: صافي الربح يحدث عندما تتجاوز الإيرادات المصروفات؛ ومن ثم يحدث في هذه الحالة زيادة في حقوق الملكية، بينما تحدث صافي الخسارة عندما تتجاوز المصروفات الإيرادات؛ مما يؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية.

٣/٢ أثر العمليات المالية على المعادلة المحاسبية:

العملية المالية (الحدث المالي): وهى المعاملة التي يقوم المشروع بإتمامها وينتج عنها تبادل قيمة مالية أو التزام بتبادل قيمة مالية معينة أو سلع أو خدمات لها قيمة مالية معينة، وعادة ما يتم تسجيل جميع العمليات والأحداث طالما يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية على أن تستبعد الأحداث والعمليات التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية مثل تغيير الموظفين وتعديل السياسات الإدارية وزيارة أحد المسئولين للمشروع (طالما لم يترتب عليها نفقات أما إذا ترتب على زيارة هذا المسئول أية نفقات فإنها تعتبر عملية مالية وتثبت في الدفاتر).

وتجدر الاشارة إلى أن توازن معادلة المركز المالي أو المعادلة المحاسبية هو توازن مستمر، فعند حدوث أي عملية مالية بالمنشأة فإنها تؤثر على بنود المعادلة بالزيادة أو النقص، ولكنها لا تؤثر على توازن هذه المعادلة، ويبقى التوازن موجود بين الطرفين في النهاية، بحيث تتعادل قيمة الأصول مع قيمة الخصوم وحقوق الملكية دائمًا، وفيما يلي أمثلة مبسطة لتوضيح ذلك:

مثال (١):

العملية الأولى: في أول يناير ٢٠٢١م قام عمر بإنشاء منشأة فردية تحمل الاسم التجاري " نادي عمر الرياضي" لبيع الملابس الرياضية، وقد استثمر عمر مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري نقدًا في خزينة المنشأة، فإن أثر هذه العملية على معادلة المركز المالي يكون كالتالي:

بيان	الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
	النقدية بالخزينة				رأس المال
١	٣٠٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠

يلاحظ على العملية المالية وأثرها على المعادلة المحاسبية ما يلي:

- التوازن بين طرفي المعادلة عند تحليل العملية المالية.

- أن الزيادة في جانب الاصول في صورة النقدية بالخزينة يقابلها زيادة في حقوق الملكية في صورة رأس المال.
- يتم إضافة المبالغ التي يقدمها صاحب المنشأة في حساب رأس المال.

العملية الثانية: في ١/٣ قامت المنشأة بشراء ملابس رياضية للأطفال من مصنع المجد لصناعة الملابس بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وقد دفعت المنشأة ثمن البضاعة نقدًا، فإن أثر ذلك على معادلة المركز المالي كما يلي:

بيان	الأصول		=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
	النقدية	+ البضاعة				رأس المال
رصيد قديم	٣٠٠٠٠٠					٣٠٠٠٠٠
٢	(٥٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠				
رصيد جديد	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠		

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغيرًا داخليًا في مكونات الأصول [زيادة بند البضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠جنيه، ونقص بند النقدية بمبلغ ٥٠٠٠٠ لتصبح ٢٥٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠)] وعلى ذلك فلم يتغير مجموع جانب الأصول أو مجموع جانب الالتزامات وحقوق الملكية.

العملية الثالثة: في ١/١٠ قامت المنشأة بشراء أثاث لتجهيز منفذ البيع بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه من محلات دمياط للأثاث على الحساب، على أن تسدد المنشأة الثمن خلال ٣ شهور، فإن أثر ذلك على معادلة المركز المالي كما يلي:

بيان	الأصول			= الالتزامات	+ حقوق الملكية
	النقدية +	البضاعة+	الاثاث	دائنون	+ رأس المال
رصيد قديم	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠
٣			٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	
رصيد جديد	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
	٣٤٠٠٠٠			٣٤٠٠٠٠	

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغيرًا في كل من جانب الأصول(ظهور بند جديد وهو الاثاث بمبلغ ٤٠٠٠٠) وفي جانب الالتزامات وحقوق الملكية(ظهور بند الدائنون بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه) ومن ثم فإن التغيير في طرفي المعادلة متساوي.

العملية الرابعة: في ٢٠٢١/١/٢٠ قامت المنشأة بسداد قيمة الايجار الخاص بمنفذ البيع بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقدًا، فإن معادلة المركز المالي تظهر بعد هذه العملية كما يلي:

بيان	الأصول			=الالتزامات	+ حقوق الملكية	
	النقدية +	البضاعة+	الاثاث	دائنون	+رأس المال	– المصروفات
رصيد قديم	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	
٤	(١٠٠٠٠)					(١٠٠٠٠)
رصيد جديد	٢٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)
	٣٣٠٠٠٠			٣٣٠٠٠٠		

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغيرًا بالنقص في كل من جانب الأصول(حيث انخفض بند النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه لسداد مصروف الايجار) وفي جانب الالتزامات وحقوق الملكية(ظهور بند المصروفات باعتباره يؤثر بالنقص على حقوق الملكية وذلك بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه) ومن ثم فإن التغيير في طرفي المعادلة متساوي.

العملية الخامسة: في ٢٠٢١/١/٣١ باعت المنشأة بضاعة تكلفتها ٢٠٠٠٠جنيه وذلك بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه وقد حصل ثمن البيع نقداً. يلاحظ أن عملية البيع في هذه الحالة قد أدت الى نقص البضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه (التكلفة) وزيادة في النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه (ثمن البيع) بالإضافة الى تحقيق ربح قدره (٢٥٠٠٠ثمن البيع –

٢٠٠٠٠(التكلفة) = ٥٠٠٠جنيه، ويكون أثر ذلك على معادلة المركز المالي كما يلي:

بيان	الأصول			=الالتزامات	+ حقوق الملكية		
	النقدية +	البضاعة+	الاثاث	دائنون	+رأس المال	+ الايرادات	–المصروفات
رصيد قديم	٢٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠		(١٠٠٠٠)
٦	٢٥٠٠٠	(٢٠٠٠٠)				٥٠٠٠	
رصيد جديد	٢٦٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	(١٠٠٠٠)
	٣٣٥٠٠٠			٣٣٥٠٠٠			

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغيرًا في كل من جانب الأصول(حيث حدث زيادة في بند النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه وهو ثمن بيع البضاعة فيما انخفضت البضاعة بتكلفة البضاعة المباعة بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه) وفي جانب الالتزامات وحقوق الملكية(ظهور بند المصروفات باعتباره يؤثر بالنقص على حقوق الملكية وذلك بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه) ومن ثم فإن التغيير في طرفي المعادلة متساوي

ويمكن تجميع العمليات السابقة بهدف توضيح فكرة معادلة الميزانية والتوازن على الوجه التالي:

في ١ يناير : بدأ عمر نشاطه التجاري بإنشاء منشأة فردية تحمل الاسم التجاري " نادي عمر الرياضي" لبيع الملابس الرياضية، وقد استثمر عمر مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري نقدًا في خزينة المنشأة.

في ٣ يناير : قامت المنشأة بشراء ملابس رياضية للأطفال من مصنع المجد لصناعة الملابس بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وقد دفعت المنشأة ثمن البضاعة نقدًا

في ١٠ يناير : قامت المنشأة بشراء أثاث لتجهيز منفذ البيع بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه من محلات دمياط للأثاث على الحساب، على أن تسدد المنشأة الثمن خلال ٣ شهور.

في ٢٠ يناير : قامت المنشأة بسداد قيمة الايجار الخاص بمنفذ البيع بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقدًا

فى ٣١ يناير : باعت المنشأة بضاعة تكلفتها ٢٠٠٠٠٠جنيه وذلك بمبلغ ٢٥٠٠٠٠جنيه وقد حصل ثمن البيع نقداً.

وبالتالي يمكن عرض هذه العمليات في الجدول التالي:

	الأصول				=	الالتزامات + حقوق الملكية			
التاريخ	النقدية +	البضاعة +	الاثاث		=	الدائنين +	رأس مال +	الايرادات+	- المصروفات
١/ ١	+ ٣٠٠٠٠٠٠				=		٣٠٠٠٠٠٠		
الرصيد	٣٠٠٠٠٠٠				=		٣٠٠٠٠٠٠		
١٠/ ٣	- ٥٠٠٠٠٠	+ ٥٠٠٠٠٠			=				
الرصيد	٢٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠			=	+	٣٠٠٠٠٠٠		
١/ ١٠			+ ٤٠٠٠٠٠		=	٤٠٠٠٠٠			
الرصيد	٢٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠		=	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠		
١٠/٢٠	- ١٠٠٠٠٠			+	=				- ١٠٠٠٠٠
الرصيد	٢٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠		=	٤٠٠٠٠٠	+ ٣٠٠٠٠٠٠		
١٠/٢٠	+ ٢٥٠٠٠٠	- ٢٠٠٠٠٠		-	=			+ ٥٠٠٠٠	
الرصيد	٢٦٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠		=	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	- ١٠٠٠٠٠

هذا، وتوضح العمليات السابقة التوازن المستمر بين الأصول من جانب والخصوم وأرس المال من جانب آخر، وأن هذا التوازن يحدث عقب كل عملية مالية مهما كان عددها، *__ويمكن استخلاص النتائج التالية__*:

- يمكن التعبير عن تأثير كل عملية مالية في شكل زيادة أو نقص في عنصر أو أكثر من عناصر معادلة المركز المالي. وأن كل عملية لابد وأن تؤثر على حسابين على الأقل من حسابات الأصول، أو الخصوم، أو حقوق الملكية.
- لا تؤدي أي عملية مالية الى الأخلال بتوازن معادلة المركز المالي إلا أنها تؤدي الى تغيير في قيمة بعض عناصرها بالزيادة أو بالنقص.
- إن العملية المالية التي يترتب عليها زيادة أصل من الأصول تؤدي بالتالي إما الى نقص في أصل آخر أو زيادة في الخصوم أو زيادة في حقوق الملكية:

زيادة أصل ← نقص أصل (شراء بضاعة بشيك على البنك)
← زيادة خصوم (شراء بضاعة بالأجل)
← زيادة في حقوق الملكية (زيادة أرس المال نقداً)

- أي عملية مالية يترتب عليها نقص في الأصول تؤدي الى زيادة في أصل آخر أو نقص في الخصوم أو نقص في حقوق الملكية:

نقص أصل ← زيادة أصل (سحب نقدية من الخزينة وإيداعها في البنك)
← نقص خصوم (سداد التزام نقدًا).
← نقص حقوق ملكية (مسحوبات نقدية).

كما يمكن تلخيص الحالات التي يمكن أن يتخذها الأثر المالي فيما يلي:

أ – عمليات تؤثر على جانب الأصول فقط: نقص أو زيادة فى أصل أو أكثر يقابله زيادة أو نقص بنفس القيمة فى أصل آخر أو أكثر، أى تغير داخلي فى قيم بنود الأصول وليس مجموعها.

ب- عمليات تؤثر على جانب حقوق الملكية والالتزامات فقط: نقص أو زيادة فى حقوق الملكية أو فى التزام أو أكثر يقابله زيادة أو نقص بنفس القيمة فى حقوق الملكية أو فى التزام آخر أو أكثر، أى تغير داخلي فى قيم بنود حقوق الملكية والالتزامات وليس تغيرا فى مجموعها.

جـ- عمليات تؤثر فى نفس الوقت على جانب الأصول وجانب حقوق الملكية والالتزامات: الزيادة (النقص) فى مجموع جانب الأصول يقابله زيادة (نقص) وبنفس القيمة فى مجموع جانب حقوق الملكية والالتزامات.

ويتضح من تلك الحالات أن المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) أو الميزانية تحتفظ على الدوام بالتوازن الحسابي بين جانبي المعادلة (جانبي الميزانية)، **ونستعرض ذلك من خلال الأمثلة التوضيحية التالية:**

مثال (٢):

شرع أبو الوليد في إنشاء مركز لصيانة السيارات تحت اسم " أبو الوليد لصيانة السيارات".

العملية الأولى: بدأ أبو الوليد نشاطه الرسمي في أول أكتوبر ٢٠٢١، وفى هذا التاريخ فتح حسابًا جاريًا بالبنك الاهلي المصري – فرع قنا الجديدة– باسم المركز وأودع به من مدخراته الخاصة مبلغ ٢٠٠٠٠٠جنيه خصصها كرأس مال يبدأ به أعمال المركز.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- نشأة أصل "نقدية" يتمثل في حقوق المركز (الوحدة المحاسبية) لدى البنك الأهلي.

٢- نشأة حقوق الملكية "رأس المال" (مصدر حصول المركز على المال) مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

ويمكن صياغة المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) بعد هذه العملية على النحو التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
٢٠٠٠٠٠ (نقدية بالبنك)	=	-	+	٢٠٠٠٠٠

ويظهر المركز المالي (الميزانية) بعد إجراء العملية الأولى على النحو التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات الميزانية فى أول أكتوبر ٢٠٢١					
الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
	٢٠٠٠٠٠	نقدية		-	الالتزامات
					حقوق الملكية
				٢٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠٠		المجموع	٢٠٠٠٠٠		المجموع

العمليـة الثانيـة: فـي ٣ أكتـوبر قـام المركـز بشـراء قطعـة ارض فضـاء لاسـتخدامها كجراج للسيارات بمبلغ ٨٠٠٠٠جنيه قام بسدادها نقدًا.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- ظهور أصل جديد "الأراضي" يمتلكه المركز.

٢- ترتب على السداد النقدي نقص في قيمة "النقدية" بمقدار ٨٠٠٠٠جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي (الميزانية) بعد هذه العملية مباشرة، كما يلي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
١٢٠٠٠٠ نقدية + ٨٠٠٠٠ أراضي	=	-	+	٢٠٠٠٠٠

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغيرًا داخليًا في مكونات الأصول [زيادة بند الأراضي بمبلغ ٨٠٠٠٠جنيه، ونقص بند النقدية بمبلغ ٨٠٠٠٠ لتصبح ١٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠ – ٨٠٠٠٠)] وعلى ذلك فلم يتغير مجموع جانب الأصول أو مجموع جانب الالتزامات وحقوق الملكية.

وتظهر الميزانية بعد إجراء هذه العملية على النحو التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات الميزانية في ٣ أكتوبر ٢٠٢١					
الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
نقدية	١٢٠٠٠٠		الالتزامات	-	
الأراضي	٨٠٠٠٠		حقوق الملكية		
			رأس المال	٢٠٠٠٠٠	
المجموع		٢٠٠٠٠٠	المجموع		٢٠٠٠٠٠

العملية الثالثة: في ٥ أكتوبر اشترى المركز مبنى قديم ملحق بأرض الجراج بمبلغ ٧٢٠٠٠جنيه، قام بسداد مبلغ ١٢٠٠٠ نقدًا على أن يوقع التزام بالباقي (كمبيالة) تستحق بعد ٩٠ يوم.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- ترتب على السداد نقص في أصل "النقدية" مبلغ ١٢٠٠٠جنيه.

٢- ظهور أصل جديد "المباني" تكلفته ٧٢٠٠٠جنيه.

٣- ظهور التزام جديد "أوراق الدفع" بمبلغ ٦٠٠٠٠جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي بعد هذه العملية على الوجه التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
١٠٨٠٠ نقدية + ٨٠٠٠٠ أراضي + ٧٢٠٠٠ مباني	=	٦٠٠٠٠ أوراق دفع	+	٢٠٠٠٠٠

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على الوجه التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات الميزانية في ٥ أكتوبر ٢٠٢١					
الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
نقدية	١٠٨٠٠٠		الالتزامات		
الأراضي	٨٠٠٠٠		أوراق دفع	٦٠٠٠٠	
مباني	٧٢٠٠٠		حقوق الملكية		
			رأس المال	٢٠٠٠٠٠	
المجموع		٢٦٠٠٠٠	المجموع		٢٦٠٠٠٠

ويلاحظ أن المجموع قد تغير في كلا الجانبين لأن العملية أثرت على كلا الجانبين (الأصول والالتزامات).

العملية الرابعة: في ١٠ أكتوبر اشترت المنشأة معدات وأدوات لصيانة من شركة دايو موتورز بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه على أن تسدد القيمة بعد ٦٠يوم.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- زيادة أصول المنشاة بمقدار ٤٠٠٠٠جنيه يتمثل في "معدات وأدوات".

٢- إنشاء التزام جديد ترتب بالشراء على الحساب (لم يتم سداد أى مبلغ) وهذا الالتزام يسمى "الدائنون".

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
١٠٨٠٠٠ نقدية + ٨٠٠٠٠ أراضي + ٧٢٠٠٠ مباني + ٤٠٠٠٠ المعدات	=	٦٠٠٠٠ أوراق دفع + ٤٠٠٠٠ الدائنون	+	٢٠٠٠٠٠

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على النحو التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات الميزانية في ١٧ أكتوبر ٢٠٢١					
الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
النقدية	١٠٨٠٠٠		الالتزامات:		
الأراضي	٨٠٠٠٠		أوراق دفع	٦٠٠٠٠	
المباني	٧٢٠٠٠		الدائنون	٤٠٠٠٠	
المعدات	٤٠٠٠٠		إجمالي الالتزامات		١٠٠٠٠٠
			حقوق الملكية:		
			رأس المال		٢٠٠٠٠٠
المجموع		٣٠٠٠٠٠	المجمع		٣٠٠٠٠٠

العملية الخامسة: بعد استلام العدد والأدوات الجديدة اتضح للمركز أن هناك زيادة عن احتياجاته وعلى ذلك فقد تم بيع هذه الزيادة لورشة السيد "الحسن" بمبلغ ٣٠٠٠ (بنفس ثمن الشراء) وذلك في يوم ٢٠ أكتوبر، وقد وافق المركز على أن يحصل المبلغ خلال ٤٥ يوم من تاريخه.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- زيادة فى أصل "العملاء" قدره ٣٠٠٠جنيه.

٢- نقص في أصل "المعدات" بمقدار ٣٠٠٠جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو الآتي:

	الأصول		=	الالتزامات		+	حقوق الملكية	
	١٠٨٠٠٠	نقدية						
+	٣٠٠٠	العملاء		٦٠٠٠٠	أوراق الدفع			
+	٨٠٠٠٠	الأراضي	= +	٤٠٠٠٠	الدائنون	+	٢٠٠٠٠٠	رأس المال
+	٧٢٠٠٠	المباني						
+	٣٧٠٠٠	المعدات						

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية كما يلي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات

الميزانية فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١

الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
	١٠٨٠٠٠	النقدية			**الالتزامات:**
	٣٠٠٠	العملاء		٦٠٠٠٠	أوراق الدفع
	٨٠٠٠٠	الأراضي		٤٠٠٠٠	الدائنون
	٧٢٠٠٠	المباني	١٠٠٠٠٠		إجمالي الالتزامات
	٣٧٠٠٠	المعدات			**حقوق الملكية:**
			٢٠٠٠٠٠		رأس المال
٣٠٠٠٠٠		المجموع	٣٠٠٠٠٠		المجموع

العملية السادسة: في ٢٥ أكتوبر استلم المركز جزءًا من المستحق لها طرف السيد "الحسن" قدره ١٠٠٠ جنيه نقدًا.

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- نقص فى أصل "العملاء" قدره ١٠٠٠جنيه.

٢- زيادة فى أصل "النقدية" قدره ١٠٠٠جنيه.

ويلاحظ أن التغير داخل الأصول مما لا يؤثر على مجموع الأصول وبالتالي مجموع الميزانية.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

	الأصول		=		الالتزامات		+	حقوق الملكية	
	١٠٩٠٠٠	نقدية							
+	٢٠٠٠	العملاء			٦٠٠٠٠	أوراق الدفع			
+	٨٠٠٠٠	الأراضي	=	+	٤٠٠٠٠	الدائنون	+	٢٠٠٠٠٠	رأس المال
+	٧٢٠٠٠	المباني							
+	٣٧٠٠٠	المعدات							

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على النحو التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات
الميزانية فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١

الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
النقدية	١٠٩٠٠٠		**الالتزامات:**		
العملاء	٢٠٠٠		أوراق الدفع	٦٠٠٠٠	
الأراضي	٨٠٠٠٠		الدائنون	٤٠٠٠٠	
المباني	٧٢٠٠٠		إجمالي الالتزامات		١٠٠٠٠٠
المعدات	٣٧٠٠٠		**حقوق الملكية:**		
			رأس المال		٢٠٠٠٠٠
المجموع		٣٠٠٠٠٠	المجموع		٣٠٠٠٠٠

العملية السابعة: في ٣٠ أكتوبر قام المركز بسداد جزء من المستحق عليه قدره ١٠٠٠٠جنيه نقدًا لشركة دايو موتور (الدائنون).

✍ تحليل العملية: يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- نقص في الالتزامات قدره ١٠٠٠٠جنيه.

٢- نقص فى الأصول "النقدية" قدره ١٠٠٠٠جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

الأصول			=	الالتزامات		+	حقوق الملكية	
	٩٩٠٠٠	نقدية						
+	٢٠٠٠	العملاء		٦٠٠٠٠	أوراق الدفع			
+	٨٠٠٠٠	الأراضي	=	+ ٣٠٠٠٠	الدائنون	+	٢٠٠٠٠٠	رأس المال
+	٧٢٠٠٠	المباني						
+	٣٧٠٠٠	المعدات						

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على النحو التالي:

ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات الميزانية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢١					
الأصول			الالتزامات + حقوق الملكية		
	٩٩٠٠٠	النقدية			**الالتزامات:**
	٢٠٠٠	العملاء		٦٠٠٠٠	أوراق الدفع
	٨٠٠٠٠	الأراضي		٣٠٠٠٠	الدائنون
	٧٢٠٠٠	المباني	٩٠٠٠٠		إجمالي الالتزامات
	٣٧٠٠٠	المعدات			**حقوق الملكية:**
			٢٠٠٠٠٠		رأس المال
٢٩٠٠٠٠		المجموع	٢٩٠٠٠٠		المجموع

مما سبق؛ يتضح أثر العمليات المختلفة على معادلة الميزانية للوحدة المحاسبية " ورشة أبو الوليد لصيانة السيارات" الذي يمتلكه أحمد المختار، وكانت نتيجة العمليات متوازنة على مستوى معادلة المركز المالي.

ويمكن تجميع العمليات السابقة بهدف توضيح فكرة معادلة الميزانية والتوازن على الوجه التالي:

فى ١ أكتوبر : بدأ أبو الوليد نشاطه التجاري بإيداع مبلغ ٢٠٠٠٠٠جنيه في حساب جاريًا للمركز بالبنك الاهلي المصري – فرع قنا الجديدة.

فى ٣ أكتوبر : اشترى المركز أراضي بمبلغ ٨٠٠٠٠جنيه نقدًا.

فى ٥ أكتوبر : اشترى مبنى تكلفته ٧٢٠٠٠جنيه سدد من قيمته ١٢٠٠٠جنيه نقدًا ودفع الباقي كمبيالة.

فى ١٧ أكتوبر : اشترى معدات وأدوات قيمتها ٤٠٠٠٠جنيه وذلك على الحساب.

فى ٢٠ أكتوبر : باع جزء من المعدات والأدوات بمبلغ ٣٠٠٠جنيه (نفس ثمن الشراء) على أن يتم التحصيل خلال ٤٥ يومًا.

فى ٢٥ أكتوبر : استلم المركز مبلغ ١٠٠٠جنيه نقدًا من المستحق على

العملاء (عملية ٢٠ أكتوبر).

في ٣٠ أكتوبر : سدد مبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقدًا من المستحق للدائنين.

وبالتالي يمكن عرض هذه العمليات في الجدول التالي:

التاريخ	الأصول					=	الالتزامات + حقوق الملكية		
	النقدية +	العملاء +	الأراضي +	المباني +	المعدات	=	أوراق الدفع +	الدائنين +	رأس مال أبو الوليد
١٠/١	+ ٢٠٠٠٠٠					=			٢٠٠٠٠٠
الرصيد	٢٠٠٠٠٠					=			٢٠٠٠٠٠
١٠/٣	- ٨٠٠٠٠		+ ٨٠٠٠٠			=			
الرصيد	١٢٠٠٠٠		٨٠٠٠٠			=			٢٠٠٠٠٠
١٠/٥	- ١٢٠٠٠			+ ٧٢٠٠٠		=	+ ٦٠٠٠٠		
الرصيد	١٠٨٠٠٠		٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠		=	٦٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠
١٠/١٧					+ ٤٠٠٠٠	=		+ ٤٠٠٠٠	
الرصيد	١٠٨٠٠٠		٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	=	٦٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٠/٢٠		+ ٣٠٠٠			- ٣٠٠٠	=			
الرصيد	١٠٨٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	=	٦٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٠/٢٥	+ ١٠٠٠	- ١٠٠٠				=			
الرصيد	١٠٩٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	=	٦٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٠/٣٠	- ١٠٠٠٠					=		- ١٠٠٠٠	
الرصيد	٩٩٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	=	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

٤/٢ أثر العمليات المالية على المركز المالي:

مثال: إذا افترضنا أن أحد التجار قد بدأ نشاطه التجاري برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠جنيه أودعه خزينة المحل، فإن مركزه المالي يكون على الصورة التالية:

٣٠٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	٣٠٠٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠	

١) قام هذا التاجر بشراء أثاث وسيارة بمبلغ ٣٠٠٠٠، ٢٠٠٠٠٠جنيه نقدًا على التوالي فإن المركز المالي يكون كما يلي:

	٣٠٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	٣٠٠٠٠٠	رأس المال
	٢٣٠٠٠٠	(–) مدفوعات		
٧٠٠٠٠				
٣٠٠٠٠		أثاث		
٢٠٠٠٠٠		سيارات		
٣٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠	

٢) قام هذا التاجر بشراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقدًا فإن مركزه المالي يكون على الصورة التالية:

	٧٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	٣٠٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠	(–) مدفوعات		
٦٠٠٠٠				
١٠٠٠٠		بضاعة		
٣٠٠٠٠		أثاث		
٢٠٠٠٠٠		سيارات		
٣٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠	

٣) قام هذا التاجر ببيع البضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه نقدًا يكون مركزه المالي كما يلي:

	٦٠٠٠٠	نقدية بالخزينة		٣٠٠٠٠٠	رأس المال
	٢٠٠٠٠	(+) متحصلات		١٠٠٠٠	+ ربح بيع بضاعة
٨٠٠٠٠			٣١٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠		أثاث			
٢٠٠٠٠٠		سيارات			
٣١٠٠٠٠			٣١٠٠٠٠		

٤) استأجر هذا التاجر عقارًا يزاول فيه أعماله التجارية ودفع إيجارًا قدره ٢٠٠٠ نقدًا كما استخدم عمالاً ودفع لهم أجور بلغت ٥٠٠٠جنيه فإن مركزه المالي يكون:

الخزينة	٨٠٠٠٠		رأس المال	٣٠٠٠٠٠	
(-) مدفوعات	٧٠٠٠		+ ١٠٠٠٠ربح بيع بضاعة		
		٧٣٠٠٠	(-) ٧٠٠٠ مصروفات		
أثاث		٣٠٠٠٠		٣٠٠٠	
سيارات		٢٠٠٠٠٠	حقوق صاحب المشروع		٣٠٣٠٠٠
		٣٠٣٠٠٠			٣٠٣٠٠٠

٥) وإذا سحب هذا التاجر مبلغ ١٠٠٠جنيه نقدًا لاستعماله الشخصي يكون مركزه المالي كما يلي:

نقدية بالخزينة	٧٣٠٠٠		رأس المال	٣٠٠٠٠٠	
(–) مدفوعات	١٠٠٠		(+) أرباح	٣٠٠٠	
		٧٢٠٠٠			
أثاث		٣٠٠٠٠	(–) مسحوبات	(١٠٠٠)	
سيارات		٢٠٠٠٠٠			٣٠٢٠٠٠
		٣٠٢٠٠٠			٣٠٢٠٠٠

٦) قام التاجر بشراء بضاعة على الحساب دون أن يسدد قيمتها فى الحال، بمبلغ ٨٠٠٠جنيه يكون مركزه المالي كما يلي:

نقدية بالخزينة	٧٢٠٠٠	رأس المال	٣٠٠٠٠٠	
بضاعة	٨٠٠٠	(+) أرباح	٣٠٠٠	
أثاث	٣٠٠٠٠		٣٠٣٠٠٠	
سيارات	٢٠٠٠٠٠	(–) مسحوبات	(١٠٠٠)	
		حقوق صاحب المشروع		٣٠٢٠٠٠
		دائنون		٨٠٠٠
	٣١٠٠٠٠			٣١٠٠٠٠

٧) قام التاجر ببيع البضاعة على الحساب دون أن يحصل قيمتها فى وقت بيعها، حيث باع نصف بضاعته بمبلغ ٥٠٠٠جنيه يكون مركزه المالي كما يلي:

نقدية بالخزينة	٧٢٠٠٠	رأس المال	٣٠٠٠٠٠	
بضاعة	٤٠٠٠	(+) أرباح	٣٠٠٠	
مدينون	٥٠٠٠	(+) ربح بيع البضاعة	١٠٠٠	
أثاث	٣٠٠٠٠		٣٠٤٠٠٠	
سيارات	٢٠٠٠٠٠			
		(–) مسحوبات	(١٠٠٠)	
				٣٠٣٠٠٠
		دائنون		٨٠٠٠
	٣١١٠٠٠			٣١١٠٠٠

٨) وعندما يحصل التاجر ماله من حقوق طرف المدينين وقدره ٥٠٠٠جنيه يكون مركزه المالي كما يلي:

	٧٢٠٠٠	نقدية بالخزينة	رأس المال	٣٠٠٠٠٠	
	٥٠٠٠	(+) متحصلات	(+) أرباح	٤٠٠٠	
٧٧٠٠٠				٣٠٤٠٠٠	
٤٠٠٠		بضاعة	(–) مسحوبات	(١٠٠٠)	
٣٠٠٠٠		أثاث	حقوق صاحب المشروع		٣٠٣٠٠٠
٢٠٠٠٠		سيارات	دائنون		٨٠٠٠
٣١١٠٠٠					٣١١٠٠٠

٩) قام التاجر بزيادة رأس ماله بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه نقدًا فيكون مركزه المالي كما يلي:

	٧٧٠٠٠	نقدية بالخزينة	رأس المال	٣٤٠٠٠٠	
	٤٠٠٠٠	(+) متحصلات	(+) أرباح	٤٠٠٠	
١١٧٠٠٠				٣٤٤٠٠٠	
٤٠٠٠		بضاعة	(–) مسحوبات	(١٠٠٠)	
٣٠٠٠٠		أثاث	حقوق صاحب المشروع		٣٤٣٠٠٠
٢٠٠٠٠٠		سيارات	دائنون		٤٠٠٠
٣٥١٠٠٠					٣٥١٠٠٠

<u>مثال آخر محلول</u>: لبيان تأثير العمليات المالية على معادلة الميزانية:

فيما يلي المعادلة المحاسبية لمنشأة عادل في ٢٠٢٠/١٢/٣١:

<u>أصول:</u>

نقدية ٣٧٠٠٠، أراضي ٩٥٠٠٠، مباني ١٢٥٠٠٠، آلات ومعدات ٥١٢٥٠.

<u>الالتزامات وحقوق الملكية:</u>

أوراق دفع ٨٠٠٠٠، دائنون ٢٨٢٥٠، رأس مال عادل ٢٠٠٠٠٠.

<u>وفيما يلي عمليات المنشاة خلال شهر يناير ٢٠٢٠:</u>

١- أودع عادل مبلغ ٢٥٠٠٠ج من أمواله الخاصة فى خزينة المنشأة.

٢- تم شراء أراضي بمبلغ ٣٥٠٠٠، ومباني بمبلغ ٥٥٠٠٠ وسدد من الثمن

٢٢٥٠٠ نقدًا والباقي بكمبيالة.

٣- اشترى حاسب آلي بمبلغ ٨٥٠٠ج على الحساب.

٤- وقع عقد قرض بمبلغ ١٠٠٠٠ج مع البنك واستلم المبلغ نقدًا.

٥- سدد مبلغ ٢٨٥٠٠ج من المستحق للدائنين.

المطلوب:

١) بيان تأثير كل من العمليات السابقة على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

٢) بيان أرصدة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في آخر يناير ٢٠٢١.

الحل:

أولاً: تأثير العمليات السابقة على بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية:

(١) العملية رقم (١) تؤدي إلى زيادة فى النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠ج وزيادة فى رأس مال عادل بمبلغ ٢٥٠٠٠ج.

(٢) العملية رقم (٢) تؤدي إلى زيادة فى الأراضي بمبلغ ٣٥٠٠٠ج وزيادة فى المباني بمبلغ ٥٥٠٠٠ج ونقص فى النقدية بمبلغ ٢٢٥٠٠ج وزيادة فى أوراق الدفع بمبلغ ٦٧٥٠٠ج.

(٣) العملية رقم (٣) تؤدي إلى زيادة فى الآلات والمعدات بمبلغ ٨٥٠٠ج وزيادة فى الدائنين بمبلغ ٨٥٠٠ج.

(٤) العملية رقم (٤) تؤدي إلى زيادة فى النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠ج وزيادة القروض بمبلغ ١٠٠٠٠ج.

(٥) العملية رقم (٥) تؤدي إلى نقص فى النقدية بمبلغ ٢٨٥٠٠ج ونقص فى الدائنين بنفس المبلغ.

معادلة الميزانية

	الأصـــــــول				=	الالتزامات		+ حقوق الملكية	
	نقدية	أراضي	مباني	معدات	=	أوراق دفع	دائنون	قروض	رأس المال
	٣٧٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٥١٢٥٠	=	٨٠٠٠٠	٢٨٢٥٠	-	٢٠٠٠٠٠
(١)	+ ٢٥٠٠٠							-	+ ٢٥٠٠٠
	٦٢٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٥١٢٥٠	=	٨٠٠٠٠	٢٨٢٥٠	-	٢٢٥٠٠٠
(٢)	- ٢٢٥٠٠	+ ٣٥٠٠٠	+ ٥٥٠٠٠		=	+ ٦٧٥٠٠			
	٣٩٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥١٢٥٠	=	١٤٧٥٠٠	٢٨٢٥٠	-	٢٢٥٠٠٠
(٣)				+ ٨٥٠٠	=		+ ٨٥٠٠		
	٣٩٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٩٧٥٠	=	١٤٧٥٠٠	٣٦٧٥٠	-	٢٢٥٠٠٠
(٤)	+ ١٠٠٠٠				=			+ ١٠٠٠٠	
	٤٩٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٩٧٥٠	=	١٤٧٥٠٠	٣٦٧٥٠	١٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
(٥)	- ٢٨٥٠٠						- ٢٨٥٠٠		
	٢١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٩٧٥٠	=	١٤٧٥٠٠	٨٢٥٠	١٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠



تمارين غير محلولة

السؤال الأول : أختر (T) اذا كانت الاجابة صحيحة و (F) إذا كانت الاجابة خاطئة:

١- يشترط أن يكون المركز المالي في حالة توازن بعد كل عملية مالية.

٢- الأصول = الخصوم – حقوق الملكية.

٣- الأصول وصافي الأصول مترادفان.

٤- الخصوم وحقوق الملكية من ناحية والاصول من ناحية أخرى وجهان لعملة واحدة.

٥- العمليات المالية هي أحداث المنشأة لا يعبر عنها في شكل نقدي.

٦- القيد المزدوج يعني وجود طرفان للعملية المالية أحدهما مدين والاخر دائن بنفس القيمة.

٧- قامت المنشأة بالتعاقد على استئجار مبنى بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في الشهر يعد عملية مالية تؤثر على معادلة الميزانية.

٨- تؤدي عملية شراء أصل على الحساب إلى زيادته وزيادة حقوق الملكية بنفس القدر حفاظًا على توازن معادلة المحاسبة.

٩- دفع المنشأة مصروف الدعاية والاعلان نقدًا يترتب عليه زيادة المصروفات ونقص الأصول.

١٠- تسجل الزيادة في عناصر الاصول والمصروفات بجعلها مدينة، والزيادة في عناصر الخصوم وحقوق الملكية والايرادات بجعلها دائنة.

السؤال الثاني: الاختيار من متعدد

١- إذا علمت أن مجموع أصول المنشأة ٦٦٠٠٠٠ جنيه وأن إجمالي الخصوم التي على المنشأة للغير يبلغ ١٣٠٠٠٠ جنيه، فإن حقوق الملكية تكون:

A	٥٣٠٠٠٠ جنيه	B	٦٦٠٠٠٠ جنيه
C	٧٩٠٠٠٠ جنيه	D	١٣٠٠٠٠ جنيه

٢ – إذا كانت حقوق الملكية لمنشأة الفجر في ٢٠١٩/١٢/٣١ تبلغ ٨ مليون جنيه والتي تعادل ثلثي مجموع الأصول، فإن قيمة الخصوم تكون:

A	١٢ مليون جنيه	B	٤ مليون جنيه
C	٦ مليون جنيه	D	٢ مليون جنيه

٣- أي من العمليات المالية التالية تؤثر بالزيادة وبالنقص على جانب الاصول بمقدار متساوي:

A	شراء أثاث للمنشأة على الحساب	B	سداد المبلغ المستحق لأحد الدائنين
C	سحب مبلغ من البنك وإيداعه في صندوق المنشأة	D	تحصيل ايراد خدمات بشيك

٤- شراء أثاث للمنشأة على الحساب يؤثر على معادلة المحاسبة بـ:

A	زيادة أصل ونقص أصل أخر	B	زيادة أصل وزيادة خصم من ناحية أخرى
C	نقص أصل ونقص خصم من ناحية أخرى	D	زيادة أصل وزيادة حقوق الملكية

٥- صدر قرار بتعيين موظف براتب شهري ٥٠٠٠ جنيه.

A	لا يعتبر عملية مالية ولا يؤثر على معادلة المحاسبة.	B	زيادة في المصروفات ونقص في أصل
C	نقص في الايرادات ونقص في حقوق الملكية	D	نقص في الاصول ونقص في الخصوم

٦- تقديم خدمات على الحساب بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

A	زيادة في أصل وزيادة في خصم	B	زيادة في أصل وزيادة في حقوق الملكية
C	نقص في أصل ونقص في خصم	D	زيادة في أصل ونقص في حقوق الملكية

٧- تم تحصيل مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه بشيك من المدينيين مقابل خدمات قدمت لهم:

A	زيادة في أصل وزيادة في خصم	B	زيادة في أصل وزيادة في حقوق الملكية
C	نقص في أصل ونقص في أصل بنفس القيم	D	زيادة في أصل ونقص في حقوق الملكية

٨- أي مما يلي لا يمثل بدقة المعادلة المحاسبية؟

A	الأصول - الخصوم = حقوق المساهمين	B	الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين
C	الأصول - حقوق المساهمين = الخصوم	D	الأصول + الخصوم = حقوق المساهمين

٩- أي من هذه العبارات خاطئة؟

A	الأصول = الخصوم + حقوق الملكية	B	الأصول - الخصوم = حقوق الملكية
C	الخصوم – حقوق الملكية = الأصول	D	الخصوم = الأصول – حقوق الملكية

١٠- أي من هذه الحسابات هو التزام؟

A	المدينون	B	البضاعة
C	مصاريف المرتبات	D	الدائنين

١١- إذا كانت حقوق الملكية تساوي ١٠٠٠٠٠ جنيه، فأي مما يلي صحيح؟

A	تتجاوز الخصوم حقوق الملكية بمقدار ١٠٠٠٠٠ ج.	B	الأصول تتجاوز الخصوم بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.
C	الأصول + الخصوم تساوي ١٠٠٠٠٠ ج.	D	لا شيء مما سبق هو الصحيح.

١٢- ما هو التأثير على المعادلة المحاسبية عند دفع مصروفات الايجار للشهر الحالي نقدًا؟

A	زيادة كلا الجانبين	B	نقصان كلا الجانبين
C	التغير في جانب الأصول فقط	D	لا يتغير أي من الجانبين

١٣- ما هو التأثير على المعادلة المحاسبية عند سداد الدائنين؟

A	زيادة كلا الجانبين	B	نقصان كلا الجانبين
C	التغير في جانب الأصول فقط	D	لا يتغير أي من الجانبين

١٤- ما هو التأثير على المعادلة المحاسبية عند تحصيل المدينين؟

A	زيادة كلا الجانبين	B	نقصان كلا الجانبين
C	التغير في جانب الأصول فقط	D	لا يتغير أي من الجانبين

المراجع الخاصة بالفصل:

- أ. كامل وهبة كامل، وأ. حسين إبراهيم مليجي، وأ. مجدي عبد الحليم عامر، مبادئ المحاسبة المالية، دار الهاني للطباعة والنشر، ٢٠١١م.
- د. أحمد عبده حسن الريس، مبادئ المحاسبة المالية – الجزء الأول (المحاسبة عن المشروعات الفردية)، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية– مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. الفاتح الأمين عبدالرحيم د. حسين محمد الطاهر خليفة، المحاسبة المالية – مدخل عملي– اساليب عملية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،٢٠١٤م.
- د. سعود جايد مشكور، د. علي نعيم جاسم ود. أسعد منشد محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الميزان – النجف الاشرف – جمهورية العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٣م.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.
- **Powers, M., Needles, B. E., & Crosson, S. V. (2011). Financial and managerial accounting principles. South-Western/Cengage Learning.**

الفصل الثالث

النظام المحاسبي

(الإجراءات المحاسبية والدورة المحاسبية)

الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادراً على استيعاب:

- **ماهية النظام المحاسبي واهدافه.**
- **التحليل المحاسبي للعمليات.**
- **أهم الحسابات المستخدمة.**
- **طبيعة أرصدة الحسابات.**
- **وصف كيفية استخدام الحسابات المدينة والدائنة لتسجيل المعاملات المالية.**
- **توضيح كيفية استخدام دفتر اليومية في عملية التسجيل.**
- **شرح كيف يساعد دفتر الأستاذ في عملية التسجيل.**
- **شرح كيفية إعداد ميزان المراجعة.**



مقدمة:

المحاسبة علم له قواعده التي لا تختلف باختلاف المشروعات مهما كانت طبيعتها أو شكلها القانوني، غير أن النظام المحاسبي الملائم لمشروع قد لا يلائم مشروع آخر، فالنظام المحاسبي لمستشفى يختلف عن النظام المحاسبي لشركة صناعية ويختلف عن النظام المحاسبي لشركة تأمين وهكذا، ولذلك عند تصميم النظام المحاسبي لأي مشروع يجب مراعاة ظروفه الخاصة وحجم نشاطه بالإضافة لما يتطلبه التشريع من دفاتر وسجلات يلزم الاحتفاظ بها بجانب الدفاتر الأخرى الملائمة لظروف المشروع، إلا أن الاختلاف ينحصر في الإجراءات والطرق دون المبادئ والقواعد التي تظل ثابتة ولا تتغير بتغير النشاط.

١/٣ ماهية النظام المحاسبي:

تتمثل الوظيفة الرئيسة للمحاسبة في توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح حول أداء الوحدات الاقتصادية (منشآت الأعمال) في ضوء أهدافها المنشودة، وهذه المعلومات تمثل المرشد لأصحاب المصالح في اتخاذ قرارات رشيدة، ومن ثم فلابد أن يكون للمحاسبة من إطار تعمل ضمنه لتحقيق الأهداف المطلوبة منها، والقيام بوظائفها بشكل فعال، وهذا هو النظام المحاسبي.

والنظام بصفة عامة هو "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها في انسجام وتكامل وبطريقة مرتبة بغرض تحقيق أهداف محددة"، ويعرف النظام المحاسبي "بأنه بناء موحد في إطار الوحدة الاقتصادية والذي يوظف الموارد المادية والمكونات الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بغرض استيفاء الحاجة للمعلومات لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية".

كما يعرف النظام المحاسبي أيضًا على أنه "بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجاتها حاسوبياً، وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرار" ويرى أخر أنه" أطار عام يحتوى على

القواعد والمبادئ التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الاجراءات والادوات والتعليمات التي يجب اتباعها لإحكام عملية القياس، وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق".

<u>والنظام المحاسبي في أي مشروع يقوم على مجموعة من الأركان تتمثل في:</u>

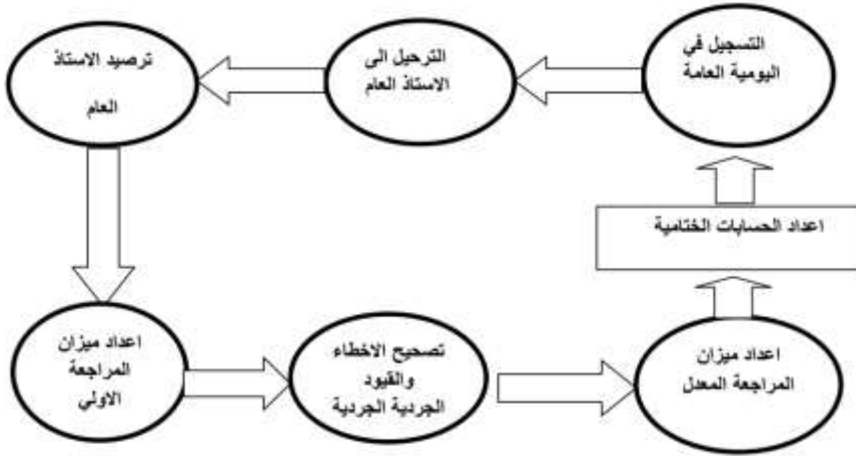
* أفراد مؤهلون تأهيل علمي وعملي.
* مجموعة من القواعد المحددة التي تنظم عمل الأفراد ونظم القيد والرقابة الداخلية.
* مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية والحاسبات الآلية وغيرها، بما يتفق مع ظروف المشروع وطبيعة نشاطه.
* الدليل المحاسبي أو دليل الحسابات.

ويهدف النظام المحاسبي الجيد إلى إيجاد مجموعة دفترية منتظمة ومتكاملة لجميع العمليات المالية التي تمت في المشروع بحيث يتوافر للقائمين على أمره جميع ما يحتاجون إليه من بيانات ومعلومات، ومن أهم ما يحتاجون إليه:

- تقرير أو قائمة أو بيان يوضح قيمة الإيرادات التي حققها المشروع وكذلك النفقات التي تحملها فى سبيل تحقيق هذه الإيرادات والفرق بينهما يمثل الربح أو الخسارة التي تحققت.
- تقرير أو قائمة أو بيان يوضح قيمة ممتلكات المشروع وكذلك قيمة التزاماته فى وقت معين لكي يمكن التعرف على حقيقة المركز المالي للمشروع.

٢/٣ الدورة المحاسبية:

مهما اختلفت طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل الشركات (تجاري- صناعي- خدمي) ومدى تأثيره في النظام المحاسبي للشركة إلا ان الدورة المحاسبية لا تختلف بين منشاة وأخرى وأما مراحلها فترتيبها يكون كما بالشكل رقم (١/٣):



شكل رقم (١/٣)
مراحل الدورة المحاسبية

ويتضح من هذا الشكل ما يلي:

- المرحلة الأولى: وهى مرحلة وقوع الحدث المالي الذي يكون المشروع طرفًا فيه مثل شراء بضاعة أو بيع بضاعة أو دفع مصروف أو تحصيل إيراد ....
- المرحلة الثانية: يترتب على الحدث المالي ضرورة توافر المستندات المؤيدة والتي سيتم استخدامها كأساس للقيد فى دفتر اليومية، وسواء كان هذا المستند داخلي أم خارجي.
- المرحلة الثالثة: وهى مرحلة تسجيل كل عملية على حدة فى دفتر اليومية من واقع المستند وبالتسلسل التاريخي إذ لا يجب ترك حدث مالي بدون إثبات فى دفتر اليومية.
- المرحلة الرابعة: وفيها يتم ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ ثم ترصيد كل حساب بدفتر

الأستاذ لمعرفة الحساب المدين والحساب الدائن وقيمة المديونية أو الدائنية.

- المرحلة الخامسة: حيث يتم استخدام الأرصدة المستخرجة من الحسابات بدفتر الأستاذ لإعداد ميزان المراجعة.
- المرحلة السادسة: وفيها يتم إعداد القوائم المالية التي تتكون من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك باستخدام الأرصدة الواردة في ميزان المراجعة.
- المرحلة السابعة: وفيها يتم تحليل وتفسير القوائم المالية.

وفي هذا الفصل الخاص بتحليل وتسجيل المعاملات يتم تناول أول أربع خطوات في الدورة المحاسبية: (١) تحديد المعاملات وتحليلها، (٢) تسجيل المعاملات في دفتر اليومية، (٣) الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، و (٤) إعداد ميزان المراجعة. ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الشكل رقم (٣/٢):



شكل رقم (٣/٢)

الخطوات الاربع الأولى في الدورة المحاسبية.

٣/٣ طرق القيد المحاسبي:

من الثابت أن لكل علم من العلوم منهجه في التفكير الذي يوفر الاساس المنطقي للتطبيق العملي للمبادئ والقواعد والسياسات التي تسعى المنشأة إلى تطبقها لتحقيق اهدافها، ويتمثل التطبيق العلمي لتلك المنشأة والسياسات في أساليب العمل اليومي التي يتبعها المحاسب في تدوين العمليات المالية بقيود محاسبية تسمح بالرقابة على استغلال الموارد المتاحة وتثبيت حقوق المنشاة وما عليها من التزامات للوقوف على مركزها المالي

الصحيح في أخر كل فترة مالية، وقد عرف علم المحاسبة منذ نشوئه طريقتين رئيسيتين للقيد في الدفاتر المحاسبية، هما:

أ. طريقة القيد المفرد **Single Entry Method**.

ب- طريقة القيد المزدوج **Double Entry Method**.

(أ) طريقة القيد المفرد Single Entry Method:

وهي من أقدم طرق القيد المحاسبية، والتي نشأت في ظل المشاريع الفردية الصغيرة، واساس هذه الطريقة يتمثل في اثبات كل ما يتعلق بالحسابات الشخصية فقط، وهي الحسابات المتعلقة بالأشخاص، طبيعية كانت أم معنوية، وحساب رأس المال يعتبر حسابا شخصيا لأنه يمثل شخصية أصحاب المنشأة.

وباستخدام هذه الطريقة يتم مقارنة رأس المال في نهاية الفترة المحاسبية برأس المال في بدايتها ومع أخذ التعديلات التي تؤثر عليه كالمسحويات أو الاضافات من وإلى رأس المال، فإذا زاد رأس المال في نهاية الفترة المالية على رأس المال في بداية الفترة اعتبر الفرق ربحا والعكس من ذلك اعتبر خسارة.

أي أن: **الربح (الخسارة)** = رأس المال أخر المدة – رأس المال أول المدة + المسحوبات – الاضافات

(ب) طريقة القيد المزدوجDouble Entry Method :

يعتبر منهج (طريقة) القيد المزدوج أكثر الطرق شيوعًا في المجال التطبيقي لعلم المحاسبة، حيث يعتبر مفهوم معادلة الميزانية أساس طريقة القيد المزدوج عند تحليل العمليات المالية وتحديد أثرها على عناصر المركز المالي للمنشأة، وهى بذلك تمثل جوهر النظام المحاسبي لدرجة أن البعض أطلق على المحاسبة بصورتها الحالية "محاسبة القيد المزدوج" ووصفها البعض الآخر في مرتبة النظام أو النظرية.

وترتكز فكرة القيد المزدوج على فرضية أن أي عملية مالية لابد وأن تؤثر على

طرفين وبصورة متساوية في القيمة، أحدهما مدين والآخر دائن، ومن الضروري تسجيل العمليات المالية بطريقة توضح أثر العملية على الطرفين المتعاملين، كما تبنى قاعدة القيد المزدوج على اساس إثبات العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة من ناحيتين؛ الأولى ناحية المنشأة، والثانية ناحية الغير الذي يتعامل مع هذه المنشأة، بالإضافة إلى ذلك تستند كل عملية من العمليات المالية أو التي يتم تقويمها بالمال طرفين؛ طرف يقدم هذا المال أو ما يمكن أنْ يّقوم بالمال، وطرف آخر يتلقى هذا المال.

وعلى ذلك يتضح أن جوهر النظام المحاسبي المبني على طريقة القيد المزدوج هو التوازن المستمر بين المدين والدائن، سواء كان لعملية مفردة أو لمجاميع أو لأرصدة أو لدفتر، أى أن التوازن الذاتي يشيع بين أرجاء النظام المحاسبي بفضل نظام القيد المزدوج.

وقد استقر العرف المحاسبي على أن يطلق على الجانب الأيمن للحساب "الجانب المدين" ولا يوجد سند علمي لاعتبار الجانب الأيمن ممثلا للجانب المدين إلا ما تعارف واتفق عليه المحاسبون والتزموا به على مر العصور، وطالما أننا اتفقنا على اعتبار الجانب الأيمن للحساب ممثلا للجانب المدين، فإن المنطق يقضي بأن الجانب الأيسر يمثل "الجانب الدائن".

٤/٣ التحليل المحاسبي للعمليات:

يقصد بالتحليل المحاسبي – وبما يخدم هدف هذا الكتاب – حصر ودراسة وفحص العمليات الاقتصادية لتحديد عدة أمور؛ أهمها:

١) العملية المالية – هل العملية ذات أثر مالي أم لا؟ بمعنى هل تؤثر العملية على بعض العناصر المالية (عناصر معادلة الميزانية) أم لا؟ فإذا كانت العملية الاقتصادية ذات أثر مالي فإنها تستوجب تسجيلها فى الدفاتر، أما العمليات التي لا يترتب عليها آثارًا مالية كالاتفاقات والتعاقدات فإنها لا تسجل فى الدفاتر المحاسبية.

٢) تحديد أطراف العملية – أى تحديد بنود العناصر المالية (بنود معادلة الميزانية) التي تأثرت بهذه العملية، وتؤثر كل عملية مالية على بندين أو أكثر من بنود العناصر المالية.

٣) مقدار الأثر المالي – أى تحديد قيمة (مبلغ) العملية التي يتم تسجيلها فى الدفاتر المحاسبية، ويندرج ذلك تحت ما يسمى بالقياس المحاسبي، ويشترط لإدخال العملية فى الدفاتر المحاسبية إمكانية قياس أثرها المالي، فالعمليات التي لا يمكن قياسها يتعذر إدخالها الدفاتر المحاسبية، مثال ذلك مشكلة تلوث البيئة يتعذر معالجتها محاسبيا حيث لا تعدو أن تكون ظاهرة وصفية أى يمكن وصفها ولا يمكن قياسها كميًا أو ماليًا.

٤) التوجيه المحاسبي – وهى الكيفية التي يتم وفقًا لها إدخال العملية فى الدفاتر المحاسبية، أى تحديد البند (طرف) أو البنود (أطراف) المدينة والدائنة للعملية المالية وفقًا لما تقضي به الطريقة أو النظام السائد لمعالجة البيانات المحاسبية "نظام القيد المزدوج".

٥/٣ أهم الحسابات المستخدمة:

يطلق على السجل سواء كان صفحة أو بطاقة أو مساحة على قرص أو اسطوانة فى النظام المحاسبي "الحساب"، ويصمم النظام المحاسبي بحيث يتم تخصيص حساب منفصل لكل بند من بنود العناصر المالية، ويسجل فى كل حساب الأثر المالي (الزيادة والنقص) الذي تحدثه كل عملية فى العنصر الذي يخصص له الحساب.

ومما هو جدير بالذكر فإن مجموعة الحسابات المستخدمة فى الوحدة المحاسبية تشكل ما يطلق عليه فى النظام المحاسبي "دفتر الأستاذ" فى التشغيل *اليدوي* و"ملف الأستاذ" فى التشغيل الآلي.

ويتوقف عدد الحسابات المستخدمة فى وحدة محاسبية معينة على طبيعة نشاطها، حجمها، وطريقة تصميم النظام المحاسبي من حيث مدى التفصيل والتحليل المرغوب،

ونتعرض فيما يلي لأهم الحسابات التي يشيع استخدامها فى معظم الوحدات المحاسبية:

١/٥/٣ حسابات الأصولAsset Accounts :

الأصول هي موارد لها فوائد اقتصادية مستقبلية للشركة، والغرض الأساسي من الأصول هو استخدامها في الأنشطة التشغيلية اليومية من أجل تحقيق إيرادات إما بشكل مباشر أو غير مباشر. يتم إنشاء حساب منفصل لكل أصل، نتعرض فيما يلي لأهم حسابات الأصول التي يشيع استخدامها فى معظم النظم المحاسبية وذلك على النحو التالي:

حساب النقدية Cash: النقد له قوة شرائية في المستقبل، والنقدية كأصل من أصول الوحدة المحاسبية تشتمل على كافة العملات النقدية الورقية والمعدنية والرقمية، والشيكات والحوالات البريدية والبنكية وعبر الهواتف المحمولة، ويخصص لهذا الأصل حسابًا يسمى حساب النقدية (حـ/ النقدية) يشمل به زيادة ونقص النقدية الناتجة عن العمليات المالية، ويمثل رصيد هذا الحساب في تاريخ معين النقدية المتوافرة في خزينة الوحدة مضافًا إليها النقدية المودعة في البنك في ذلك التاريخ، أي أنها تشمل الخزينة والبنك.

حساب المدينونAccounts receivable: يظهر حساب المدينون عندما يتم بيع المنتجات أو الخدمات على الحساب، حيث لا يكون العميل قد دفع نقدًا ولكنه يعد بالدفع في المستقبل، ومن ثم يقصد بالمدينين كأصل من أصول الوحدة المحاسبية حقوق الوحدة طرف الغير، وبصفة خاصة طرف عملائها نتيجة البيع بالأجل (على الحساب)، ويخصص لهذا الأصل حسابًا يسمى حساب العملاء (حـ/ العملاء) يسجل به زيادة ونقص حقوق الوحدة طرف العملاء الناتجة عن العمليات المالية، ويعبر رصيد هذا الحساب فى تاريخ معين عن الحقوق طرف العملاء.

حساب أوراق القبضNotes receivable : تمثل أوراق القبض وعد بدفع مبلغ محدد في تاريخ المستقبل بالإضافة الى كمية محددة من الفائدة. اما فيما يتعلق بأوراق

القبض كأصل من أصول المنشأة فإنها تمثل حقوقها طرف الغير، وبصفة خاصة عملائها نتيجة البيع بالأجل والتي تم إثباتها في أوراق تجارية (كمبيالة – سند إذني)، وأطلق عليها أوراق قبض لأن المنشأة ستقبض (تحصل) بموجبها القيمة في تاريخ استحقاقها.

ويخصص لهذا الأصل حسابًا يسمى حساب أوراق القبض (ح/ أ. ق.) يسجل به زيادة ونقص أوراق القبض، ويعبر رصيد هذا الحساب فى تاريخ معين عن حقوق الوحدة المثبتة فى أوراق تجارية طرف العملاء أو المدينين.

حساب المهمات (الأدوات) المكتبية Office supplies: المهمات المكتبية هي اللوازم التي سيتم استخدامها في المستقبل. يقصد بها كأصل من أصول الوحدة المحاسبية عناصر عديدة مثل الأوراق، السجلات، المطبوعات، الأقلام، معدات المكاتب وما شابه ذلك، وتعتبر تكلفة شراء تلك الأصناف أصلاً، مع ملاحظة أنه إذا تم استخدام التوريدات قبل نهاية فترة الحساب، فهي عبارة عن مصروفات بدلاً من كونها أصلًا، ويسجل هذا الحساب زيادة ونقص مخزون المهمات، ويعبر رصيد هذا الحساب فى تاريخ معين عن تكلفة المتبقي (المخزون) من الأدوات والمهمات في ذلك التاريخ.

حساب المصروفات المقدمةPrepaid expenses: وهى تمثل ما تم سداده مقدمًا مقابل منافع أو خدمات اقتصادية لم تحصل عليها الوحدة المحاسبية بعد، هذه المدفوعات تنشأ "أصل" يطلق عليه المصروفات المدفوعة مقدمًا وتظل كذلك بالدفاتر حتى يتم الحصول على المنفعة أو استنفاذ الأصل في العمليات فيتم اعتبارها مصروفات، مثال ذلك مصروفات التأمين التي تغطي أكثر من فترة مالية الذي يعتبر ضمن الأصول حتى يتم استنفاده في الفترة المالية فيعتبر مصروفًا.

ويسجل فى هذا الحساب الزيادة والنقص فى المصروفات المدفوعة مقدمًا، ويعبر رصيد هذا الحساب فى تاريخ معين عن المصروفات التي دفعت مقدما ولم تحصل الوحدة على ما يقابلها من منافع وخدمات حتى ذلك التاريخ.

حساب الأثاث Furniture : يخصص هذا الحساب لتخزين العمليات المالية المتعلقة بهذا الأصل الذي يتضمن عناصر مادية مثل الكراسي والمكاتب وعناصر الأثاث الأخرى بالوحدة المحاسبية، ويسجل به الزيادة والنقص فى الأثاث، ورصده يمثل تكلفة الأثاث الموجودة لدى الوحدة.

حساب الأجهزة والمعدات Equipment: تمثل أصولاً مادية مثل الآلة الكاتبة، الكمبيوتر، آلة تسجيل النقدية، وغيرها من المعدات الصغيرة التي تستخدم فى العمليات، ويسجل هذا الحساب الزيادة والنقص في هذه الأجهزة والمعدات، ويعبر رصيده عن تكلفة الأجهزة والمعدات الموجودة في الوحدة.

حساب المباني Buildings : يخصص هذا الحساب لتخزين العمليات المالية المتعلقة بالمباني المملوكة للوحدة المحاسبية والتي تستخدمها في عملياتها مثل مبنى الإدارة، المخازن، الجراجات وما شابه ذلك، ويسجل هذا الحساب الزيادة والنقص في المباني، ويعبر رصيده عن تكلفة المباني الموجودة بالوحدة.

حساب الأراضي Land : يخصص هذا الحساب لتخزين العمليات المالية المتعلقة بالأراضي المملوكة للوحدة والتي تستخدمها فى عملياتها مثل: أراضي فضاء، مخازن مكشوفة، كما تشمل أيضًا الأراضي المقام عليها مباني حيث يُفضل محاسبيًا الفصل بين تكلفة المباني وتكلفة الأرض المقامة عليها بالرغم من عدم انفصالهما ماديًا، وذلك بسبب اختلاف طبيعة كل منهما حيث أن المباني تتعرض للفناء وهو أصل قابل للإهلاك، أما الأراضي فهي لا تهلك، ويسجل هذا الحساب الزيادة والنقص في الأراضي، ويعبر رصيده عن تكلفة الأراضي المملوكة للوحدة.

مخزون البضائع Merchandise inventory : عبارة عن عناصر سيتم بيعها في المستقبل.

التأمين المدفوع مقدمًا Prepaid insurance : يتمثل في المبلغ المدفوع مقدمًا للتأمين، ويتم استخدام التأمين المدفوع مقدمًا في المستقبل.

الإيجار المدفوع مسبقًا Prepaid rent : يتمثل في المبلغ المدفوع مقدمًا للإيجار، ويتم استخدام الإيجار المدفوع مقدمًا في المستقبل.

٢/٥/٣حسابات الالتزاماتLiabilities :

كما تعرفنا فالالتزامات هي ديون لدى الشركة على الأصول التي تمتلكها، أي أنها مطالبات على الأصول من قبل أشخاص وكيانات ليسوا مالكي المنشأة. ونتعرض فيما يلي لأهم حسابات الالتزامات التي يشيع استخدامها فى النظم المحاسبية بصفة عامة:

حساب الدائنونAccounts payable: وتمثل ديون الوحدة للغير بصفة عامة وبصفة خاصة للموردين مقابل حصولها على خدمات، بضاعة، مهمات، معدات وخلافه على الحساب (بالأجل)، ويسجل بهذا الحساب الزيادة والنقص في الدائنين، ويعبر رصيده عن التزامات الوحدة تجاههم.

حساب أوراق الدفع: وتمثل ديون على الوحدة للغير بصفة عامة وللموردين بصفة خاصة مقابل حصولها على خدمات، بضاعة، مهمات، معدات، وخلافه على الحساب (بالأجل) ويتم إثباتها فى شكل أوراق تجارية (كمبيالات – سندات إذنيه)، ويطلق عليها أوراق دفع لأن الوحدة سوف تدفع بموجبها القيمة فى تاريخ الاستحقاق، ويمكن اختصارها بالرمز (أ.د)، ويسجل بهذا الحساب الزيادة والنقص فى أوراق الدفع، ويعبر رصيده عن التزامات الوحدة عن أوراق الدفع التي لم تسدد بعد.

حساب الإيرادات المقدمة: يمثل الإيرادات المحصلة مقدما ولم تقم الوحدة بتقديم السلعة أو الخدمة بعد للعملاء، أى أن الإيراد لم يتحقق بعد بالرغم من تحصيل ما يقابله، ويسجل هذا الحساب الزيادة والنقص فى الإيرادات المقدمة، ويعبر رصيده عن قيمة الإيرادات المحصلة مقدمًا ولم تتحقق بعد.

حساب المصروفات المستحقة: تمثل قيمة الخدمات أو المنافع الاقتصادية التي حصلت عليها الوحدة ولم تسدد قيمتها بعد، وهى بذلك تمثل أحد عناصر الالتزامات مثل الإيجار المستحق، الفوائد المستحقة، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة وما شابه ذلك،

ويفتح لتلك المفردات حسابا منفصلا عن باقي حسابات الدائنين نظرًا لاختلاف طبيعتها، ويسجل بهذا الحساب الزيادة والنقص فى المصروفات المستحقة على الوحدة ولم تدفع بعد.

حساب القروض: يمثل قيمة ما حصلت عليه الوحدة المحاسبية من قروض بنكية أو من أطراف أخرى تسدد فى المستقبل وفقًا لشروط الائتمان الممنوحة، ويسجل فى هذا الحساب الزيادة أو النقص فى القروض، ويعبر رصيده عن المستحق من القروض التي لم تسدد بعد.

٣/٥/٣ حسابات حقوق الملكية:

حساب رأس المال – اسم المالك: تسجل الاستثمارات الأصلية التي يبدأ بها المالك أعماله فى حساب يحمل اسم المالك متبوعًا بعبارة رأس المال، بالإضافة إلى الاستثمار الأصلي، يسجل به التغيرات التي تتصف بالدوام من زيادة أو نقص فى حقوق المالك طرف الوحدة، ويعتبر حساب رأس المال فى المشروع الفردي مرادفًا لحساب حقوق الملكية، حيث أن رصيده فى نهاية الفترة يمثل حقوق الملكية.

حساب المسحوبات – اسم المالك: يشمل مسحوبات المالك من نقدية أو بضاعة أو ما يحصل عليه من أصول وخدمات أخرى فى حساب يحمل اسم المالك متبوعا بعبارة المسحوبات، ويعبر رصيد هذا الحساب عن مجموع مسحوبات المالك خلال الفترة.

حساب الإيرادات: تتنوع بنود الإيرادات وتتباين بين المنشآت لاختلاف طبيعة نشاط كل منها، مثل العمولة المحققة فى منشأة سمسرة أو منشأة وكالة أو مندوب مبيعات بالعمولة، الأتعاب المحققة فى مكتب محامي أو محاسب أو استشاري، الفائدة المحققة فى بنك أو منشأة مالية، إيجار محقق فى منشأة لتأجير الوحدات السكنية أو منشأة تؤجر جزء من مبانيها.

ويسجل فى كل حساب مقدار الإيراد المحقق، ويعبر رصيد كل حساب عن

مجموع الإيراد الذي يخص الفترة.

حساب المصروفات: يسرى على حسابات المصروفات ما سبق قوله بالنسبة لحسابات الإيرادات، ومن أمثلة حسابات المصروفات التي يشيع استخدامها في نظم المحاسبة؛ مصروفات المرتبات، مصروفات التأمين، مصروفات الإيجار، مصروفات الأدوات الكتابية والمهمات، ويسجل فى كل حساب مقدار المصروف المستحق، ويعبر رصيد كل حساب عن مجموع المصروف المختص حتى تاريخه.

٦/٣ طبيعة أرصدة الحسابات:

كما تعرفنا سابقًا على الحساب وهو سجل محاسبي فردي للزيادات والنقصان في أصل محدد أو التزام أو بند حقوق ملكية، مثل حساب النقدية، حساب أوراق القبض وحساب أوراق الدفع، وحساب الأجور وما إلى ذلك. كما أن الحساب في أبسط أشكاله، يتكون الحساب من ثلاثة أجزاء، هي:(١) عنوان الحساب، (٢) الجانب الايمن ويسمى الجانب المدين يخصص للعمليات المدينة، و(٣) والجانب الايسر ويسمى الجانب الدائن ويخصص للعمليات الدائنة، ويأخذ الحساب تنسيق الحساب يشبه الحرف T، فإننا نشير إليه على أنه حساب T، ويوضح الشكل رقم (٣/٣) الشكل الأساسي للحساب.

عنوان الحساب	
الجانب الايمن	الجانب الايسر
الجانب المدين	الجانب الدائن

الشكل رقم (٣/٣)

الشكل الاساسي للحساب

الأثر المالي (الزيادة والنقص) والمدين والدائن

تعلمنا في الفصل السابق تأثير المعاملة المالية على المعادلة المحاسبية الأساسية. ويجب أن تتذكر أن كل معاملة يجب أن تؤثر على حسابين أو أكثر للحفاظ على توازن المعادلة المحاسبية الأساسية. بمعنى آخر ، بالنسبة لكل معاملة، يجب أن تكون الحسابات المدينة مساوية للحسابات الدائنة، وتوفر المساواة بين المدين والدائن يمثل الأساس لنظام القيد المزدوج لتسجيل المعاملات، وفي ظل نظام القيد المزدوج، يتم تسجيل التأثير المزدوج (على الوجهين) لكل معاملة في الحسابات المناسبة. ويوفر هذا النظام طريقة منطقية لتسجيل المعاملات ويساعد أيضًا على ضمان دقة المبالغ المسجلة وكذلك الكشف عن الأخطاء.

جرى العرف بين المحاسبين أن الأصول مدينة بطبيعتها لمصادر تمويلها (الالتزامات وحقوق الملكية)، وتفسير ذلك أنه لولا الأموال التي يوفرها صاحب المشروع والدائنين ما أمكن استثمارها فى منافع وخدمات مستقبلية تتمثل في الأصول، وعلى ذلك تصبح الالتزامات وحقوق الملكية دائنة.

من هذا المنطلق فإن تفسير منهج (قاعدة) القيد المزدوج تستمد من التغيرات التي تطرأ على عناصر المركز المالي.

ويمكن تلخيص قواعد تسجيل المعلومات المحاسبية وترحيلها للحسابات المختصة وفقًا لطريقة القيد المزدوج على النحو التالي:

(١) مجموع الأصول: (مدينة في نشأتها)

- تجعل حسابات الأصول مدينة بقيمة الزيادة.
- تجعل حسابات الأصول دائنة بقيمة النقص.

ويلاحظ أن جعل الأصول دائنة على غير نشأتها ما هو إلا إجراء محاسبي يقتضيه القيد المزدوج، كما أن رصيد (ملخص) حسابات الأصول يكون دائمًا مدينًا.

(٢) مجموعة الالتزامات: (دائنة فى نشأتها)

- **تجعل حسابات الالتزامات دائنة بقيمة الزيادة.**
- **تجعل حسابات الالتزامات مدينة بقيمة النقص.**

ويسري على هذه المجموعة الملحوظة السابقة.

(٣) مجموعة حقوق الملكية: (دائنة فى نشأتها)

- **تجعل حسابات حقوق الملكية دائنة بقيمة الزيادة.**
- **تجعل حسابات حقوق الملكية مدينة بقيمة النقص.**

وحيث أن التغير فى حقوق الملكية يرجع إلى أربعة عناصر سبق ذكرها، فإنه يتفرع من هذه القاعدة القواعد الفرعية التالية:

أ – استثمارات المالك: تمثل عناصر إيجابية على رأس المال، وعلى ذلك يجعل بها حساب رأس المال (المالك) دائنًا دائمًا.

ب– الإيرادات: تمثل عناصر إيجابية على رأس المال، وعلى ذلك يجعل حساب الإيرادات دائنة دائمًا.

جـ– مسحوبات المالك: تمثل عناصر سالبة على رأس المال، وعلى ذلك يجعل حساب المسحوبات مدينًا دائمًا.

د– المصروفات: تمثل عناصر سالبة على رأس المال، وعلى ذلك يجعل حساب المصروفات مدينًا دائمًا.

ويمكن تصور حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وأثر التغيُّر عليهم فى أشكال الحسابات التالية:

مدين	ح/ أصل	دائن
+		–
(الزيادة)		(النقص)

مدين	ح/ الالتزام	دائن
–		+
(النقص)		(الزيادة)

مدين	ح/ حقوق الملكية	دائن
–		+
(النقص)		(الزيادة)

ولكن كيف يتم استخراج الرصيد؟

بفرض أن رصيد النقدية ٣٠٠٠٠ جنيه وأن العمليات الخاصة بالنقدية خلال شهر مارس ٢٠٢١ كانت على الوجه التالي:

المتحصلات خلال الشهر: ٣٠٠٠، ٦٠٠٠، ٩٠٠٠ جنيه

المنصرف: ١٠٠٠٠ جنيه.

ويكون حساب النقدية (أصل) على الوجه التالي:

مدين		ح/ النقدية	دائن
٣٠٠٠٠	رصيد		
٣٠٠٠	(١)	١٠٠٠٠	(٤)
٦٠٠٠	(٢)		
٩٠٠٠	(٣)		
٣٨٠٠٠	رصيد		

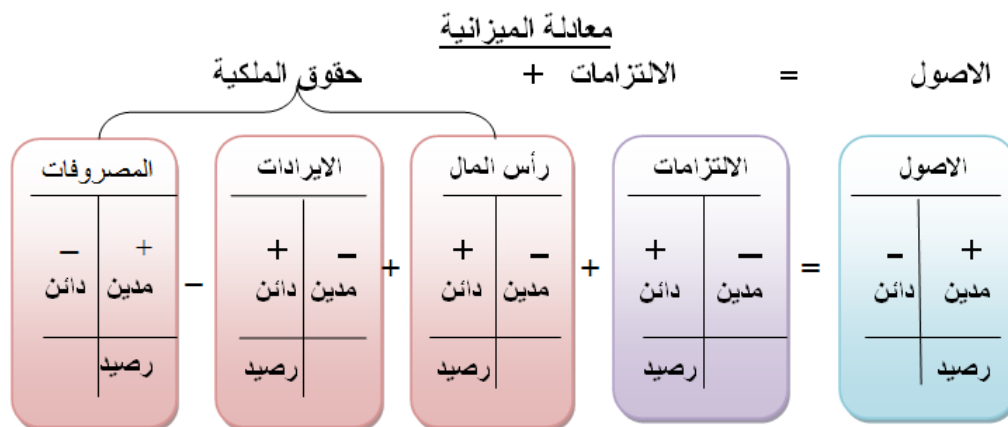
وقد تم استخراج الرصيد بالفرق بين الجانب الأكبر (٤٨٠٠٠) جنيه وهو مجموع (٣٠٠٠ + ٦٠٠٠ + ٩٠٠٠) والجانب الأصغر (١٠٠٠٠) جنيه، وحيث أن الجانب الأكبر هو المدين لذلك يوضع الرصيد تحت الجانب الأكبر لكي يوضح طبيعة الرصيد.

وترتيبًا على ما سبق فإنه:

* **جميع أرصدة حسابات الأصول مدينة لأن الجانب الأكبر هو الجانب المدين.**
* **جميع أرصدة حسابات الالتزامات دائنة لأن الجانب الأكبر هو الجانب الدائن.**
* **بالنسبة لحقوق الملكية، تكون الأرصدة الطبيعية لحساباتها الفرعية على النحو**

التالي: رصيد حـ/ رأس المال دائنًا، رصيد حـ/ المسحوبات مدينًا، أرصدة حسابات الإيرادات دائنة، وأرصدة حسابات المصروفات مدينة.

ويمكن تلخيص القواعد السابقة في الشكل التالي:



٣/٧ الدورة المحاسبية لعملية التسجيل:

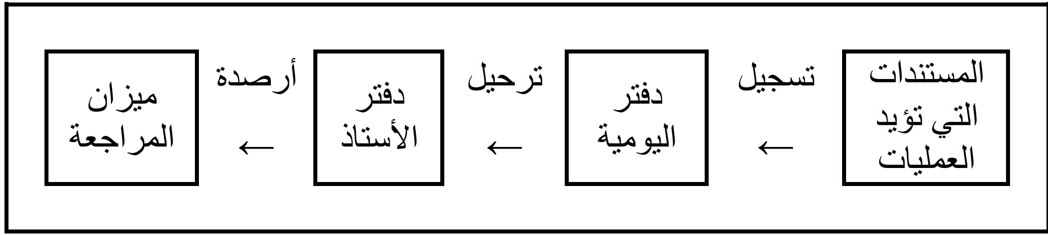
تستخدم كل منشأة ثلاث خطوات أساسية في عملية التسجيل:

١. تحليل كل معاملة لتحدي تأثيرها على الحسابات: حيث تبدأ عملية التسجيل للعملية المالية بتوفير المستندات الدالة على حدوث العملية، مثل: إيصال المبيعات أو الشيك أو الفاتورة، ومن ثم تقوم المنشأة بتحليل هذا الدليل لتحديد آثار الصفقة على حسابات محددة، وكذلك لتحديد الطرف المدين والطرف الدائن وتطبيق قاعدة القيد المزدوج.

٢. تسجيل البيانات للعملية المالية في دفتر اليومية.

٣. ترحيل البيانات من دفتر اليومية إلى الحسابات المناسبة في دفتر الأستاذ.

ثم يلي ذلك إعداد ميزان المراجعة وإجراء تسويات آخر الفترة، وأخيرًا إعداد التقارير المالية، والنموذج التالي يوضح الخطوات الأساسية لمعالجة البيانات المحاسبية أو ما يعرف بالدورة المحاسبية فى مرحلتها الأولى (القصيرة):



١/٧/٣ تسجيل العمليات المالية:

تسجل كل منشأة العمليات المالية في دفتر يشار إليه بدفتر اليومية بترتيب زمني (الترتيب الذي تحدث به). وبالتالي ، يشار إلى دفتر اليومية باسم دفتر الإدخال الأصلي، وعادةً ما يحتوي دفتر اليومية على مكان للتواريخ وعناوين الحسابات والشروحات وأعمدة للمدين والدائن. ويساعد دفتر اليومية في تحديد مكان واحد للتأثيرات التي تحدثها العملية المالية، ويوفر سجلا زمنيا للمعاملات، كما يساعد على منع أو تحديد الأخطاء لأنه يمكن مقارنة مبالغ الدائن والمدين لكل عملية إدخال بسهولة.

١/١/٧/٣ دفتر اليومية:

وهو سجل تثبت به المعاملات المالية التي تقوم بها المنشأة أولاً بأول، وهو دفتر محاسبي منتظم يتم الإثبات فيه يومًا بيوم وبالتفصيل حسب تواريخ حدوثها، ونظرًا لأهمية هذا الدفتر من الناحية القانونية،

فقد نص القانون على شروط معينة يجب توافرها بدفتر اليومية سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية الإثبات فيه وهى:

- **أن تكون صفحات الدفتر مرقمة ترقيمًا مسلسلاً.**
- **أن تسجل كل صفحة في الشهر العقاري ويكون موقعًا عليها من الموثق المختص.**
- **عند انتهاء صفحات الدفتر يجب تقديمها إلى الموثق للتوقيع عليها بعد آخر قيد.**
- **يجب أن يكون الدفتر خاليا من أي فراغ أو كتابة في الحواشي أو الكشط أو التحشير.**
- **يجب أن تكون القيود متسلسلة دون أي فراغ بينها.**

أما من حيث شكل صفحة دفتر اليومية فليس هناك نموذج ثابت والأمر متروك للمحاسب الذي يسطر الدفتر بالطريقة التي يراها وفقًا لطبيعة أعمال المشروع، وفيما يلي الشكل العام لدفتر اليومية:

نموذج لصفحة من دفتر اليومية

مدين (منـه) (١)	دائـن (لـه) (٢)	البيـــــان (٣)	رقم القيد (٤)	رقم المستند (٥)	رقم صفحة الأستاذ (٦)	التاريخ (٧)

ونستنتج من خلال هذا الشكل ما يلي:

١) عمود المدين (منه): ويستخدم لتسجيل مبلغ الطرف المدين.
٢) عمود الدائن (لـه): ويستخدم لتسجيل مبلغ الطرف الدائن.
٣) عمود البيان: ويستخدم لتسجيل الحساب أو الحسابات المدينة والحساب أو الحسابات الدائنة وشرح العملية.
٤) عمود رقم القيد: حتى يأخذ كل قيد رقم يسهل الرجوع إليه فيما بعد.
٥) عمود رقم المستند: فكل قيد لابد أن يكون مؤيد بمستند له رقم.
٦) عمود رقم صفحة الأستاذ: ويستخدم لتسجيل رقم صفحة الحساب أو الحسابات المدينة ورقم صفحة الحساب أو الحسابات الدائنة بدفتر الأستاذ.
٧) عمود التاريخ: ويستخدم لتسجيل التاريخ الذي تتم فيه كل عملية يتم تسجيلها في دفتر اليومية.

وبهذا الشكل فإن دفتر اليومية يعطي معلومات كافية عن كل عملية من العمليات التي قيدت به، مع ملاحظة ما يلي:

- في نهاية كل صفحة من صفحات دفتر اليومية لابد من تساوي مجموع خانة (منه) مع مجموع خانة (له).

- في نهاية كل صفحة من صفحات دفتر اليومية أمام مجموع خانتي منه وله يتم وضع كلمة [بعده] في خانة البيان، على أن ينقل المجموع للصفحة التالية ويكتب في خانة البيان كلمة [ما قبله].
- لا يجوز إثبات طرف قيد في صفحة والطرف الآخر في صفحة أخرى.

وللتبسيط على دارسي المحاسبة المبتدئين يمكن التغاضي عن بعض الخانات من دفتر اليومية بالشكل السابق، ويتم استخدام الشكل المبسط التالي:

مدين (منه) (١)	دائـن (لـه) (٢)	البيــــــان (٣)	التاريخ (٤)

غير أن دفتر اليومية بهذا الشكل يصلح للمشروعات الصغيرة الفردية التي تقوم بإجراء عدد محدود من العمليات المالية يوميًا، ولكن فى ظل المشروعات الكبيرة التي تنعقد عملياتها اليومية بشكل كبير فإن دفتر اليومية بهذا الشكل قد يثير مشاكل كثيرة من ناحية العبء الكتابي وعدد الصفحات التي يحتويها الدفتر، ولذلك يلزم لمثل هذه المشروعات أشكال أخرى من دفتر اليومية لتناسب حجم عملياتها ولتخفيف العبء الكتابي، وفى الكتاب الثاني سنجد أشكال أخرى من اليوميات حسب الطريقة (إيطالية – إنجليزية – أمريكية – فرنسية).

تعريف القيد المحاسبي: (القيد المزدوج)

القيد المحاسبي عبارة عن وصف ملخص لأى عملية مالية يوضح طرفيها (المدين والدائن) وتاريخ حدوثها بشكل مسلسل وكذلك المستندات المؤيدة ورقم تسجيل العملية أو قيدها – ومن قبيل تكرار القول أن نؤكد ضرورة تساوي مبالغ الطرف المدين مع مبالغ الطرف الدائن، إذ أنهما يمثلان تبادل قيمة واحدة–، ثم يعمل بيان أو شرح يوضح طبيعة هذه العملية.

وعند إجراء القيد يجعل الحساب الذي يمثل الطرف الآخذ (مدينًا) ويسبق اسم الحساب كلمة (من) بمعنى أنه مطلوب منه قيمة ما أخذ، كما يجعل الحساب الذي يمثل الطرف العاطي (دائنًا) ويسبقه كلمه (إلى) بمعنى أنه مطلوب له قيمة ما أعطى.

أنواع القيود المحاسبية: تنقسم القيود المحاسبية إلى نوعين هما:

١ – القيد البسيط:

وفيه يجعل حساب واحد ممثلا للطرف المدين وحساب واحد ممثلا للطرف الدائن.

مثال: بفرض أنه في أول أكتوبر ٢٠٢١ م اشترت منشأة أحمد للتوريدات العمومية سيارة شحن بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه نقدًا من معرض الحسن للسيارات بفاتورة رقم ٢٥٠.

لإثبات هذه العملية يتم إجراء قيد بسيط فى دفتر اليومية، كالآتي:

دفتر يومية منشأة أحمد

الطرف المدين (منه)	الطرف الدائن (لـه)	البيـــــــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	من حـ/ السيارات إلى حـ/ النقدية (شراء سيارة شحن بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ نقدًا)	١	٢٥٠	-	١/١٠/٢٠٢١

لاحظ أن هذا المثال يحتوي على حساب مدين واحد وحساب ائتمان واحد ، والذي يعتبر إدخالًا بسيطًا.

٢ – القيد المركب:

وفيه يمثل أحد طرفي القيد (أو كليهما) أكثر من حساب واحد، وعند إجراء قيد اليومية إذا كان الطرف المدين أكثر من حساب واحد فإنه يسبق بعبارة (من مذكورين)، وإذا كان الطرف الدائن يمثله أكثر من حساب واحد فإنه يسبق بعبارة (إلى مذكورين).

مثال: بفرض أن منشأة أحمد في العملية السابقة دفعت ٢٠٠٠٠٠ نقدًا من قيمة

السيارة والباقي على الحساب يستحق بعد ٦ شهور.

فإنه يتم إثبات هذه العملية فى دفتر اليومية بإجراء قيد مركب، كالآتي:

الطرف المدين (منه)	الطرف الدائن (لـه)	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ السيارات	١	٢٥٠	-	٢٠٢١/١٠/١
		إلى مذكورين:				
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ النقدية				
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ دائنون الحسن				
		(شراء سيارة وسداد جزء من الثمن نقدًا)				

لاحظ أنه بالنسبة لهذا الإدخال، تم اتباع قواعد تسجيل الادخال لدفتر اليومية، حيث يوجد تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢١م، تم كتابة الحساب المدين أولاً حـ/ السيارات، تم وضع مسافة بادئة لعنوان الحساب الدائن إلى مذكورين (حـ/ النقدية، حـ/ دائنون الحسن)، وهناك حساب واحد مدين وحسابين دائن (قيد مركب)، ومبلغ الجانب المدين يساوي مبالغ الجانب الدائن، وهناك وصف موجز للمعاملة

٢/١/٧/٣: دفتر الأستاذ:

دفتر الأستاذ يتمثل في المجموعة الكاملة للحسابات التي تحتفظ بها المنشأة، حيث يوفر دفتر الأستاذ الرصيد في كل حساب بالإضافة إلى تتبع التغييرات في هذه الأرصدة، قد تستخدم الشركات أنواعًا مختلفة من دفاتر الأستاذ ، لكن كل شركة لديها دفتر أستاذ عام. يحتوي دفتر الأستاذ العام على جميع الأصول والمسؤوليات وحسابات حقوق الملكية للمالك.

فالحساب في دفتر الأستاذ هو وسيلة لتبويب معاملات المشروع المالية والتي تحدث خلال فترة زمنية محدودة، بحيث يشتمل هذا الحساب على المعاملات التي يكون الحساب فيها طرفا سواء مدينا أو دائنا، فمثلا يتم تجميع المعاملات المتعلقة بالخزينة في حساب واحد، وجميع المعاملات المتعلقة بالموردين فى حساب واحد وجميع

المعاملات المتعلقة بالمشتريات في حساب واحد، وهذا يعني أنه لابد من فتح حساب مستقل لكل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات وحقوق الملكية. حيث يوفر دفتر الأستاذ الرصيد في كل حساب. على سبيل المثال ، يُظهر الحساب النقدي مقدار النقد المتاح للوفاء بالالتزامات الحالية. يعرض حساب الحسابات المدينة المبالغ المستحقة من العملاء. تظهر الحسابات الدائنة المبالغ المستحقة للدائنين.

كما تقوم المنشآت بترتيب دفتر الأستاذ بالترتيب الذي تقدم فيه الحسابات في القوائم المالية، بدءًا من حسابات الميزانية العمومية، أولاً في الترتيب حسابات الأصول، تليها حسابات الالتزامات، ورأس مال المالك ، ومسحوبات المالك، والإيرادات، والمصروفات، ثم يتم ترقيم كل حساب لتسهيل التعرف عليه.

ويتم الإثبات فى هذا الدفتر من واقع دفتر اليومية وتسمى عمليات الإثبات هنا بـ"الترحيل" أى الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، ويتخذ شكل الحساب فى دفتر الأستاذ الشكل التقليدي الآتي:

منه ح/ .... رقم/ .... له

مبلغ	بيـــــان	رقم ص اليومية	التاريخ	مبلغ	بيـــــان	رقم ص اليومية	التاريخ

ويلاحظ على شكل الحساب أنه يشتمل على المعلومات الآتية:

* يتوسط أعلى الحساب حرف ح/ .... وتشير إلى اسم الحساب.
* يوضع أعلى الحساب يسارًا رقم الحساب، وهو رقم صفحة الأستاذ المخصصة للحساب.
* يوجد فى كل جانب من جانبي الحساب أربعة خانات: المبلغ – البيان – رقم صفحة اليومية – التاريخ، وذلك حتى يمكن تتبع كل قيد مرحل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.
* يأخذ الحساب شكل حرف T باللغة الإنجليزية.

وللتبسيط على دارسي المحاسبة المبتدئين يمكن التغاضي عن شكل الحساب السابق واستخدام الشكل المبسط التالي:

منه	ح/ .... رقم/	له
الجانب المدين		الجانب الدائن

وسواء كانت الحسابات فى دفتر الأستاذ فى مجلد يسمى دفتر الأستاذ أو فى شكل أوراق سائبة، فهناك اتفاق بين المحاسبين على أن الحسابات فى دفتر الأستاذ يمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى:

- حسابات شخصية: و هي التي تنتج من معاملات الوحدة الاقتصادية مع الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، و تسمى الحسابات في هذه الحالة بأسماء الأشخاص الذين يمثلون العملية، وذلك مثل حسابات المدينين و الدائنين.
- حسابات غير شخصية: و هي التي لا تتم مع أشخاص سواء طبيعيين أو معنويين، وتسمى الحسابات في هذه الحالة بأسماء تدل على نوعّ العملية؛ و هي تقسم إلى قسمين:
  - ✓ حسابات حقيقية: و هي تتعلق بأصول المنشأة المادية، أي أنها تتعلق بالعمليات التي لها وجود مادي ملموس و محسوس، مثل النقدية والأراضي والمباني والآلات والمخزون، والأصول غير الملموسة (المعنوية) مثل الشهرة وبراءة الاختراع.
  - ✓ حسابات اسمية(وهمية): و هي تتعلق بإيرادات و مصروفات الوحدةّ الاقتصادية، و هي حسابات لا تتعلق بعمليات مع أشخاص، أو تتعلق بالعمليات التي لها وجود مادي محسوس، الإيرادات مثل المشتريات – المبيعات – الإيجار – المرتبات – إيجار العقار – إيراد أوراق مالية ...

وبذلك فإن دفتر الأستاذ يساعد فى استخراج البيانات المحاسبية وكذلك المركز المالي فى نهاية الفترة.

٢/٧/٣ الترحيل Posting إلى دفتر الأستاذ:

يُطلق على عملية الترحيل Posting نقل قيود دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ، حيث يتم نقل الطرف المدين للقيد فى دفتر اليومية إلى الجانب المدين بالحساب الذي يمثله بدفتر الأستاذ، ونقل الطرف الدائن إلى الجانب الدائن بالحساب الممثل لهذا الطرف بدفتر الأستاذ أو بمعنى آخر تبوب الأطراف المدينة لكافة العمليات فى الجانب المدين من الحسابات الخاصة بكل منها، وتبوب الأطراف الدائنة لكافة العمليات فى الجانب الدائن من الحسابات الخاصة بها.

نموذج حساب فى دفتر الأستاذ

حـ/ ....

منه   له

المبلغ	البيـــــــان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيـــــــان	رقم صفحة اليومية	التاريخ

مثال: في أول أكتوبر، قامت منشأة المهندس لأعمال اللاند سكيب بشراء بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠جنيه من محلات المهدي للتوريدات العمومية، بموجب فاتورة ٣٢٥وتم سداد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقدًا والباقي يستحق الدفع في أول ديسمبر من نفس العام.

والمطلوب:

١- تسجيل فى دفتر يومية عمر.

٢- ترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ فى محلات عمر.

أولاً: التسجيل في دفتر يومية عمر:

(منه)	(لـه)	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٣٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١	فاتورة رقم ٣٢٥		١٠/١
		إلى مذكورين				
	١٠٠٠٠	حـ/ الخزينة				
	٢٠٠٠٠	حـ/ دائنون المهدي				
		(شراء بضاعة وسداد ١٠٠٠٠ج والباقي على الحساب)				

ثانيًا: الترحيل للحسابات المختصة بدفتر الأستاذ:

منه — حـ/ المشتريات — له

المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
٣٠٠٠٠	إلى مذكورين		١٠/١				

منه — حـ/ الخزينة — له

المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
				١٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات		١٠/١

منه — حـ/ دائنون المهدي — له

المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
				٢٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات		١٠/١

ثالثًا: ترصيد الحسابات:

يترتب على عملية الترحيل إلى حسابات الأستاذ تبويب العمليات التي قامت بها المنشأة فى حسابات متعددة يضم كل منها نوعًا من العمليات المتشابهة (المتجانسة).

ولتحديد موقف المنشأة بالنسبة للغير، ولإظهار نتيجة الأعمال وتصوير المركز المالي، كان لابد من إيجاد وسيلة لتوضيح نتيجة أو خلاصة العمليات التي يجعل بها الحساب المعين مدينًا وكذلك العمليات التي جعل بها هذا الحساب نفسه دائنًا، وهذه الوسيلة هى إجراء عملية ترصيد لكل حساب.

ويقصد بترصيد الحساب المعين، عمل الإجراءات التالية:

١- جمع جانبي الحساب.

٢- وضع المجموع الأكبر فى أسفل الجانبين.

٣- طرح الجانب الأصغر من هذا المجموع.

٤- إثبات الفرق فى الجانب الأصغر، كمتمم حسابي، بحيث يتساوى مجموع الجانبين.

مفهوم الرصيد:

قلنا إن الرصيد يمثل الفرق بين جانبي الحساب؛ ومن ثم ينقسم الرصيد – منطقيًا – إلى ثلاثة أنواع هى:

١) الرصيد المدين:

ويحدث ذلك عندما يكون الجانب المدين للحساب أكبر من الجانب الدائن، وعند ترصيد هذا الحساب يظهر "الرصيد المدين" فى الجانب الدائن للحساب كمتمم حسابي لهذا الجانب الدائن، أى أن رصيد الحساب يظهر دائمًا فى الجانب العكسي المخالف لطبيعته ويسمى رصيدًا مرحلا، ثم ينقل إلى جانبه الأصلي ويسمى رصيدًا منقولاً.

٢) الرصيد الدائن:

ويحدث ذلك عندما يكون الجانب الدائن للحساب أكبر من الجانب المدين، وعند ترصيد الحساب يظهر "الرصيد الدائن" فى الجانب المدين للحساب كمتمم حسابي – بشكل مؤقت – ويسمى رصيدًا مرحلاً ثم ينقل إلى جانبه الأصلي ويسمى رصيدًا منقولاً.

٣) الحساب المقفول:

ويحدث ذلك عندما يتساوى الجانب المدين للحساب مع الجانب الدائن لنفس الحساب، وفى هذه الحالة لا يوجد رصيد للحساب لأن الفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن يساوي (صفرًا).

ويلاحظ أنه عندما يستخرج الرصيد كمتمم حسابي فإن هذه المرحلة تسمى مرحلة ترصيد الحساب، وعند نقل الرصيد إلى الجانب الآخر فإن هذه المرحلة تسمى مرحلة إعادة فتح الحساب.

قواعد وملاحظات عامة عند إجراء القيد المزدوج:

[١] عادة ما سيتم اختصار كلمة حساب إلى هكذا حـ/ ....

[٢] الطرف الذي يذكر أولاً وعلى أقصى اليمين هو الطرف المدين ويشار إليه (من حـ/.........)، والطرف الذي يذكر ثانيًا على أقصى اليسار هو الطرف الدائن ويشار إليه (إلى حـ/.........)، وعليه يصبح القيد بالشكل الآتي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
×××		من حـ/ الطرف ...... (مدين)	××/××
	×××	إلى حـ/ الطرف .... (دائـن)	
		شـرح القيـد	

[٣] الطرف المدين لابد أن يتساوي مع الطرف الدائن لكل عملية.

[٤] كل عملية مالية تكون مستقلة بنفسها حتى ولو كان هناك أكثر من عملية فى نفس اليوم.

[٥] تحليل أي عملية مالية يتم من وجهة نظر المنشأة وليس من وجه نظر صاحبها إذ يجب الفصل بين عمليات المنشأة وعمليات صاحبها طبقا لمبدأ الشخصية المعنوية المستقلة للمنشأة والذي يعني أن للمنشأة ذمة مالية مستقلة عن الذمة

المالية لصاحبها.

[٦] لا يذكر اسم المنشأة ولا اسم صاحبها فى الدفاتر وإنما الذي يجعل مدين أو دائن الحسابات التي تمثلها طبيعة عمليات المنشأة.

[٧] تتنوع الحسابات بحسب طبيعتها إلى:

- **الأصول (ثابتة أو متداولة) هى حسابات مدينة بطبيعتها.**
- **الالتزامات وحقوق الملكية هى حسابات دائنة بطبيعتها.**
- **المصروفات بأنواعها هى حسابات مدينة بطبيعتها.**
- **الإيرادات بكافة أنواعها هى حسابات دائنة بطبيعتها.**

[٨] عند شراء بضاعة يفتح حساب باسم المشتريات أما إذا تم شراء أصل من الأصول فيفتح حساب باسم الأصل نفسه، وعند بيع بضاعة يفتح حساب باسم المبيعات أما إذا تم بيع أصل من الأصول فيكون باسم الأصل نفسه، إذ يجب عدم الخلط بين شراء وبيع البضاعة وشراء وبيع الأصول.

[٩] يجعل حساب النقدية (البنك ،والصندوق / الخزينة) مدين بما يودع فيه ودائن بما يسحب منه.

[١٠] الشراء أو البيع على الحساب يعني أن العملية تمت بدون دفع أو تحصيل نقدية وبالتالي عند البيع يكون الطرف المدين هو اسم العميل الذي تم البيع إليه، وعند الشراء يكون الطرف الدائن هو اسم المورد الذي تم الشراء منه.

[١١] اصطلح المحاسبون على استخدام لفظ (منه) بديلاً عن كلمة مدين ولفظ (له) بديلا عن كلمة دائن.

مثال: فى ٢٠٢١/١/١م بدأ المحمدي أعماله التجارية فقدم ٦٠٠٠٠٠جنيه كرأسمال للمنشأة أودعه خزينتها.

المطلوب:

١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو هشام (صاحب المنشأة) ويمثله حساب رأس المال ولذلك يجعل حساب رأس المال دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٦٠٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢١/١/١
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		إيداع مبلغ رأس المال فى الخزينة	

مثال: في ٢٠٢١/١/٢م قامت المنشأة بسحب ١٠٠٠٠٠جنيه من خزينتها وأودعتها فى البنك باسم المنشأة.

المطلوب:

١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها البنك وبالتالي يجعل حساب البنك مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ الخزينة سحب مبلغ من الخزينة وإيداعه بالبنك	٢٠٢١/١/٢

مثـال: **فـي ٢٠٢١/١/٣م اشـترت المنشـأة بضـاعة بمبلـغ ٤٠٠٠٠جنيـه، مـن شـركة عبدالسلام على الحساب.**

المطلوب:

١-تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢-إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العمليـة يتضـح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها المشتريات وبالتالي يجعل حساب المشتريات مدينًا، والطرف العاطي هو المورد عبدالسلام ويمثلها دائنون (المورد عبدالسلام) ولذلك يجعل حساب دائنون دائنًا، ويكون القيد فـى دفتـر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون (المورد عبدالسلام) شـــراء بضاعة على الحساب	٢٠٢١/١/٣

مثال: **فى ٢٠٢٠/١/٤ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠جنيه بشيك.**

المطلوب: **١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.**

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب البنك وبالتـالي يجعـل حسـاب البنـك مـدينًا، والطـرف العـاطي هـو المنشـأة ويمثلهـا حسـاب المبيعات، ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيـــان	له	منه
٢٠٢١/١/٤	من حـ/ البنك إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بشيك	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

مثال: فى ٢٠٢١/١/٥م اشترت المنشأة أثاث بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه على الحساب من شركة المتحدة للأدوات المكتبية.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الأثاث وبالتالي يجعل حساب الأثاث مدينًا، والطرف العاطي هو شركة الأثاثات المكتبية ولذلك يجعل حساب شركة الأثاثات المكتبية دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كالآتي:

التاريخ	البيـــان	له	منه
٢٠٢١/١/٥	من حـ/ الأثاث إلى حـ/ دائنون (شركة الأثاثات المكتبية) شراء أثاث بالآجل	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

مثال: فى ٢٠٢١/١/٦م باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠جنيه على الحساب إلى شركة الأهرام.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو شركة السلام وبالتالي تجعل مدينة، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب المبيعات ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٣٠٠٠٠		من حـ/ مدينون (شركة السلام)	٢٠٢١/١/٦
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	

مثال: فى ٢٠٢١/١/٧م باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠جنيه نقدًا.

المطلوب: ١– تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢– إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب المبيعات ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٢٥٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢٠/١/٧
	٢٥٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدًا	

مثال: فى ٢٠٢١/١/٨م قامت المنشأة بدفع مهايا للموظفين قدرها ٣٠٠٠٠جنيه نقدًا.

المطلوب: ١– تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢– إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو الموظفين ويمثلهم حساب مهايا الموظفين (نظرًا لأن الموظفين لا يمكن اعتبارهم مدينين بما أخذوه نظرا لتأديتهم خدمة للمنشأة مقابل هذا المصروف) وبذلك يجعل حساب مهايا الموظفين مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٣٠٠٠٠		من حـ/ مهايا الموظفين	٢٠٢١/١/٨
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع مهايا الموظفين نقدًا	

مثـال: فـى ٢٠٢١/١/٩م تـم تحصـيل مبلـغ ١٠٠٠٠جنيـه مـن شـركة الاهـرام أودع بالخزينـة.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتـالي يجعل حساب الخزينـة مدينًا، والطرف العاطي هو شركة السلام ولذلك يجعل حسابها دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
١٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢١/١/٩
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (شركة السلام)	
		تحصيل مبلغ من شركة السلام نقدًا	

مثال: فى ٢٠٢١/١/١٠م تم تحصيل إيراد عقار مؤجر لغير وقدره ٢٥٠٠٠جنيـه أودع بالخزينـة.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتـالي يجعل حساب الخزينـة مدينًا، والطرف العاطي هو مستأجري العقار ويمثلهم حساب إيراد العقار (نظرا لأن مستأجري العقار لا يمكن اعتبارهم دائنون بما أعطوه نظرًا لأنهم أخذوا خدمة من المنشأة مقابل هذا الإيراد) ولذلك يجعل حساب إيراد العقار دائنـًا،

ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ إيراد العقار تحصيل إيراد عقار مؤجر للغير نقدًا	٢٠٢١/١/١٠

مثال: فى ٢٠٢١/١/١١م سحب صاحب المنشأة مبلغ ٥٠٠٠جنيه من خزينـة المنشأة لمصروفاته الشخصية.

المطلوب: ١– تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢– إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو صاحب المنشأة ويمثلها حساب المسحوبات وبالتالي يجعل حساب المسحوبات مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ، ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة سحب مبلغ نقدًا للمصروفات الشخصية	٢٠٢١/١/١١

مثال: فى ٢٠٢١/١/١٢م ردت المنشأة بضاعة قيمتها ٨٠٠٠جنيه إلى المورد عبدالسلام لمخالفتها للمواصفات.

المطلوب: ١– تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢– إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المورد عبدالسلام فيجعل مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب مردودات المشتريات وبذلك يجعل دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٨٠٠٠		من حـ/ الدائنون / المورد عبدالسلام	٢٠٢١/١/١٢
	٨٠٠٠	إلى حـ/ مردودات المشتريات	
		إثبات رد بضاعة لمخالفتها للمواصفات	

مثال: **فى ٢٠٢١/١/١٥م قامت شركة الاهرام برد بضاعة للمنشأة قيمتها ٢٥٠٠جنيه نظرا لمخالفتها للمواصفات.**

المطلوب: **١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.**

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب مردودات المبيعات فيجعل مدينًا، والطرف العاطي هو العميل شركة الاهرام وبذلك يجعل دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٢٥٠٠		من حـ/ مردودات المبيعات	٢٠٢١/١/١٥
	٢٥٠٠	إلى حـ/ مدينون /العميل شركة الاهرام	
		إثبات رد بضاعة من أحد العملاء لمخالفتها للمواصفات	

مثال: **فى ٢٠٢١/١/٢٠م قامت المنشأة ببيع جزء من الأثاث المملوك لها بمبلغ ٣٠٠٠جنيه نقدًا.**

المطلوب: **١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.**

٢- إثبات هذه العملية فى دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة فيجعل مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الأثاث وبذلك يجعل دائنًا، ويكون القيد فى دفتر اليومية كما يلي:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٣٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢١/١/٢٠
	٣٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث	
		بيع أثاث نقدًا	

مثال: فى ٢٠٢١/١/٢٥م اشترت المنشأة آلات قيمتها ٥٠٠٠٠جنيه على الحساب.

المطلوب: إجراء قيد اليومية اللازم فى دفتر اليومية.

الحل:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٥٠٠٠٠		من حـ/ الآلات	٢٠٢١/١/٢٥
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الموردين	
		شراء آلات على الحساب	

مثال: في ٢٠٢١/١/٣٠م اشترت المنشأة بضاعة من شركة السعادة بمبلغ ٨٠٠٠٠جنيه دفعت نصفها بشيك والباقي اتفق على سداده بعد شهرين.

المطلوب: إجراء قيد اليومية اللازم فى دفتر اليومية.

الحل:

منه	له	البيـــان	التاريخ
٨٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٢٠٢١/١/٣٠
		إلى مذكورين:	
	٤٠٠٠٠	حـ/ البنك	
	٤٠٠٠٠	حـ/ المورد "شركة السعادة"	
		شراء بضاعة نصفها بشيك والباقي بالآجل	

ثانيًا: الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

ناقشنا فيما سبق ماهية دفتر الأستاذ وشكله وأهميته، واستكمالا فإنه فى دفتر الأستاذ يفتح حساب لكل طرف من أطراف قيد اليومية، فيفتح حساب باسم الطرف المدين وحساب باسم الطرف الدائن، وإذا كان قيد اليومية قيد مركب يتم فتح حساب

لكل بند من بنود طرفي القيد، وعليه إذا كان القيد بسيط إذًا سيفتح حسابين، وإذا كان القيد مركب به ثلاثة بنود مثلا إذًا سيفتح ثلاث حسابات وهكذا .... .

ويشترط فى فتح هذه الحسابات فى دفتر الأستاذ عدم تكرار فتحها، فيفتح حساب واحد للمشتريات وحساب واحد للمبيعات وحساب واحد للخزينة، وهكذا بالنسبة لباقي الحسابات التي ورد ذكرها فى دفتر اليومية، ويكون الحساب على شكل حرف T فى اللغة الإنجليزية ويمثل الجانب الأيمن الجانب المدين، والجانب الأيسر للحساب هو الجانب الدائن.

<u>الترحيل إلى دفتر الأستاذ</u>:

عند الترحيل إلى (الإثبات فى) دفتر الأستاذ يتبع ما يلي:

- ينقل إلى الجانب المدين (الجانب الأيمن للحساب بدفتر الأستاذ) المبالغ المدين بها الحساب من واقع قيود اليومية كل قيد على حدة.
- كما ينقل إلى الجانب الدائن (الجانب الأيسر للحساب بدفتر الأستاذ) المبالغ الدائن بها الحساب من واقع قيود اليومية كل قيد على حدة.
- فإذا كان الحساب فى دفتر اليومية مدين ينقل المبالغ إلى الجانب المدين فى الحساب بدفتر الأستاذ ويكتب أمام المبلغ اسم الطرف الدائن بدفتر اليومية.
- وإذا كان الحساب فى دفتر اليومية دائن ينقل المبلغ إلى الجانب الدائن فى الحساب بدفتر الأستاذ ويكتب أمام المبلغ اسم الطرف المدين بدفتر اليومية.

<u>مثال</u>: تمت العمليات التالية فى دفاتر إحدى المنشآت:

- أودع مبلغ ٣٠٠٠٠٠جنيه بالبنك، ومبلغ ١٠٠٠٠٠جنيه بخزينة المنشأة كرأس مال.
- اشترت سيارات بمبلغ ١٠٠٠٠٠جنيه بشيك.
- اشترت ملابس لأسرة صاحب المنشأة بمبلغ ٢٠٠٠جنيه نقدًا.

▪ باعت إحدى السيارات بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه نقدًا.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ.

الحل:

١- إجراء قيود اليومية:

منه	لــه	البيـــان	التاريخ
		من مذكورين:	
٣٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
١٠٠٠٠٠		حـ/ الخزينة	
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		إيداع رأس المال بالبنك والخزينة	
١٠٠٠٠٠		من حـ/ السيارات	
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		شراء سيارات بشيك	
٢٠٠٠		من حـ/ المسحوبات	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		شراء ملابس لأسرة صاحب المنشأة نقدًا	
٢٥٠٠٠		من حـ/ الخزينة	
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ السيارات	
		بيع إحدى السيارات نقدًا	

٢- ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ:

منه حـ/ البنك لــه

٣٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	١٠٠٠٠٠	حـ/ السيارات

منه حـ/ الخزينة لــه

١٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	٢٠٠٠	حـ/ المسحوبات
٢٥٠٠٠	حـ/ السيارات		

منه ح/ المسحوبات له

٢٠٠٠	ح/ الخزينة		

منه ح/ رأس المال له

		٤٠٠٠٠٠	مذكورين

منه ح/ السيارات له

١٠٠٠٠٠	ح/ البنك	٢٥٠٠٠	ح/ الخزينة

ملاحظات على الحل:

- ✍الحساب المفتوح فى دفتر الأستاذ يسجل فى جانب منه كل العمليات الدائنة المتعلقة به، ويسجل فى جانب له كل العمليات المدينة المتعلقة به.
- ✍بذلك تجمعت كل العمليات المالية التي حدثت لكل حساب فى مكان واحد وهو الأمر الذي يسهل معه معرفة الموقف النهائي للحساب فمثلا حساب السيارات يمكن أن نعرف بكم اشترينا وبكم بعنا وما قيمة السيارات المتبقية لدى المنشأة، وهكذا بالنسبة لبقية الحسابات.

ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ:

ترصيد الحساب معناه استخراج صافي العمليات التي تم تسجيلها فى حسابات الأستاذ، وتتم عملية ترصيد الحسابات كل فترة دورية أو كلما احتاج الأمر لمعرفة الرصيد.

وعند إجراء عملية الترصيد للحسابات تتبع الخطوات التالية:

- ☜ تجميع الأعمدة حيث يتم جمع الجانب المدين للحساب ثم جمع الجانب الدائن للحساب بالقلم الرصاص (للتذكير).
- ☜ طرح الجانب الأصغر من الجانب الأكبر لاستخراج الفرق بينهما، ويسمى الفرق هنا برصيد الحساب.

- ☜ يوضع الفرق (الرصيد) فى الجانب الأصغر حتى يتساوى مجموع الجانب الأصغر مع مجموع الجانب الأكبر.
- ☜ يسجل مجموع الجانب الأكبر أسفل جانبي الحساب.

وقد نفاجأ بأن الحساب ليس له رصيد عند تساوي مجموع كل من الجانب المدين والجانب الدائن للحساب، وفى هذه الحالة يقال أن الحساب مقفل.

ويظهر الرصيد المرحل فى الجانب المدين إذا كان مجموع المبالغ المسجلة فى الجانب الدائن أكبر من مجموع المبالغ المسجلة فى الجانب المدين، ويظهر الرصيد المرحل فى الجانب الدائن إذا كان مجموع المبالغ المسجلة فى الجانب المدين أكبر من مجموع المبالغ المسجلة فى الجانب الدائن.

كما أن الرصيد المرحل إذا ظهر فى الجانب المدين يقال أنه رصيد دائن، وإذا ظهر فى الجانب الدائن يقال أنه رصيد مدين، أى أن الرصيد المرحل يظهر فى الجانب العكسي لطبيعته.

إعادة فتح الحسابات بعد ترصيدها:

ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ كما سبق يترتب عليه عدم إمكانية ترحيل أى قيود جديدة للحساب، ولترحيل قيود جديدة للحساب فإنه يستلزم إعادة فتح الحساب ... كيف؟؟؟

إعادة فتح الحساب تعني نقل رصيد الحساب إلى الجانب الطبيعي له فى نفس الحساب، بمعنى أنه إذا كان رصيد الحساب قد ظهر فى الجانب الدائن فيتم نقل الرصيد إلى الجانب المدين، وإذا كان الرصيد ظهر فى الجانب المدين فيتم نقل الرصيد إلى الجانب الدائن، وبعد إعادة فتح الحساب (نقل الرصيد إلى الجانب الطبيعي له) يمكن ترحيل القيود الجديدة من اليومية للأستاذ فالحساب أصبح مفتوحًا.

مثال:

بدأ أحمد حسن أعماله التجارية فى ٢٠٢١/٣/١ برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠جنيه أودع منه ٥٠٠٠٠جنيه بالبنك باسم المنشأة والباقي أودعه بالخزينة، وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال شهر مارس ٢٠٢١:

- **فى ٣/٢ باع ياسر شقة كان يملكها بمبلغ ٧٠٠٠٠ج بشيك أودعه بنك المنشأة.**
- **فى ٣/٣ اشترى بضاعة من شركة الرضا بمبلغ ٣٠٠٠٠ج على الحساب.**
- **فى ٣/٤ باع بضاعة إلى محلات السعادة قيمتها ٢٥٠٠٠ج.**
- **فى ٣/٥ ردت بضاعة إلى شركة الرضا بمبلغ ٢٠٠٠ج لمخالفتها للمواصفات.**
- **فى ٣/٦ دفع مصروفات لف وحزم بمبلغ ١٧٠٠ج نقدًا.**

المطلوب:

١- تحليل العمليات السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العمليات فى دفتر اليومية.

٣- تصوير الحسابات التالية وترصيدها وإعادة فتحها: حـ/ رأس المال – حـ/ الخزينة – حـ/ المشتريات.

الحل:

١- تحليل العمليات إلى أطرافها المدينة والدائنة:

- **العملية الأولى: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ البنك، حـ/ الخزينة والطرف الدائن هو صاحب المنشأة ويمثله حـ/ رأس المال.**
- **العملية الثانية: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ البنك والطرف الدائن هو صاحب المنشأة ويمثله حـ/ رأس المال.**
- **العملية الثالثة: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ المشتريات والطرف الدائن هو شركة الرضا.**

- **العمليـة الرابعـة: الطـرف المـدين هـو محـلات السـعادة والطـرف الـدائن هـو المنشـأة ويمثلها حـ/ المبيعات.**
- **العملية الخامسة: الطرف المدين هو شركة الرضا والطرف الدائن هو المنشأة ويمثلها حـ/ مردودات المشتريات.**
- **العمليـة السادسـة: الطـرف المـدين هـو المنشـأة ويمثلهـا حــ/ مصـروف اللـف والحـزم والطرف الدائن هو المنشأة ويمثلها حـ/ الخزينة.**

٢- الإثبات فى دفتر اليومية:

منه	له	البيـــان	التاريخ
		من مذكورين:	٢٠٢١/٣/١
٥٠٠٠٠		حـ/ البنك	
٥٠٠٠٠		حـ/ الخزينة	
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		قيمة ما بدأنا به أعمالنا	
٧٠٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠٢١/٣/٢
	٧٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		زيادة رأس المال بشيك	
٣٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٢٠٢١/٣/٣
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المورد (شركة الرضا)	
		شراء بضاعة بالآجل	
٢٥٠٠٠		من حـ/ العملاء (محلات السعادة)	٢٠٢١/٣/٤
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٢٠٠٠		من حـ/ المورد (شركة الرضا)	٢٠٢١/٣/٥
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مردودات المشتريات	
		رد بضاعة لمخالفتها للمواصفات	
١٧٠٠		من حـ/ مصروفات لف وحزم	٢٠٢١/٣/٦
	١٧٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع مصروفات لف وحزم نقدًا	
٢٢٨٧٠٠	٢٢٨٧٠٠		

٢ـ دفتر الأستاذ:

منه — حـ/ رأس المال — له

مبالغ (منه)	البيان (منه)	مبالغ (له)	البيان (له)
		١٠٠٠٠٠	حـ/ من مذكورين
١٧٠٠٠٠	رصيد مرحل	٧٠٠٠٠	حـ/ البنك
١٧٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠	
		١٧٠٠٠٠	رصيد منقول (دائن)

منه — حـ/ الخزينة — له

مبالغ (منه)	البيان (منه)	مبالغ (له)	البيان (له)
٥٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	١٧٠٠	حـ/ مصروفات لف وحزم
		٤٨٣٠٠	رصيد مرحل (مدين)
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	
٤٨٣٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه — حـ/ المشتريات — له

مبالغ (منه)	البيان (منه)	مبالغ (له)	البيان (له)
٣٠٠٠٠	حـ/ شركة الرضا		
		٣٠٠٠٠	رصيد مرحل (مدين)
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	
٣٠٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

ملاحظات على الحل:

فى حـ/ رأس المال مجموع الجانب الأكبر هو الجانب الدائن = ١٧٠٠٠٠جنيه ومجموع الجانب المدين = صفر، لذا وضع الفرق (الرصيد) فى الجانب المدين، وسمي هذا الرصيد (رصيد دائن) لأنه ينتمي إلى الجانب الأكبر وهو الجانب الدائن، وعند إعادة فتح الحساب ينقل الرصيد إلى مكانه الطبيعي وهو الجانب الدائن كما هو موضح.

يمكن تطبيق ذلك على جميع الحسابات بنفس المنهجية.

حسابات دفتر الأستاذ ذات الرصيد الجاري أو المتحرك:

إن شكل الحساب ذو الجانبين بدفتر الأستاذ قد لا يكون مناسبا عندما تتعدد العمليات فى حساب معين، إذ لإيجاد رصيد هذا الحساب لابد من إجراء عمليات حسابية

كثيرة (كما رأينا).

غير أن بعض المشروعات تتطلب معرفة رصيد الحساب أولاً بأول بعد كل عملية، مما يتطلب تصوير الحسا بدفتر الأستاذ بطريقة تمكنها من ذلك يلي:

الرصيد	مدين (+)	دائن (-)	البيان	رقم المستند	رقم صفحة اليومية	التاريخ
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠		إيداع رأس المال بالخزينة			١/١
٩٥٠٠٠		٥٠٠٠	دفع مرتبات العاملين نقدًا			١/٥
٩٦٠٠٠	١٠٠٠		بيع بضاعة نقدًا			١/١٥
٧٦٠٠٠		٢٠٠٠٠	شراء سيارة نقدًا			١/٢٠

فالحساب بهذا الشكل ترحل إليه العمليات من دفتر اليومية أولاً بأول ويستخرج الرصيد بعد كل عملية مباشرة، دون الحاجة إلى إجراء عمليات الترصيد التي يجب إجراءها فى حالة الحساب ذو الجانبين، وهذا الشكل من الحسابات أكثر استخداما فى البنوك وعند استخدام الحاسبات الآلية.

ويتضمن شكل الحساب ذو الرصيد المتحرك ما يلي:

- خانة للمبالغ التي يجعل الحساب مدينًا بها.
- خانة للمبالغ التي يجعل الحساب دائنًا بها.
- خانة لرصيد الحساب عقب كل عملية.
- خانة البيان: ويكتب فيها الطرف المقابل فى القيد بدفتر اليومية.
- خانة المستند: أى رقم المستند.
- خانة اليومية: أى رقم صفحة اليومية التي تم إثبات العملية بها.
- خانة لتاريخ حدوث العملية.

وسوف نركز فى دراستنا على الطريقة الأولى وهى الحساب ذو الجانبين لما تتسم به من الوضوح والتبسيط وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي للمحاسبة.

ثالثًا: ميزان المراجعة (التحقق الحسابى):

بمجرد الانتهاء من ترصيد دفتر الأستاذ تبدأ مرحلة تحديد نتائج الأعمال من ربح أو خسارة وإعداد المركز المالي، ولكن قبل تحديد هذه النتائج يجب التأكد من أن القيد فى دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ قد تم طبقًا للقواعد المحاسبية ولم تحدث أى أخطاء.

ويتم التأكد من ذلك عن طريق إعداد ما يطلق عليه ميزان المراجعة الذي يدل اسمه على الهدف منه وهو التأكد من صحة القيد والترحيل وفقًا لنظرية القيد المزدوج وصحة الجمع والترصيد.

وميزان المراجعة هو كشف أو قائمة يعد فى نهاية السنة المالية تمهيدا لتحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي، وقد يعد فى أى وقت بهدف الاطمئنان على صحة وانتظام القيد فى الدفاتر، وجدير بالذكر أن ميزان المراجعة ليس حساب كما أنه يعد خارج الدفاتر المحاسبية.

ويعد ميزان المراجعة بطريقة من الطرق الآتية:

١- ميزان المراجعة بالمجاميع:

وهو عبارة عن كشف أو قائمة يتضمن عمودين يخصص الأول لمجموع الجوانب المدينة لجميع الحسابات التي يتضمنها دفتر الأستاذ، ويخصص الثاني لمجموع الجوانب الدائنة لنفس الحسابات، ويأخذ الشكل التالي:

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
××	××	حـ/	
××	××	حـ/	
××	××	حـ/	
×××	×××	المجموع	

ويعتبر القيد والترحيل والجمع والترصيد صحيحًا بصفة مبدئية عندما:

✓يتساوى مجموع عمودي ميزان المراجعة.

✓يتساوى مجموع ميزان المراجعة مع مجموع آخر صفحة فى دفتر اليومية.

مثال:

بدأ الحسن أعماله التجارية فى ٢٠٢١/٧/١م برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠جنيه أودع ٢٠٠٠٠٠جنيه خزينة المنشأة والباقي أودعه فى البنك باسم المنشأة.

- **فى ٥ منه سحب مبلغ ٥٠٠٠٠ج من البنك وأودعه خزينة المنشأة.**
- **فى ٧ منه اشترى أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠ج من شركة عبد الرحيم عمرو.**
- **فى ١٥ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ج سدد نصفها نقدًا والباقي على الحساب.**
- **فى ١٨ منه اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ج بالآجل.**
- **فى ٢٢ منه باع بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ج حصل منها ٢٠٠٠٠ج بشيك.**
- **فى ٢٥ منه باع بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ج نقدًا.**
- **فى ٣٠ منه دفع مرتبات الموظفين ٣٠٠٠ج نقدًا.**
- **فى ٣٠ منه تم سداد المستحق لشركة عبد الرحيم عمرو نقدًا.**

المطلوب:

أ – إجراء قيود اليومية اللازمة.

ب– ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

جـ– إعداد ميزان المراجعة فى ٢٠٢٠/٧/٣١ بالمجاميع.

الحل:

أ – قيود اليومية:

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين:	٢٠٢١/٧/١
٢٠٠٠٠٠		حـ/ الخزينة	
٣٠٠٠٠٠		حـ/ البنك	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		قيمة ما بدأنا به أعمالنا	
٥٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٧/٥
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		سحب مبلغ من البنك وإيداعه الخزينة	

منه	له	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠		من حـ/ الأثاث	٧/٧
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ الموردين (شركة عبد الرحيم عمرو)	
		شراء أثاث بالآجل	
٢٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٥
		إلى مذكورين:	
	١٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	١٠٠٠٠	حـ/ الموردين	
		شراء بضاعة نصفها نقدًا والباقي بالآجل	
١٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٧/١٨
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ الموردين	
		شراء بضاعة بالآجل	
		من مذكورين:	٧/٢٢
٢٠٠٠٠		حـ/ البنك	
١٠٠٠٠		حـ/ العملاء	
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة بشيك وبالآجل	
٧٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٧/٢٥
	٧٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدًا	
٣٠٠٠		من حـ/ مرتبات الموظفين	٧/٣٠
	٣٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		سداد مرتبات الموظفين نقدًا	
١٠٠٠٠		من حـ/ الموردين (شركة عبد الرحيم عمرو)	٧/٣٠
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		سداد المستحق لشركة عبد الرحيم عمرو	
٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠		

ب- الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

منه ح/ الخزينة لـه

٢٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال	١٠٠٠٠	ح/ المشتريات
٥٠٠٠٠	ح/ البنك	٣٠٠٠	ح/ مرتبات الموظفين
٧٠٠٠	ح/ المبيعات	١٠٠٠٠	ح/ شركة عبد الرحيم عمرو

منه ح/ البنك لـه

٣٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال	٥٠٠٠٠	ح/ الخزينة
٢٠٠٠٠	ح/ المبيعات		

منه ح/ رأس المال لـه

		٥٠٠٠٠٠	مذكورين

منه ح/ الأثاث لـه

١٠٠٠٠	ح/ الموردين شركة عبد الرحيم عمرو		

منه ح/ الموردين شركة عبد الرحيم عمرو لـه

١٠٠٠٠	ح/ الخزينة	١٠٠٠٠	ح/ الأثاث

منه ح/ المشتريات لـه

٢٠٠٠٠	إلى مذكورين		
١٠٠٠٠	ح/ الموردين		

منه ح/ الموردين لـه

		١٠٠٠٠	ح/ المشتريات
		١٠٠٠٠	ح/ المشتريات

منه ح/ العملاء لـه

١٠٠٠٠	ح/ المبيعات		

منه ح/ المبيعات لـه

		٣٠٠٠٠	من مذكورين
		٧٠٠٠	ح/ الخزينة

منه ح/ مرتبات الموظفين لـه

٣٠٠٠	ح/ الخزينة		

جـ-ميزان المراجعة فى ٢٠٢١/٧/٣١ بالمجاميع:

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
٢٥٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	حـ/ الخزينة	
٣٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	حـ/ البنك	
-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	
١٠٠٠٠	-	حـ/ الأثاث	
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو	
٣٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات	
-	٢٠٠٠٠	حـ/ الموردين	
١٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء	
-	٣٧٠٠٠	حـ/ المبيعات	
٣٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين	
٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	المجموع	

ويلاحظ ما يلي:

أ – مجموع جانبي الميزان متساويان، وهو الهدف من ميزان المراجعة.

ب– مجموع جانبي الميزان ٦٤٠٠٠٠جنيه وهو نفس مجموع جانبي دفتر اليومية مما يدل على صفحة القيد والترحيل بصفة مبدئية.

ج– يقصد بمجموع جانبي الحساب فى دفتر الأستاذ هو مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن قبل ترصيد الحساب.

٢- ميزان المراجعة بالأرصدة:

وهو يحقق نفس الهدف الذى يحققه ميزان المراجعة بالمجاميع، وينحصر الخلاف فى أننا بدلاً من إدراج مجموع جانبي الحساب قبل ترصيده ندرج أرصدة الحسابات، وأيضًا يجب تساوي مجموع أرصدة الحسابات المدينة مع مجموع أرصدة الحسابات الدائنة.

وكقاعدة عامة للتمييز بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة للحسابات فإن:

- **أرصدة الأصول (ثابتة أو متداولة) عادة هى أرصدة مدينة.**
- **أرصدة الالتزامات (ثابتة أو متداولة) عادة هى أرصدة دائنة.**
- **أرصدة حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات ....) عادة هى أرصدة دائنة.**
- **أرصدة المصروفات (المشتريات، تليفون، كهرباء، مرتبات ...) عادة هى أرصدة مدينة.**
- **أرصدة الإيرادات (المبيعات، إيراد عقار، إيراد أوراق مالية .....) عادة هى أرصدة دائنة.**

وقد نجد حسابات فى دفتر الأستاذ مقفلة (ليس لها رصيد عندما يتساوى مجموع الجانب المدين مع الجانب الدائن لنفس الحساب) وبالتالي مثل هذه الحسابات لن تظهر فى ميزان المراجعة بالأرصدة.

جدير بالذكر أن ميزان المراجعة بالأرصدة هو الخطوة الأولى لإعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (كما سنرى فيما بعد)، وميزان المراجعة بالأرصدة يأخذ الشكل التالي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
×××	×××	حـ/	
×××	×××	حـ/	
×××	×××	حـ/	
××××	××××	المجموع	

<u>مثال</u>: بفرض نفس المعلومات فى المثال السابق.

***<u>المطلوب</u>*: إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة فى ٢٠٢١/٧/٣١م.**

الحل:

أ – قيود اليومية: لا تختلف عما سبق.

ب– الترحيل إلى دفتر الأستاذ: لا يختلف عما سبق.

ولأغراض هذا التمرين فإن الأمر يتطلب ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ كما يلي:

منه — حـ/ الخزينة — لـه

٢٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	١٠٠٠٠	حـ/ المشتريات
٥٠٠٠٠	حـ/ البنك	٣٠٠٠	حـ/ مرتبات الموظفين
٧٠٠٠	حـ/ المبيعات	١٠٠٠٠	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو
		٢٣٤٠٠٠	رصيد مرحل
٢٥٧٠٠٠		٢٥٧٠٠٠	
٢٣٤٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه — حـ/ البنك — لـه

٣٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	٥٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
٢٠٠٠٠	حـ/ المبيعات	٢٧٠٠٠٠	رصيد مرحل
٣٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	
٢٧٠٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه — حـ/ رأس المال — لـه

		٥٠٠٠٠٠	من مذكورين
٥٠٠٠٠٠	رصيد مرحل		
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	
		٥٠٠٠٠٠	رصيد منقول (دائن)

منه — حـ/ الأثاث — لـه

١٠٠٠٠	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو		
		١٠٠٠٠	رصيد مرحل
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه　　　　ح/ شركة عبد الرحيم عمرو　　　　لـه

١٠٠٠٠	ح/ الخزينة	١٠٠٠٠	ح/ الأثاث
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

منه　　　　ح/ المشتريات　　　　لـه

٢٠٠٠٠	إلى مذكورين		
١٠٠٠٠	ح/ الموردين	٣٠٠٠٠	رصيد مرحل
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	
٣٠٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه　　　　ح/ الموردين　　　　لـه

		١٠٠٠٠	ح/ المشتريات
٢٠٠٠٠	رصيد مرحل	١٠٠٠٠	ح/ المشتريات
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
		٢٠٠٠٠	رصيد منقول (دائن)

منه　　　　ح/ العملاء　　　　لـه

١٠٠٠٠	ح/ المبيعات		
		١٠٠٠٠	رصيد مرحل
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

منه　　　　ح/ المبيعات　　　　لـه

		٣٠٠٠٠	من مذكورين
٣٧٠٠٠	رصيد مرحل	٧٠٠٠	ح/ الخزينة
٣٧٠٠٠		٣٧٠٠٠	
		٣٧٠٠٠	رصيد منقول (دائن)

منه　　　　ح/ مرتبات الموظفين　　　　لـه

٣٠٠٠	ح/ الخزينة		
		٣٠٠٠	رصيد مرحل
٣٠٠٠		٣٠٠٠	
٣٠٠٠	رصيد منقول (مدين)		

جـ ميزان المراجعة بالأرصدة فى ٢٠٢٠/٧/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
٢٣٤٠٠٠	-	حـ/ الخزينة	
٢٧٠٠٠٠	-	حـ/ البنك	
-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	
١٠٠٠٠	-	حـ/ الأثاث	
-	-	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو	
٣٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات	
-	٢٠٠٠٠	حـ/ الموردين	
١٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء	
-	٣٧٠٠٠	حـ/ المبيعات	
٣٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين	
٥٥٧٠٠٠	٥٥٧٠٠٠	المجموع	

يلاحظ ما يلي:

أ – مجموع جانبي ميزان المراجعة بالأرصدة متساويان، وهو الهدف منه مما يدل على صحة القيد والترحيل بصفة مبدئية.

ب– حساب شركة عبد الرحيم عمرو هو حساب مغلق (ليس له رصيد نتيجة لتساوي مجموع جانبه المدين مع مجموع جانبه الدائن)، ويمكن عدم إظهار اسم الحساب فى الميزان من أصله رغم ظهوره فى الميزان بدون رصيد كما نرى.

جـ– مجموع جانبي ميزان المراجعة بالأرصدة لا يتطلب تساويه مع مجموع آخر صفحة فى دفتر اليومية كما هو الحال فى ميزان المراجعة بالمجاميع.

د– حـ/ الخزينة، حـ/ البنك، حـ/ الأثاث، حـ/ العملاء هى حسابات أصول ولذلك كانت أرصدتهم مدينة، حـ/ رأس المال هو من حسابات حقوق الملكية ولذلك كان رصيده دائنًا، حـ/ المشتريات وحـ/ مرتبات الموظفين هى من حسابات المصروفات ولذلك أرصدتهم مدينة، حـ/ الموردين من حسابات الالتزامات ولذلك رصيدهم دائن، حـ/ المبيعات من حسابات الإيرادات ولذلك رصيدها دائن.

٣- ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة:

إذ يمكن أن يعد ميزان المراجعة مشتملا على المجاميع والأرصدة، وفى ضوء المثال السابق يمكن عرضه كما يلي:

مجاميع		أرصدة		اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
مدينة	دائنة	مدينة	دائنة		
٢٥٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٤٠٠٠	-	حـ/ الخزينة	
٣٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	-	حـ/ البنك	
-	٥٠٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	
١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	حـ/ الأثاث	
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو	
٣٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات	
-	٢٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	حـ/ الموردين	
١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء	
-	٣٧٠٠٠	-	٣٧٠٠٠	حـ/ المبيعات	
٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين	
٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	٥٥٧٠٠٠	٥٥٧٠٠٠	المجموع	

ميزان المراجعة والأخطاء:

١ – أخطاء تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

إن عدم توازن ميزان المراجعة يشير إلى وجود خطأ ما حسابي أو محاسبي الأمر الذي يستدعي البحث عن السبب، فقد يكون:

[١] خطأ فى جمع جانبي ميزان المراجعة؛ وبالتالي يجب التحقق من صحة الجمع عن طريق إعادة التجميع.

[٢] خطأ فى نقل الأرقام (مجاميع – أرصدة) من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة،

وهل وضعت الأرقام فى ميزان المراجعة فى أماكنها الصحيحة، وإذا كان الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يقبل القسمة على ٢ فقد يعني أن هناك خطأ ناتج عن وضع رقم مدين فى الجانب الدائن فى الميزان أو العكس، وإذا كان الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يقبل القسمة على ٩ فقد يعني أن الخطأ بسبب كتابة رقم بطريقة غير صحيحة (مثلا ٦٣٧ تكون كتبت ٦٧٣) ويسمى خطأ تبديل الأرقام، أو خطأ إضافة جزء أو حذف جزء من الأرقام مثل ١٠٠٠ تكتب ١٠٠٠٠ أو العكس.

[٣] خطأ فى ترصيد الحسابات فى دفتر الأستاذ نتيجة الجمع والطرح وبالتالي ظهور الأرصدة فى غير مكانها الصحيح بالحسابات وبالتالي تكون نقلت إلى ميزان المراجعة بشكلها الخطأ.

[٤] خطأ فى الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ: فقد يكون الفرق فى جانبي الميزان عبارة عن مبلغ نتيجة ترحيل طرف قيد من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ دون ترحيل الطرف الآخر من القيد.

[٥] خطأ فى عمل قيود اليومية أو عدم تساوي الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة فى كل قيد.

إذًا عند عدم توازن ميزان المراجعة لابد من الحصول على دليل توازن مجموعة الحسابات التي يتضمنها دفتر الأستاذ باستخدام ميزان المراجعة، وإذا اتضح أن الفرق الظاهر فى ميزان الراجعة يرجع إلى أحد هذه الأخطاء يتم تصحيحها كما يلي:

[١] إذا كانت الأخطاء نتيجة الجمع والترصيد يتم التصحيح فى الحسابات مباشرة.

[٢] إذا كانت الأخطاء فى دفتر اليومية يتم تصحيحها بقيود مناسبة لكل حالة.

غير أن عدم توازن ميزان المراجعة قد يترتب عليه مراجعة كاملة لكل ما سبق عمله كاملاً ولا يخفى ذلك المجهود الكبير الذي يمكن أن يتم فى هذا الشأن، وتفاديًا لذلك فإنه إذا كان الفرق بين جانبي الميزان بسيطا فإنه يفضل أن يفتح ما يسمى بالحساب المعلق يرحل إليه الفرق، ويتم تسويته إذا اكتشفت أسبابه فى فترة محاسبية

لاحقة.

إلا أنه في جميع الأحوال يجب إجراء مراجعة سريعة للعمليات التي يحتمل أن تكون سببًا لهذا الفرق قبل ترحيله إلى الحساب المعلق خشية أن يكون الفرق البسيط الظاهر هو محطة لمجموعة أخطاء ضخمة حدثت بينها مقاصة، وعملية التصحيح عن طريق الحساب المعلق سنناقشها في موضع آخر.

مثال: فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة التي ظهرت فى دفاتر شركة بدر لمستحضرات التجميل بالإسكندرية:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ السيارات
٨٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء
٢٠٠٠٠	-	حـ/ الأثاث
-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
-	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
١٠٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين
٥٠٠٠	-	حـ/ مصروفات إدارية
-	١٨٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات
١٢٠٠٠٠	-	حـ/ الخزينة
٥٣٥٠٠٠	٧٣٠٠٠٠	المجموع

ونظرًا لعدم توازن ميزان المراجعة فقد قام المحاسب بعملية مراجعة للأماكن التي يمكن أن تكون سببًا فى عدم التوازن، وقد أظهرت عمليات المراجعة ما يلي:

- مجموع الجانب المدين لحساب الخزينة ٦٥٥٠٠٠جنيه ومجموع الجانب الدائن لنفس الحساب ٣٨٠٠٠٠جنيه.
- تم تحصيل مبلغ ٣٥٠٠٠جنيه من أحد العملاء وتم القيد فى دفتر اليومية بشكل صحيح ولكنه رحل إلى حساب العميل ولم يرحل إلى حـ/ الخزينة فى دفتر الأستاذ.

- الرصيد الصحيح للأثاث ٢٥٠٠٠جنيه.

المطلوب: إعادة تصوير ميزان المراجعة فى ضوء المعلومات السابقة.

الحل: شركة بدر لمستحضرات التجميل بالإسكندرية

ميزان المراجعة فى: / /

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ السيارات
٨٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء
٢٥٠٠٠	-	حـ/ الأثاث
-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
-	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
١٠٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين
٥٠٠٠	-	حـ/ مصروفات إدارية
-	١٨٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات
٣١٠٠٠٠	-	حـ/ الخزينة
٧٣٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠	المجموع

يلاحظ ما يلي:

- تم الوصول للرصيد الصحيح للخزينة كما يلي:

مجموع الجانب المدين – مجموع الجانب الدائن = ٦٥٥٠٠٠ – ٣٨٠٠٠٠ = ٢٧٥٠٠٠جنيه

- كما تم زيادة رصيد الخزينة بالمبلغ المحصل من أحد العملاء ولم يرحل إلى حـ/ الخزينة = ٢٧٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ = ٣١٠٠٠٠جنيه.
- تم تعديل رصيد حـ/ الأثاث إلى رصيده الصحيح ٢٥٠٠٠جنيه بدلا من ٢٠٠٠٠جنيه.

٢ – أخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

رغم أهمية ميزان المراجعة إلا أنه لا يوفر دليل أكيد على سلامة الإجراءات المحاسبية فى مراحلها المختلفة، فهو يوفر فقط الدليل على توازن الحساب بدفتر الأستاذ نتيجة تطبيق قواعد القيد المزدوج.

إن توازن ميزان المراجعة لا يعني دائمًا أن قيد العمليات فى دفتر اليومية كان صحيحًا بصفة مطلقة، فقد يتوازن ميزان المراجعة رغم وجود أخطاء والتي لا يمكن لميزان المراجعة اكتشافها، ومن هذه الأخطاء:

أ – أخطاء كتابية: مثل شراء بضاعة على الحساب من المورد حسن ويجري القيد على اسم المورد حسين، فالقيد سليم من الناحية الفنية والخطأ فى اسم الحساب فقط حيث استبدل دائن بدائن آخر (حسين بدلاً من حسن)، وفى هذه الحالة فإن توازن ميزان المراجعة لن يختل.

ب- أخطاء فنية: وهى تكون نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل قيام المحاسب بإثبات عملية شراء أصل على أنها شراء بضاعة، وهذا يعني قيد الأصل على أنه مصروف فتم استبدال مدين بمدين آخر وبالتالي لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

ج- أخطاء متكافئة (معوضة): سواء عند القيد أو عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ بكتابة المبالغ بقيمة أكبر أو أقل مما يجب فى طرفي القيد، ومن ثم يظل المبلغ المدين يساوي المبلغ الدائن سواء بالزيادة أو بالنقص، وبالتالي لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

د- أخطاء الحذف أو السهو: بمعنى عدم قيد أى عملية من العمليات بالكامل مثل شراء أو بيع بضاعة وعدم قيدها نظرًا لعدم العثور على الفاتورة، ويترتب على ذلك أن طرفي القيد غير موجودين، وبالتالي لا أثر على توازن ميزان المراجعة.

هـ- أخطاء التكرار: بمعنى تسجيل عملية مرتين من واقع أصل وصورة الفاتورة مما يؤدي إلى زيادة طرفين العملية بنفس القيمة دون أن يتأثر توازن ميزان المراجعة.



الاسئلة وتمارين

السؤال الأول: أختر (T) اذا كانت الاجابة صحيحة و (F) إذا كانت الاجابة خاطئة:

١)لغرض معرفة التأثير النهائي لمختلف المعاملات المالية في المنشأة على أي حساب من الحسابات لابد من إعداد القوائم المالية.

٢)يعتبر دفتر اليومية من الدفاتر القانونية ويستخدم لإثبات المعاملات المالية تبعًا لتاريخ حدوثها.

٣)يسمى القيد بسيطًا عندما يحتوي أحد أو كلا طرفيه على حساب واحد.

٤)عملية نقل المبالغ من سجل اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام تسمى التحليل.

٥)تم تسجيل المبالغ المدينة في الطرف الأيسر من حسابات دفتر الأستاذ.

٦)الترحيل الى دفتر الأستاذ يعني استخراج الفرق بين جانبي الحساب.

٧) يمكن أن يحتوي الطرف المدين لقيد اليومية على أكثر من حساب ويمكن أن يحتوي الطرف الدائن على أكثر من حساب ولكن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يتساوى مع مجموع المبالغ الدائنة.

٨) يعني ترصيد الحسابات نقل المبالغ المدينة بدفتر اليومية الى الجانب المدين من الحساب ونقل المبالغ الدائنة من دفتر اليومية الى الجانب الدائن من الحساب.

٩)يتم قيد النقص في حسابات الأستاذ بالجانب المدين ويتم قيد الزيادة في الجانب الدائن بغض النظر عما إذا كان الحساب يمثل أحد الأصول أو أحد الالتزامات أو أحد حقوق الملكية

١٠)يقصد بالقيد المزدوج إثبات جميع المعاملات في كل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ.

السؤال الثاني: الاختيار من متعدد:

١- بدأ خالد أعماله في ٢٠٢٠/١/١ برأس مال قدره ٣٠٠٠٠جنيه أودعه خزينة المنشأة، فإن قيد اليومية الصحيح لهذه العملية هو:

A	٣٠٠٠٠من حـ/ الخزينة	٣٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال
B	٣٠٠٠٠من حـ/ راس المال	٣٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة
C	٣٠٠٠٠من حـ/ البنك	٣٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال
D	لا شيء مما سبق	

٢- في ٤ منه تم شراء بضاعة على الحساب من هاني بمبلغ ١٢٠٠جنيه.

A	١٢٠٠من حـ/ المشتريات	١٢٠٠ إلى حـ/ المورد هاني
B	١٢٠٠من حـ/ المورد هاني	١٢٠٠ إلى حـ/ المشتريات
C	١٢٠٠من حـ/ المشتريات	١٢٠٠ إلى حـ/ الخزينة
D	لا شيء مما سبق	

٣- في ٦ منه تم بيع بضاعة إلى وليد بالآجل بمبلغ ٢٥٠٠جنيه.

A	٢٥٠٠ من حـ/ العميل وليد	٢٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات
B	٢٥٠٠ من حـ/ المورد وليد	٢٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات
C	٢٥٠٠ من حـ/ الخزينة	٢٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات
D	لا شيء مما سبق	

٤- في ٨ منه تم رد بضاعة إلى هاني بمبلغ ٢٠٠جنيه لمخالفتها للمواصفات.

A	٢٠٠من حـ/ المورد هاني	٢٠٠ إلى حـ/ مردودات المشتريات
B	٢٠٠من حـ/ الخزينة	٢٠٠ إلى حـ/ مردودات المشتريات
C	٢٠٠من حـ/ مردودات المشتريات	٢٠٠ إلى حـ/ المورد هاني
D	لا شيء مما سبق	

٥- في ١٤ منه تم شراء أدوات كتابية بمبلغ ٣٠٠ جنيه نقدًا.

A	٣٠٠من حـ/ الأدوات الكتابية	٣٠٠ إلى حـ/ الخزينة
B	٣٠٠من حـ/ الخزينة	٣٠٠ إلى حـ/ الأدوات الكتابية
C	٣٠٠من حـ/ الأدوات الكتابية	٣٠٠ إلى حـ/ البنك
D	لا شيء مما سبق	

٦- في ١٨ منه تم شراء بضاعة بمبلغ ١٥٠٠جنيه من شركة السلام نقدًا.

A	١٥٠٠من حـ/ المشتريات	١٥٠٠ إلى حـ/ شركة السلام
B	١٥٠٠من حـ/ المشتريات	١٥٠٠ إلى حـ/ الخزينة
C	١٥٠٠من حـ/ المشتريات	١٥٠٠ إلى حـ/ البنك
D	لا شيء مما سبق	

٧- في ٢٠ منه تم شراء بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠جنيه بشيك.

A	٢٥٠٠من حـ/ المشتريات	٢٥٠٠ إلى حـ/ الموردون
B	٢٥٠٠من حـ/ المشتريات	٢٥٠٠ إلى حـ/ الخزينة
C	٢٥٠٠من حـ/ المشتريات	٢٥٠٠ إلى حـ/ البنك
D	لا شيء مما سبق	

٨- في ٢٣ منه تم رد بضاعة من وليد قيمتها ٥٠٠جنيه لمخالفتها للمواصفات.

A	٥٠٠من حـ/ مردودات المبيعات	٥٠٠ إلى حـ/ العميل وليد
B	٥٠٠من حـ/ مردودات المشتريات	٥٠٠ إلى حـ/ العميل وليد
C	٥٠٠من حـ/ مردودات المبيعات	٥٠٠ إلى حـ/ الخزينة
D	لا شيء مما سبق	

٩- ما هي عملية الدورة المحاسبية التي تتطلب غالبًا التفكير الأكثر تحليلاً؟

A	عمل إدخال دفتر اليومية	C	تلخيص ميزان المراجعة
B	ترحيل المعاملات إلى الحسابات	D	إعداد القوائم المالية

تمرين رقم (١)

بدأ العمر أعماله التجارية فى ٢٠٢١/١/١ برأس مال ٥٠٠٠٠٠جنيه أودع نصفه الخزينة والباقي أودعه فى حساب جاري بالبنك باسم المنشأة وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر يناير ٢٠٢١:

- **فى ١/٣ تم شراء أثاث بمبلغ ١٥٠٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/٥ اشتريت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه من المورد عبد الله.**
- **فى ١/٥ سحب من البنك مبلغ ٣٥٠٠٠جنيه أودع خزينة المنشأة.**
- **فى ١/٩ اشتريت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/١٠ بيعت بضاعة إلى العميل فؤاد بمبلغ ١٢٠٠٠جنيه.**
- **فى ١/١٢ بيعت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/١٣ دفعت مصروفات نقل المشتريات وقدرها ٢٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/١٥ سحب مبلغ ١٥٠٠جنيه نقدًا لمصروفاته الشخصية.**
- **فى ١/١٦ دفع إيجار العقار الذي تشغله المنشأة وقدره ٥٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/٢٣ قبض من العميل فؤاد مبلغ ٥٠٠٠جنيه بشيك.**
- **فى ١/٢٥ سدد إلى المورد عبد الله مبلغ ٨٠٠٠جنيه نقدًا.**
- **فى ١/٣٠ دفع مرتبات العاملين وقدرها ٢٥٠٠جنيه بشيك.**

المطلوب:

- **تحليل العمليات إلى أطرافها المدينة والدائنة.**
- **إجراء قيود اليومية اللازمة.**
- **الترحيل إلى دفتر الأستاذ والترصيد وإعادة فتح الحسابات.**
- **إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع، وبالأرصدة في ٢٠٢١/١/٣١.**

المراجع

- أ. كامل وهبة كامل، وأ. حسين إبراهيم مليجي، وأ. مجدي عبد الحليم عامر، مبادئ المحاسبة المالية، دار الهاني للطباعة والنشر، ٢٠١١م.
- د. أحمد عبده حسن الريس، مبادئ المحاسبة المالية – الجزء الأول (المحاسبة عن المشروعات الفردية)، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية– مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. الفاتح الأمين عبدالرحيم د. حسين محمد الطاهر خليفة، المحاسبة المالية – مدخل عملي– اساليب عملية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،٢٠١٤م.
- د. خالد أمين عبدالله & د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ١، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ٢٠١٠م.
- د. سعود جايد مشكور، د. علي نعيم جاسم ود. أسعد منشد محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الميزان – النجف الاشرف – جمهورية العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٣م.
- د. محمد حسن عبد العظيم، ود. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، ود. منصور حامد محمود، أصول المحاسبة المالية، مكتبة المحاسب، القاهرة، ٢٠١٢/٢٠١٣.
- د. محمود حسين الجداوي، ود. رجب أحمد ندا، ود. عصام علي فرج، أساسيات المحاسبة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.

الفصل الرابع

المحاسبة عن العمليات التمويلية للمنشآت الفردية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادراً على استيعاب:

- ماهية العمليات التمويلية.
- كيفية تسجيل العمليات المرتبطة برأس المال.
- كيفية تسجيل العمليات المرتبطة بالمسحوبات.
- كيفية تسجيل العمليات المرتبطة بالقروض.

٤/١مقدمة:

العمليات التمويلية هي العمليات التـي تمارسـها المنشأة بغرض تمويـل أنشطتها المختلفة، ويطلق على هذه العمليـة مصادر التمويـل والتـي تكون ضرورية للحصول علـى أصول المشروع، ويـتم توفير هذه الأمـوال من إمـا مـن مصادر تمويـل داخليـة (وتتمثل في رؤوس الأموال أو الحصص التي يقدمها صاحب المشروع لتستثمر فـي نشـاطه التجـاري، سـواء كـان صـاحب المشـروع فـردًا أو مجموعـة مـن الشـركاء (فـي شـركات الأشـخاص) أو مجموعـة مـن المسـاهمين (فـي شـركات الأمـوال) والأربـاح المحققة والتـي تحجز فـي المشروع)، أو مصادر تمويل خارجيـة (تتمثل فـي صورة قروض طويلة الأجل أو قروض قصيرة الأجل من البنوك أو هيئات أو من الأفراد، أو قد تتمثل في صورة ديون للموردين الذين يتعاملون مـع المشروع بالأجل أو بـأوراق تجارية).

ولا شـك أن أهميــة العمليــات المرتبطــة بالتمويــل تبــدو واضــحة لأي دارس للمحاسبة، فهذه العمليات مهمـة سواء بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات القديمـة التـي تعمـل علـى زيـادة طاقتهـا الإنتاجيـة، ولعـل أهميـة التمويـل تبـدو أكثـر وضوحًا بالنسبة للمشروعات التي تواجه أزمات ماليـة، ولتسجيل العمليات التمويلية فى هذا الفصل سوف يتم تناول العناصر التاليـة:

١- العمليات المتعلقة برأس المال.

٢- المسحوبات.

٣- القروض.

٢/٤ العمليات المتعلقة برأس المال:

عندما يبدأ صاحب المنشأة في إنشاء مشروعه الجديد فإنه يحتاج الى أموال لكي يتمكن من مزاولة أوجه نشاطه المختلفة من شراء الأصول المختلفة (أراضي، مباني، سيارات، بضاعة،....إلخ)، ودفع ثمن الخدمات التي أديت إلى المنشأة، فإنه يقوم بتخصيص مبلغ من المال (في صورة نقدية أو غير نقدية) للمنشأة ويسمى هذا المبلغ "رأس المال" وهو ما تبدأ به المنشأة نشاطها.

ويعرف رأس المال بأنه ذلك المبلغ الذي يستقطعه صاحب منشأة الأعمال من أمواله الخاصة لاستخدامه منشأة الأعمال، كما يعتبر رأس المال من وجهة نظر منشأة الأعمال كشخصية اعتبارية هو مقدار الأموال المخصصة بصورة دائمة لمنشأة الأعمال والتي تبقى ببقائها وتزول بزوالها، ومن ثم فإن علاقة المنشأة بصاحبها تبقى علاقة دائمة طالما أن منشأة الأعمال مستمرة في أداء أعمالها وفقًا لفرض الاستمرارية، ومن هنا يمكن اعتبار المنشأة وصاحبها وجهي لعملة واحدة.

ووفقًا لفرض الشخصية المعنوية المستقلة الذي يقضي باعتبار المنشأة كيانًا مستقلًا عن ملاكه وذلك بمجرد تكوينها، ومن ثم فإنه يجب التفرقة بين شخصية صاحب المنشأة وأمواله الخاصة وبين شخصية المنشأة نفسها وما خصص لها من أموال، فالمنشأة كما سبق أن أشرنا تعتبر ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحبها، ولذلك فإن الأموال التي يخصصها صاحب المنشأة ليبدأ بها أعماله التجارية يطلق عليها "رأس المال".

ولا يشترط أن يتخذ رأس المال صورة نقدية، فقد يتمثل فى أصل غير نقدي أو فى مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية، أو قد يتمثل فى الفرق بين مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ومجموعة من الالتزامات على صاحب المشروع، وفى جميع الحالات فإن رأس المال يجعل دائنًا باعتباره يمثل صاحب المشروع الذي أعطى هذا المال للمشروع مع جعل حساب الأصل المقدم مدينًا، والآتي القيود الخاصة برأس المال في بداية عمل المنشأة ووفقا لنوع رأس المال:

٤/٢/١- تقديم رأس المال على شكل نقدي:

أ– تقديم رأس المال نقداً عن طريق إيداعه في الخزينة:

في هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بتقديم رأس المال اللازم لبدء النشاط في الغالب نقداً، ويتم تسجيل هذه العملية وفقاً للقيد المحاسبي التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
×××		من حـ/ الخزينة	.../.../...
	×××	إلى حـ/ رأس المال	
		(إثبات تقديم رأس المال نقدًا)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١م بدأ أحمد نشاطه في مجال المقاولات العمومية، حيث أنشأ منشأة تحمل اسم منشأة الحياة للمقاولات العمومية، وقام بإيداع مبلغ ٨٠٠,٠٠٠جنيه في الخزينة، ومن ثم تكون العملية ممثلة في الخزينة كطرف مدين ورأس المال كطرف دائن، وبذلك يكون القيد قيدًا بسيطًا كالآتي:

منه	له	بيان	التاريخ
٨٠٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢١/١/١
	٨٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		(إثبات تقديم رأس المال نقدًا)	

ب– تقديم رأس المال نقداً عن طريق إيداعه في البنك:

في هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بفتح حساب جاري يحمل اسم المنشأة في أحد البنوك، ثم يقوم بتقديم رأس المال اللازم لبدء عن طريق إيداع قيمة رأس المال في الحساب الجاري للمنشأة، ويتم تسجيل هذه العملية وفقاً للقيد المحاسبي التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
××		من حـ/ البنك	.../.../...
	××	إلى حـ/ رأس المال	
		(إثبات تقديم رأس المال بإيداعه في البنك)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١م بدأ أحمد نشاطه بفتح حساب جاري باسم منشأة الحياة للمقاولات العمومية، وقام بإيداع مبلغ ٩٠٠,٠٠٠جنيه في الحساب كرأس مال للمنشأة، ومن ثم تكون العملية ممثلة في البنك كطرف مدين ورأس المال كطرف

دائن، وبذلك يكون القيد قيدًا بسيطًا كالآتي:

منه	لــه	بيـــــــــــــــــان	التاريخ
٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	من حـ/البنك إلى حـ/ رأس المال (إثبات تقديم رأس المال بإيداعه في البنك)	٢٠٢١/١/١

جـ – تقديم رأس المال نقدًا عن طريق إيداعه بالخزينة والبنك معًا:

في هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بفتح حساب جاري في أحد البنوك يحمل اسم المنشأة، ويقوم أيضًا بإيداع مبلغ يمثل جزء من رأس المال، ثم يقو بإيداع مبلغ أخر في الخزينة الخاصة بالمنشأة كمبلغ مكمل لرأس المال، ويتم تسجيل هذه العملية وفقًا للقيد المحاسبي التالي:

منه	لــه	بيـــــــــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين:	
××		حـ/ البنك	..../..../...
××		حـ/ الخزينة	
	××××	إلى حـ/ رأس المال (إثبات تقديم رأس المال بإيداع جزء في البنك والباقي في الخزينة)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١م بدأ أحمد أعماله بفتح حساب جاري باسم منشأة الحياة للمقاولات العمومية، وقام بإيداع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠جنيه في الحساب كجزء من رأس مال للمنشأة وفي نفس اليوم قام بإيداع مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه في الخزينة كمتمم لرأس المال، تكون العملية ممثلة في كل من الخزينة والبنك كطرف مدين ورأس المال كطرف دائن، وبذلك يكون القيد قيدًا مركبًا كالآتي:

منه	له	بيــــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين:	٢٠٢١/١/١
٤٠٠,٠٠٠		حـ/ البنك	
٥٠٠,٠٠٠		حـ/ الخزينة	
		إلى حـ/ رأس المال	
	٩٠٠,٠٠٠	(إثبات تقديم رأس المال بإيداع جزء في البنك والباقي في الخزينة)	

٢/٢/٤- تقديم رأس المال على شكل غير نقدى:

في هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة يقوم صاحب المنشأة بتقديم رأس المال في صورة أصل واحد غير نقدي كقطعة أرض مثلًا، ومن ثم يجب أولاً تحديد قيمة هذا الأصل غير النقدي تقويمًا سليمًا حسب الأسعار الجارية في السوق، وبعد تحديد القيمة عن طريق خبير تحديدًا دقيقًا يكون القيد كالآتي:

منه	له	بيــــــــــــان	التاريخ
××		من حـ/ الاصل الثابت	..../..../...
	××	إلى حـ/ رأس المال	
		(إثبات تقديم رأس المال في صورة.....)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١م بدأ أحمد أعماله في مجال أعمال البناء عن طريق تحويل ملكية عقار يمتلكه إلى المنشأة كرأس مال للمنشأة، وقد قدرت قيمة هذا العقار بمبلغ ٨٠٠٠٠٠جنيه، ومن ثم تكون العملية ممثلة في المباني كطرف مدين ورأس المال كطرف دائن، وبذلك يكون القيد قيدًا بسيطًا كالآتي:

منه	له	بيــــــــــــان	التاريخ
٨٠٠,٠٠٠		من حـ/المباني	٢٠٢١/١/١
	٨٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		(إثبات تقديم مبنى كرأس المال للمنشأة)	

٣/٢/٤– تقديم رأس المال على شكل مجموعة من الأصول:

في هذه الحالة يبدأ صاحب المنشأة نشاطه بتقديم بعض الأصول التي في حوزته، والتي تكون مزيجًا من الأصول النقدية(نقدية بالخزينة، أو مبلغ في

الحساب الجاري بالبنك) والاصول غير النقدية (مثل: الاراضي، المباني، البضاعة، الأثاث، والسيارات،....إلخ) والتي اشتراها من أمواله الخاصة أو قد تكون هذه الأصول مملوكة له شخصيًا، ويجب أن تقوم الأصول غير النقدية تقويمًا صحيحًا وفقًا للأسعار الجارية قبل بتحويلها إلى المنشأة، ويمثل مجموع الأصول النقدية وغير النقدية المقدمة من صاحب المشروع رأس المال الخاص بالمنشأة، ويتم تسجيل هذه العملية وفقًا للقيد المحاسبي التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
		من مذكورين:	
××		حـ/ البنك	..../..../...
××		حـ/ الخزينة	
××		حـ/ الاراضي	
××		حـ/ المباني	
××		حـ/ الاثاث	
××		حـ/........	
		إلى حـ/ رأس المال	
	××××	(إثبات تقديم رأس المال في صورة مجموعة من الاصول)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١م بدأ أحمد أعماله في مجال أعمال البناء عن طريق تقديم مجموعة من الأصول التي في حوزته وهي على النحو التالي:

أراضي ٩٠٠٠٠٠ج، سيارات ٤٠٠٠٠٠ج، أثاث ١٠٠٠٠٠ج، نقدية ١٠٠٠٠٠ج.

فيكون قيد إثبات رأس المال في الدفاتر كالآتي:

منه	له	بيان	التاريخ
		من مذكورين:	٢٠٢١/١/١
٩٠٠,٠٠٠		حـ/ الأراضي	
٤٠٠,٠٠٠		حـ/ سيارات	
١٠٠,٠٠٠		حـ/ الأثاث	
١٠٠.٠٠٠		حـ/ الخزينة	
	١٥٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال (إثبات تقديم رأس المال في صورة مجموعة من الاصول)	

٤/٢/٤- تقديم رأس المال في صورة منشأة قائمة بالفعل:

في هذه الحالة يبدأ صاحب المنشأة نشاطه عن طريق شراء منشأة قائمة بالفعل، وهنا يجب جرد الأصول المشتراه كما تحصر الالتزامات على المنشأة، وفي هذه الحالة تتمثل قيمة رأس المال في صافي قيمة الأصول، والتي يمكن الحصول عليها وفقًا للمعادلة الاتية:

رأس المال(صافي الأصول)= الأصول – الالتزامات

ومن ثم يتمثل قيمة رأس المال في الفرق بين الأصول والخصوم الواجب أن يدفعه صاحب المنشأة الجديد للبائع، ويتم تسجيل هذه العملية وفقًا للقيد المحاسبي التالي:

منـه	لــه	بيـــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين:	..../..../...
××		حـ/ الأراضي	
××		حـ/ سيارات	
××		حـ/ الأثاث	
××		حـ/ الخزينة	
		إلى مذكورين	
	××	حـ/ الدائنون	
	××	حـ/ أ.د	
	××	حـ/ رأس المال	
		(إثبات بدأ النشاط بتقديم مجموعة من الاصول والالتزامات)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١/١ بدأ أحمد نشاطه التجاري بشراء منشأة الأمل حيث كانت الأصول والخصوم بعد إعادة تقويمها على النحو التالي:٣٠٠٠٠٠ ج مباني، ٢٠٠٠٠٠ج سيارات،١٥٠٠٠ أثاث، ٥٠٠٠٠ج بضاعة، ٣٠٠٠٠ج مدينون (١٠٠٠٠ ج محمد ، ٢٠٠٠٠ج ابراهيم)، ٢٠٠٠٠ أ. ق، ٣٥٠٠٠ دائنون (١٥٠٠٠ج الحسن، ٢٠٠٠٠ج مصطفى)، ٣٠٠٠٠أوراق دفع، فيكون القيد مركبًا كالآتي:

منه	له	بيان	التاريخ
		من مذكورين:	
٣٠٠٠٠٠		حـ/ المباني	٢٠٢١/١/١
٢٠٠٠٠٠		حـ/ سيارات	
١٥٠٠٠		حـ/ الاثاث	
٥٠٠٠٠		حـ/ البضاعة	
٣٠٠٠٠		حـ/ مدينون	
٢٠٠٠٠		حـ/ أ. ق	
		إلى مذكورين:	
	٣٥٠٠٠	حـ/ الدائنين	
	٣٠٠٠٠	حـ/ أ. د	
	٥٥٠٠٠٠	حـ/ رأس المال	
		(إثبات بدأ النشاط بتقديم مجموعة من الاصول والالتزامات عن طريق شراء منشأة قائمة)	

٤/٢/٥- زيادة أو تخفيض رأس المال:

هناك بعض الحالات التي تؤثر على حساب رأس المال نتناولها فيما يلي:

٤/٢/٥/١- زيادة رأس المال:

قد تدفع احتياجات المنشأة إلى التوسع في استجابة منها لحالة السوق وزيادة الطلب على منتجاتها صاحبها إلى زيادة رأسماله في صورة تخصيص استثمارات جديدة سواء في صورة نقدية أو عينية ويتم ذلك إما عن طريق التمويل الخارجي أو عن طريق التمويل الداخلي، ويقوم صاحب المنشأة بزيادة رأسمال المنشأة بإحدى الطرق الاتية:

أ- زيادة رأس المال نقدًا أو عينًا أو كلاهما:

وفي هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بتقديم أصول نقدية (نقدية في الخزينة أو في البنك أو في كليهما معًا)، أو بتقديم أصول غير نقدية(أراضي، مباني، سيارات، ...إلخ)، أو في صورة مزيج بين الاصول النقدية والعينية معًا كأن يزيد رأس ماله عن طريق نقدية بالخزينة وقطعة أرض، ولا يختلف الامر في المعالجة المحاسبية

لزيادة رأس المال عنه عند تكوين المنشأة (تقديم رأس المال)، حيث يجعل حساب رأس المال دائنا بقيمة الزيادة، ويجعل حساب الأصل (أو الأصول) التي تمت الزيادة عن طريقها مدينا، كما هو الحال عند تكوين رأس المال بالقيد:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ الاصل (أو الاصول) إلى حـ/ رأس المال (اثبات زيادة رأس المال عن طريق.....)	..../..../...

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/٦/١م قام أحمد بإيداع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في خزينة المنشأة وتقديم سيارة نقل يمتلكها بصورة شخصية إلى المنشأة كزيادة لرأس المال وقد قدرت قيمة السيارة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠جنيه. فيكون قيد إثبات زيادة رأس المال في الدفاتر كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
٥٠,٠٠٠ ٢٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ سيارات إلى حـ/ رأس المال (اثبات زيادة رأس المال عن طريق مبلغ ٥٠٠٠٠ج نقدًا وسيارة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ج)	٢٠٢١/٦/١

ب- زيادة رأس المال عن طريق سداد بعض الالتزامات المستحقة على المنشأة:

وفي هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بسداد بعض الالتزامات المستحقة على المنشأة من ماله الخاص، كأن يقوم صاحب المنشأة بسداد كمبيالة مستحقة على المنشأة، وفي ضوء فرض الشخصية المعنوية المستقلة فإن قيام صاحب المنشأة بسداد بعض الالتزامات المستحقة على المنشأة يعد بمثابة التزام على المنشأة لصاحبها ومن ثم يمثل هذا زيادة لرأس مال المنشأة، وتكون المعالجة المحاسبية في هذه الحالة بجعل حـ/ رأس المال دائنًا بقيمة الالتزامات المسددة، وحساب الالتزام (دائنون، أ.د، مصروف مستحق، قروض) مدينًا، وذلك وفقًا للقيد المحاسبي التالي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
××		من حـ/ دائنون	..../..../...
××		أو من حـ/ أ.د	
××		أو من حـ/.....	
	×××	إلى حـ/ رأس المال	
		(اثبات زيادة رأس المال عن طريق سداد بعض الالتزامات المستحقة على المنشأة)	

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/٧/١م قام أحمد بسداد قيمة المبلغ المستحق لأحد الدائنين (دائنون محمد) بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من أمواله الخاصة، فيكون قيد إثبات زيادة رأس المال في الدفاتر كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
١٠,٠٠٠		من حـ/ دائنون محمد	٢٠٢١/٧/١
	١٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		(اثبات زيادة رأس المال عن طريق سداد دائنون محمد بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه)	

جـ : استخدام صافي الأرباح المحققة في زيادة رأس المال:

وهنا يستخدم صاحب المنشأة كل أو جزء من صافي الارباح المحققة غير المسحوبة من قبله في زيادة رأس المال ويطلق على هذه الحالة "تمويل منشأة الأعمال ذاتيًا"، حيث يؤثر صافي الربح تأثيرًا إيجابيًا على رأس المال، ونظرًا لأن صافي الربح الذي تحققه المنشأة هو ناتج قائمة الدخل فإنه من ناحية المعالجة المحاسبية يجعل حساب الارباح والخسائر مدينا بقية صافي الربح ويجعل حساب رأس المال دائنًا، وذلك على النحو التالي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
×××		من حـ/ الارباح والخسائر	..../..../...
	×××	إلى حـ/ رأس المال	
		(اثبات استخدام صافي الربح في زيادة رأس المال)	

مثال: بفرض أن في ٢٠٢١/١٢/٣١ حققت منشأة أحمد صافي ربح قدره ٣٠٠٠٠جنيه، وقد قرر أحمد إضافة كامل صافي الربح إلى رأس مال المنشأة،

فيكون قيد اقفال صافي الربح في رأس المال كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	من حـ/ الارباح والخسائر إلى حـ/ رأس المال (اثبات استخدام صافي الربح في زيادة رأس المال)	٢٠٢١/١٢/٣١

٢/٥/٢/٤ تخفيض رأس المال:

وفي المقابل قد يقرر صاحب المشروع تخفيض رأس المال الموجود بالمنشأة، وذلك لوجود أموال زائدة عن الحاجة وغير مستثمرة بل معطلة في الخزينة أو البنك وذلك نتيجة خطأ في دراسة الجدوى للمشروع أو نتيجة تغير الطلب على منتجات المنشأة؛ وحيث أن وجود أموال معطلة في المنشأة يترتب عليه حدوث خسائر في القوة الشرائية لهذه الأموال نتيجة لوجود التضخم، ويقوم صاحب المنشأة بتخفيض رأسمال المنشأة بإحدى الطرق الاتية:

أ- تخفيض رأس المال نقدًا أو عينًا أو كلاهما:

وفي هذه الحالة يقوم صاحب المنشأة بسحب بعض الأصول النقدية (نقدية من الخزينة أو من البنك أو في كليهما معًا)، أو سحب أصول غير نقدية(أراضي، مباني، سيارات، ...إلخ)، أو في صورة مزيج بين الاصول النقدية والعينية معًا كأن يسحب جزء من رأس ماله عن طريق سحب نقدية من الخزينة وسحب سيارة من سيارات المنشأة، وفى هذه الحالة يجعل حساب رأس المال مدينًا باعتباره يمثل أصحاب المشروع ويجعل حساب الاصل أو الاصول دائنًا، ويكون القيد:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ رأس المال إلى حـ/ الاصل (أو الاصول) (اثبات تخفيض رأس المال عن طريق.....)	.../..../....

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/١٠/١م قام أحمد بسحب مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه من خزينة المنشأة وذلك كتخفيض لرأس المال لوجود أموال غير مستغلة داخل المنشأة.

فيكون قيد إثبات تخفيض رأس المال في الدفاتر كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال إلى حـ/ الخزينة (اثبات تخفيض رأس المال عن طريق سحب مبلغ ٢٠٠٠٠جنيه نقدًا)	٢٠٢١/١٠/١

أما عن أثر زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال على عناصر المركز المالي؛ حيث تنعكس الزيادة في رأس المال على كل من الأصل ورأس المال معًا فتؤدي إلى زيادة أصل من أصول المنشأة (الخزينة أو البنك)، ويزيد حقوق أصحاب المشروع بنفس القيمة (رأس المال)، أما فى حالة تخفيض رأس المال فينقص أصل من الأصول (الخزينة أو البنك) مقابل نقص مماثل فى حقوق أصحاب المشرع (رأس المال).

<u>ب – استخدام صافي الخسائر المحققة في تخفيض رأس المال:</u>

تؤثر صافي الخسارة التي تحققها المنشأة تأثيرًا سلبيًا على رأس المال، وفي هذه الحالة يجعل حساب رأس المال مدينًا بقيمة الخسائر ويجعل حساب الارباح والخسائر دائنًا، ويكون القيد:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ رأس المال إلى حـ/ الارباح والخسائر (اثبات تخفيض رأس المال عن طريق إقفال صافي الخسارة)	.../..../....

<u>مثال</u>: بفرض أن في ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت صافي الخسائر التي حققتها منشأة أحمد ١٠٠٠٠جنيه، وقد اقفلت هذه الخسائر في حساب رأس المال مما أدى إلى تخفيضه، فيكون قيد اقفال صافي الخسائر في رأس المال كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال إلى حـ/ الارباح والخسائر (اثبات تخفيض رأس المال عن طريق إقفال صافي الخسارة)	٢٠٢١/١٢/٣١

٣/٤المسحوبات:

قد يحتاج صاحب المنشأة خلال الفترة المالية إلى بعض المبالغ النقدية أو إلى البضاعة من البضائع التي يتاجر فيقوم بالسحب منها، ويمثل هذا الاجراء نوع من العمليات المالية التي تتم بين المنشأة وصاحبها، ويطلق على ما يسحبه صاحب المنشأة اسم "المسحوبات".

ولاشك أن عملية السحب من قبل صاحب المنشأة سواء نقدًا أو عينًا ليست لها علاقة بنشاطه التجاري، ومن ثم يجب فصلها حتى يمكن معرفة نتيجة نشاطه التجاري من ربح أو خسارة دون أن يتأثر بما سحبه لنفسه أو عائلته من بضائع أو أموال.

وقد جرى العرف المحاسبي على تخصيص حساب في دفتر الاستاذ العام يحمل اسم المسحوبات تقيد به كافة مسحوبات صاحب المنشأة حيث يجعل مدينًا بقيمة المسحوبات النقدية والعينية، أما الطرف الدائن فيتوقف على طبيعة المسحوبات فقد يكون حساب الخزينة إذا سحب مبالغ نقدية من خزينة المنشأة أو حساب البنك إذا سحب مبالغ من الحساب الجاري بالبنك أو حساب البضاعة إذا كانت المسحوبات تتمثل في صورة بضاعة من مخازن المنشأة، ويقفل هذا الحساب في نهاية السنة المالية في حساب رأس المال، وبتعبير أدق يخفض رأس المال بمقدار هذه المسحوبات، ويتوقف تسجيل المسحوبات بالدفاتر أثناء السنة المالية على نوعها، وذلك كما يلي:

١/٣/٤ المسحوبات النقدية:

في حالة قيام صاحب المنشأة بسحب نقدية من خزينة المنشأة أو من الحساب الجاري بالبنك، وتم تسجيل هذه العملية بجعل حساب المسحوبات مدينا بمقدار ما أخذ صاحب المنشأة، وحساب الخزينة أو البنك دائنا بمقدار ما تم سحبه، ويكون قيد اليومية على النحو الآتي:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة أو حـ / البنك إثبات سحب صاحب المنشأة نقدية لاستخدامه الشخصي	..../..../...

مثال: بفرض أنه في ٢٠٢١/٩/١م قام صاحب المنشأة بدفع المصاريف الدراسية لأبنائه وقدرها ٢٥٠٠جنيه من خزينة المنشأة، ويكون تسجيل هذه العملية كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة إثبات سحب صاحب المنشأة نقدية لاستخدامه الشخصي	٢٠٢١/٩/١

٢/٣/٤ مسحوبات البضاعة:

في حالة احتياج صاحب المنشأة إلى بعض السلع التي تتاجر فيها منشأته فإنه يأخذها لحسابه الخاص، هناك طريقتان بخصوص تقييم هذه البضاعة، تتمثل الطريقة الأولى في تقييمها على اساس التكلفة أما الطريقة الثانية فيتم التقييم على أساس البيع.

الطريقة الأولى: إذا تم التقييم على أساس التكلفة فإنه يجعل حساب المسحوبات مدينا وحساب المشتريات دائناً، ويرجع السبب في جعل حساب المشتريات دائناً، هو أن مشتريات المنشأة قد نقصت بمقدار ما سحبه منها صاحب المنشأة بوصفها مشتريات لحسابه الخاص، ومن ثم يجب أن يكون رصيد حساب المشتريات ممثلا للبضاعة المشتراه بقصد البيع للغير.

منه	لـه	بيـــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ المشتريات إثبات سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي	..../..../...

مثال: في ٢٠٢١/٩/٥ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستعمال منزله قيمتها وفقًا

لفاتورة الشراء ٣٠٠٠جنيه، ويكون تسجيل هذه العملية كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ المشتريات إثبات سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي	٢٠٢١/٩/١

__الطريقة الثانية:__ أما إذا تم التقييم على اساس البيع فإن حساب المسحوبات يجعل مدينا وحساب المبيعات دائناً، والحكمة من جعل حساب المبيعات دائناً، هو الفصل بين شخصية صاحب المنشأة عن المنشأة، ومن ثم يجب معاملة صاحب المنشأة مثله في ذلك مثل الغير. ويكون القيد كالآتي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ المبيعات إثبات سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي	..../..../...

مثال: في ٢٠٢١/٩/١٥ سحب صاحب المنشأة بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠جنيه وفقًا لأسعار البيع لاستخدام منزله، ويكون تسجيل هذه العملية كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٦٠٠٠	٦٠٠٠	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ المبيعات إثبات سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي	٢٠٢١/٩/١٥

والمسحويات بطبيعتها ومهما اختلفت صورتها، أي سواء كانت نقدية أو بضاعة، فإنها تعتبر حسابا شخصيا مدينا يمثل ما على صاحب المنشأة للمنشأة، ومن ثم فإذا انتهت الفترة المالية ولم يتمكن تعتبر جزءًا من رأس المال يجب أن يخفض بقيمتها، ومن ثم فإن حساب المسحوبات يقفل في نهاية الفترة المحاسبية في حساب رأس المال، وذلك للتعديل رأس المال ليمثل حقيقة المبلغ الذي يستثمره صاحب المنشأة فيها:

منه	لــه	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ رأس المال إقفال المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال.	.../..../....

٤/٤ عمليات التمويل عن طريق القــروض:

قد تجد إدارة المنشأة المسئولة عن أوجه النشاط المختلفة أنها في حاجة إلى التمويل من مصادر أخرى بخلاف زيادة رأس المال وذلك حالة عدم قدرة صاحب المنشأة على توفير المال اللازم لمقابلة الفرص الاستثمارية للمنشأة، وهنا تلجأ المنشأة إلى القروض، والقروض قد تكون قروضًا طويلة الأجل أى تستحق السداد بعد فترة طويلة، أو قصيرة الأجل تستحق السداد بعد فترة قصيرة تقل عن سنة عادة.

وتعد القروض إحدى مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المنشأة في سبيل سعيها إلى تغطية احتياجاتها من الأموال، وتختلف القروض عن رأس المال فى أنها تمثل التزاما على المشروع تجاه الغير ولابد من سداده فى تاريخ معين، كما أن على المشروع القيام بدفع فائدة بمعدل ثابت فى فترات دورية قد تكون سنة أو نصف سنة أو ربع سنة حسب الاتفاق، وهذه الفائدة تحسب بضرب قيمة القرض × المدة × معدل الفائدة المتفق عليه، وهذه الفائدة لابد أن تدفع لصاحب القرض بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تحقق ربحًا أو خسارة، فهى عبء يجب أن تدفعه المنشأة وإلا تعرضت لمشكلة التوقف عن الدفع وما يتبع ذلك من الحكم بإفلاسها، ومن جهة أخرى فرأس المال حق من حقوق أصحاب المشروع وليس التزامًا عليه، وليس هناك تاريخا محددًا لسداده فى خلال حياة الشركة، وعادة يسدد رأس المال عند تصفية المشروع، أى عند بيع أصوله وسداد التزاماته للغير، كما أنه لا توجد فائدة ثابتة على هذه الأموال يجب دفعها قبل تحديد صافي الربح القابل للتوزيع.

وقد تلجأ المنشأة للاقتراض من الأفراد أو من البنوك أو من هيئات عامة أو خاصة

متخصصة فى هذا النوع من النشاط، وبغض النظر عن مصدر القرض فإنه يؤدي إلى حصول المنشأة على أموال الخزينة أو البنك، وبذلك يكون تسجيل العملية فى دفتر اليومية كالآتي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٢٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة (أو البنك)	
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ القرض	
		إثبات الحصول على قرض من بنك......	

مثال: في ٢٠٢١/٩/٢٠م حصلت منشأة أحمد على قرض من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه، وبمعدل فائدة سنوي ١١% ، على أن يسدد القرض في صورة اقساط سنوية لمدة خمس سنوات، وقد تم إيداع المبلغ في الحساب الجاري الخاص بالمنشأة في البنك.

ويكون تسجيل هذه العملية كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٦٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠٢١/٩/٢٠
	٦٠٠٠	إلى حـ/ القروض	
		إثبات الحصول على قرض من البنك الأهلي المصري بمعدل فائدة ١١%.	

وهذه العملية تؤدي بالتالي إلى زيادة أصل وهو البنك في مقابل زيادة التزام من الالتزامات وهو قيمة القرض، وتجدر الإشارة إلى أن عملية الحصول على القرض تعتبر عملية تمويلية، أما عملية دفع الفائدة على هذه القروض – والتي تحدد عن طريق ضرب قيمة القرض × المدة × معدل الفائدة – فإنها عملية إيرادية ترتبط بوظيفة الإدارة العامة، حيث أن الإدارة العامة مسئولة عن رسم السياسة التمويلية للمشروع، أى مسئولة عن تحديد الهيكل التمويلي للمشروع ومدى اعتماده على رأس المال وحده أو على رأس المال والقروض.

تمارين وتطبيقات

تمرين رقم (١)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشاة الحسن خلال شهر يناير ٢٠٢١:

في ١/١ بدأت المنشأة أعمالها بالأصول والالتزامات التالية (القيمة بالجنيه):
٨٠٠٠٠ بضاعة، ٥٠٠٠ مدينون، ٦٠٠٠ دائنون، ٣٠٠٠ أ.د.، ٥٠٠٠ أ.ق.، ٢٠٠٠٠ خزينة.

فى ١/٣ اشترت بضاعة بمبلغ٦٠٠٠ جنيه نقدًا.

فى ١/٦ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستعماله الشخصي بلغت قيمتها وفقًا لفاتورة الشراء ٥٠٠جنيه.

في ١/٧ باعت بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه نقدًا.

في ١/٨ دفع صاحب المنشأة المصاريف الدراسية لأبنائه وقدرها ٦٠٠جنيه من خزينة المنشأة.

في ١/٩ قدم صاحب المنشأة سيارته الخاصة للمنشاة وقد قدرت قيمتها في ذلك الوقت بمبلغ١٥٠٠٠٠جنيه

في ١/١٠ اشترت أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقدًا استخدم نصفه في تأسيس المنشأة والنصف الآخر لمنزل صاحب المنشأة.

في ١/٢٠ سحب صاحب المنشأة بضاعة بمبلغ ٩٠٠جنيه بسعر البيع لاستخدام في منزله.

في ١/٢٥ حصلت المنشأة على قرض من بنك مصر بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، وبمعدل فائدة سنوي ١١% ، على أن يسدد القرض في صورة اقساط سنوية لمدة ثلاث سنوات.

في ١/٣٠ اشترت بضاعة بمبلغ (١٠٠)جنيه نقدًا.

في ١/٣١ سدد صاحب المنشأة الكمبيالة المسحوبة على المنشأة من حسابه الجاري لدى البنك.

والمطلوب:

١-تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

٢-ترحيل ذلك إلى دفتر الأستاذ.

٣-تصوير ميزان المراجعة.

<u>تمرين رقم (٢)</u>

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة الحسين خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ والتي كان رأس مالها في ٢٠٢٠/١٢/١م ٧٠٠٠٠جنيه.

في ١٢/١٠ باع صاحب المنشأة منزله بمبلغ ٣٠٠٠٠٠جنيه أودع منها ما قيمته ١٠٠٠٠٠جنيه بخزينة المنشأة كزيادة لرأس المال.

في ١٢/١٥ اشترى صاحب المنشأة سيارة لاستخدامها في أغراض المنشأة دفع قيمتها ٢٠٠٠٠٠جنيه من حسابه الجاري الخاص لدى البنك.

في ١٢/٢٠ تم سداد اشتراك النادي الخاص بأولاد صاحب المنشأة وقدره ٥٠٠٠جنيه من خزينة المنشأة.

في ١٢/٢٢ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي وقد كان ثمن تكلفتها ٦٠٠جنيه وثمن بيعها ٨٠٠جنيه.

في ١٢/٢٥ تم تخفيض رأس المال بمبلغ ٦٠٠٠جنيه سحبت من الخزينة وأودعت الحساب الجاري لصاحب المنشأة بالبنك الأهلي.

<u>والمطلوب</u>: تسجيل ما سبق بدفتر يومية المنشأة وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ

<u>تمرين رقم (٣)</u>

سجل العمليات التالية بدفتر يومية منشاة الإخلاص التجارية لصاحبها عدنان ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ علما بأن رصيد حـ/ رأس المال ورصيد الخزينة فى ٢٠٢١/١/١ كان ١٦٠٠٠٠جنيه، ٥٠٠٠٠جنيه على التوالي.

في ١/١ تم زيادة رأس المال بمبلغ ٧٠٠٠جنيه تم إيداع نصفها بالحساب الجاري لدى البنك الأهلي والباقي بالخزينة.

في ١/٦ سحب صاحب المنشأة عدنان بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠جنيه بسعر التكلفة.

في ١/١٢ سحب عدنان مبلغ ٢٠٠٠٠جنيه بسعر البيع كما سحب ٥٠٠٠جنيه من الخزينة لمصاريفه الخاصة.

في ١/١٥ دفع عدنان ٢٠٠٠جنيه مصاريف دراسية لابنه سحبها من الحساب الجاري للمنشأة بالبنك الأهلي.

في ١/٣١ تم تخفيض رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠جنيه نقدًا.

السؤال الاول: أختر (T) اذا كانت الاجابة صحيحة و (F) إذا كانت الاجابة خاطئة:

١. تقتصر العمليات التمويلية التي تحصل عليها المنشأة في التمويل عن طريق صاحب المنشأة.
٢. يقصد براس المال قيمة الأموال التي يقدمها أحد الموردين للمنشأة.
٣. يعتبر حساب رأس المال من الحسابات الوهمية
٤. يظل راس المال ثابتا لا يتأثر بعمليات المنشأة خلال السنة.
٥. توجد عدة صور يمكن أن يبدأ بها صاحب المنشأة أعماله ونشاطه.
٦. عند قيام صاحب المنشأة بشراء منشأة قائمة يتم نقل مكونات المنشأة القديمة كما هي دون جرد أو تقويم.
٧. يجعل حساب أرس المال دائنا في حالة تخفيض ويجعل مديناً في حالة زيادته بأرباح العام.
٨. تكون مسحوبات صاحب المنشأة نقدية دائماً.
٩. تعتمد المنشأة في تمويل عملياتها أحياناً على الاقتراض من الغير
١٠. إذا تم التقييم لمسحوبات البضاعة على أساس التكلفة فإنه يجعل حساب المسحوبات مدينا وحساب المشتريات دائناً.
١١. يظهر حساب رأس المال في الجانب المدين من قيد إقفال صافي الخسارة.
١٢. يفتح حساب خاص لرأس المال عملاً بمبدأ التكلفة التاريخية.
١٣. الزيادة في حقوق الملكية تعني بالضرورة زيادة رأس المال المستثمر.
١٤. حقوق الملكية هي نفسها صافي أصول المنشأة.
١٥. تمثل حقوق الملكية صافي زيادة الأصول عن الالتزامات.

المراجع الخاصة بالفصل:

- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية- مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. الفاتح الأمين عبدالرحيم د. حسين محمد الطاهر خليفة، المحاسبة المالية – مدخل عملي- اساليب عملية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،٢٠١٤م.
- د. سعود جايد مشكور، د. علي نعيم جاسم ود. أسعد منشد محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الميزان – النجف الاشرف – جمهورية العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٣م.
- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية – مقدمة في القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. محمد سامي راضي، أساسيات المحاسبة(المعادلة المحاسبية، النظام المحاسبي، الدورة المحاسبية، التسويات، المحاسبة عن العمليات النقدية، المدينون، المخزون، الاصول الثابتة)، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي،٢٠١٢م.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٨/٢٠١٧م.
- د. وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الاكاديمية العربية المفتوحة – الدنمارك، الجزء الأول ، ٢٠٠٧م.
- د. باسمة فالح النعيمي، المحاسبة المالية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الجزء الأول، ٢٠١٢م.

الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية للعمليات الرأسمالية

الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرًا على استيعاب:

- **عمليات الأصول الثابتة.**
- **الربح أو الخسارة الرأسمالية.**
- **الاستغناء عن الأصول الثابتة**



مقدمة:

كما تعرفنا سابقًا على أن الأصول هي موارد اقتصادية تمتلكها المنشأة، وللأغراض المحاسبية، يتم تصنيف الأصول على أنها متداولة مقابل طويلة الأجل، وأصول ملموسة مقابل غير ملموسة، فالأصول التي من المتوقع أن تستخدمها المنشأة لأكثر من عام تعتبر أصولًا طويلة الأجل، وهي غير مخصصة لإعادة البيع ومن المتوقع أن تساعد في تحقيق إيرادات للأعمال في المستقبل. بعض الأصول الشائعة طويلة الأجل هي أجهزة الكمبيوتر وأجهزة المكاتب الأخرى والمباني والمركبات والبرمجيات ورموز الكمبيوتر وحقوق التأليف والنشر.

ويحتاج أي مشروع اقتصادي إلى مجموعة من الموارد المادية التي تمكنه من تنفيذ عملياته خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا، كما إنها غير مخصصة لإعادة البيع ومن المتوقع أن تساعد في تحقيق إيرادات للأعمال في المستقبل، وعند التعامل مع هذه الاصول بالشراء أو البيع تسمى هذه العمليات بالعمليات الرأسمالية، ومن ثم فالعمليات الرأسمالية هنا هي جميع العمليات التي تؤدي إلى إنفاق مبالغ للحصول على مصادر لخدمات طويلة الأجل للمشروع، وتجدر الإشارة هنا أنه قد يحدث أن يقوم ببيع أحد أصوله الثابتة بقصد استبداله بأصل آخر أكثر كفاية، وقد ينتج عن البيع تحقيق ربح أو خسارة تتمثل فى الفرق بين تكلفة الأصل وثمن البيع، وهذا الربح أو الخسارة يطلق عليه الربح (أو الكسب)، أو الخسارة الرأسمالية، وعلى ذلك فالعمليات الرأسمالية تتعلق بالأمور التالية فى هذا الفصل:

أولاً: عمليات الأصول الثابتة.

ثانيًا: الربح أو الخسارة الرأسمالية.

ثالثًا: الاستغناء عن الأصول الثابتة.

١/٥ طبيعة الأصول الثابتة:

تُعرف الأصول الثابتة (الأصول الملموسة طويلة الأجل) هي الموارد التي تستخدم في التشغيل العادي لأكثر من عام، كما لا يوجد أي خطة لدى المنشأة لبيع هذه الأصول في المستقبل القريب، أي يتم شرائها بغرض الاحتفاظ بها طوال فترة وجودها في العمل والإنتاج وليس بقصد إعادة بيعها. ومن أمثلتها: الأراضي والأثاث ووسائل النقل وغير ذلك من العناصر التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها باعتبارها من أدوات التشغيل والإنتاج في المنشأة. وهي تختلف عن الأصول المتداولة التي تقتنيها المنشأة لفترة قصيرة أو بصفة مؤقتة حتى تتحول الى نقدية، أي أنها الأصول التي تحصل عليها المنشأة بغرض تحقيق الربح من إعادة بيعها للغير مثل (البضاعة).، ومن ثم فإن الأصول الثابتة لها عدة خصائص هامة هي:

- ذات طابع ملموس (حجم وشكل محددين) ،
- تستخدم في عمليات الأعمال الخاصة بالمنشأة.
- غير مخصصة للبيع للعملاء
- من المتوقع أن تكون هذه الأصول ذات فائدة للمنشأة لعدد من السنوات.

وعندما تشتري المنشأة أصلًا ثابت، في هذه الحالة تتم رسملة الأصل بشكل نموذجي، والرسملة هي العملية التي يتم من خلالها تسجيل الأصل الثابت في الميزانية العمومية ويتم إنفاق التكاليف المخصصة له في قائمة الدخل على مدى العمر الاقتصادي للأصل، وتتضمن تكلفة الأصل الثابت العناصر الآتية:

- ثمن شراء الأصل.
- نفقات نقل ملكية الأصل الثابت للمنشأة واعداده للإنتاج.
- نفقات زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل الثابت أثناء فترة استخدامه.

والنفقات التي تنفق في سبيل اقتناء الأصول الثابتة تسمى "بالنفقات الرأسمالية" ويتم تحديد تكلفة الأصول الثابتة وفقًا لمبدأ التكلفة أي أن المنشآت

تقوم بتسجيل الأصول الثابتة بسعر التكلفة، وتتكون التكلفة من جميع النفقات اللازمة للحصول على الأصل وجعله جاهزًا للاستخدام، فمثلًا تشمل تكلفة آلات ثمن الشراء وتكاليف الشحن التي يدفعها المشتري وتكاليف التركيب، وبمجرد تحديد التكلفة تستخدم المنشأة هذا المبلغ كأساس للمحاسبة عن الآلات على مدار عمرها الإنتاجي.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ثلاثة أمور هامة ترتبط بالإنفاق الرأسمالي وهي:

الأولى: النفقات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة لا تتمثل فى قيمة شراء هذه الأصول فقط بل أيضًا فى جميع النفقات التي تصرف على هذه الأصول لجعلها قابلة للاستعمال مثل رسوم التسجيل والأتعاب القضائية والعمولات المدفوعة للوسطاء والسماسرة ومصاريف النقل والتأمين والتركيب، فكل هذه النفقات ملازمة للأصل وتتخذ صفة المبالغ التي تصرف على شراء الأصل، ولذلك يجب اعتبارها نفقات رأسمالية تضم إلى قيمة الأصل فتزداد بقيمتها، ولعلنا نذكر هنا أهم الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات بخلاف نفقات الشراء الأصلية.

الثانية: الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة لا يقتصر على نفقات إعداد الأصل للاستعمال، بل يشتمل أيضًا على أنواع أخرى تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية أهمها النفقات الآتية:

١) نفقات التحسين: تتمثل في نفقات استبدال جزء أو أجزاء الأصل بجزء أو أجزاء جديدة؛ مما يؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي أو الكفاية الإنتاجية للأصل، ومثال ذلك نفقات التحسينات التي تدخل على مرافق المشروع كالطرق والقنوات بالنسبة للمنشآت الزراعية.

٢) نفقات الإضافة: تتمثل في استثمار جديد يترتب عليه زيادة الطاقة المستغلة عن طريق التوسع، وهى بطبيعتها نفقات رأسمالية مثل نفقات بناء دور جديد فوق مبنى المشروع ونفقات شراء وحدات جديدة من الأصول الثابتة.

٣) نفقات الإحلال: وتتمثل في استبدال أصل قديم بأصل جديد أكثر كفاية أو استبدال جزء رئيسي من أصل قديم بجزء آخر جديد (محرك آلة مثلا).

وهذه النفقات جميعها سواء نفقات التحسين أو الإضافة أو الإحلال، تعتبر نفقات رأسمالية يجب إضافتها إلى حساب الأصل المختص بجعل حساب الأصل مدينًا بها فيزيد بقيمتها، وحساب الخزينة أو البنك دائنًا، ولعلنا نضيف في هذا المقام أن هناك بعض المصروفات التي تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية، ولكن لا يمكن اعتبارها ضمن النفقات الرأسمالية مثل مصروفات الصيانة التي يقصد بها المحافظة على القدرة الإنتاجية الراهنة للأصل، وكذلك مصروفات الإصلاح التي يقصد بها إصلاح ما يتلف من الأصل وإعادة الأصل إلى قدرته الإنتاجية الأصلية، فهذه النفقات تعتبر بطبيعتها عمليات إيرادية متعلقة بوظيفة الإدارة العامة.

الثالثة: توجد بعض الأصول الثابتة كالأراضي تستخدم فى الإنتاج ولكنها لا تتعرض للنقص فى قيمتها، بل قد يحدث العكس وتزيد قيمتها من عام لآخر، ولكن أغلب الأصول الثابتة كالآلات والمباني والسيارات والأثاث تتعرض للنقص المستمر فى قيمتها من عام لآخر وهو ما يطلق عليه بالاستهلاك، واستهلاك الأصول الثابتة ينتج عادة من استعمال الأصل فى الإنتاج أو من مجرد مضى المدة وتعرض الأصل إلى عوامل الصدأ والعوامل الجوية الأخرى، أو قد تنقص قيمة الأصل نتيجة احتمال ظهور اختراع حديث أكثر كفاية من الأصل الذي تقتنيه المنشأة، وتضطر المنشأة إلى استبدال الأصل القديم بالأصل الجديد قبل انتهاء العمر الإنتاجي المحدد للأصل القديم.

وهناك طرق كثيرة لحساب النقص السنوي فى قيمة الأصل الناتج عن الاستهلاك وسوف نتعرض لمشكلة الاستهلاك وطرق حسابه مستقبلا عندما نتناول دراسة تحليل العمليات المالية بقصد إظهار نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي فى نهاية المدة المالية، ولقد اقتصرنا هنا على

مشكلة تسجيل العملية الرأسمالية، أي عملية شراء الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات مختلفة.

٢/٥: اقتناء الأصل الثابت:

تقوم المعالجة المحاسبية السليمة للأصول الثابتة على تخصيص حساب مستقل لكل أصل ثابت، وفي حالة شراء أحد الأصول الثابتة في صورة عملية متبادلة بين طرفين: الطرف المدين وهو حساب الأصل باعتباره يمثل صاحب المشروع أو من ينوب عنه الذي تسلم الأصل، والطرف الدائن الخزينة أو البنك (إذا كان الشراء نقدًا)، ويكون تسجيل هذه العملية وفقًا للقيد التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
×××		من حـ/ الأصل الثابت (يذكر اسم الأصل)	.../..../....
	×××	إلى حـ/ الخزينة أو البنك (شراء نقدي)	
		أو إلى حـ/ دائنون (الشراء على الحساب)	
		(إثبات شراء ..... نقدًا أو على الحساب)	

<u>مثال:</u> في ٢٠٢١/١/١م اشترت منشأة العمر التجارية سيارة نقل بمبلغ ٦٠٠٠٠٠جنيه من معرض النور للتجارة السيارات وقد دفعت المنشأة نصف القيمة بشيك والباقي يستحق بعد ٦ شهور، كما بلغت نفقات الشحن ٢٠٠٠جنيه دفعت نقدًا، والمطلوب تسجيل العملية السابقة في دفاتر منشأة العمر التجارية، وتصوير حـ/السيارات.

<u>الحل:</u>

التكلفة الرأسمالية للسيارة = ثمن الشراء + مصروفات الشحن.

= ٦٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠

= ٦٠٢٠٠٠ جنيه

منه	له	بيـــــــــــــان	التاريخ
٦٠٢٠٠٠		من حـ/ السيارات	٢٠٢١/١/١م
		إلى مذكورين	
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ البنك	
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ دائنون (معرض النور)	
	٢٠٠٠	حـ / حـ/ الخزينة	
		(إثبات شراء سيارة نقل وسداد نصف ثمنها بشيك والباقي على الحساب)	

– تصوير حـ / الخزينة، وحـ/ السيارات على النحو التالي:

منه حـ/ السيارات لـه

٦٠٢٠٠٠	إلى مذكورين ٣٠٠٠٠٠ حـ/ البنك ٣٠٠٠٠٠حـ/ دائنون ٢٠٠٠ حـ/ الخزينة		

٣/٥ الاستغناء عن الأصل الثابت:

تعرفنا سابقًا على منشآت الأعمال تقتني الأصول طويلة الأجل أو الأصول الثابتة بهدف استخدامها لعدة فترات مالية في الانتاج، ولكن قد يتأتى وقت وتقرر المنشأة الاستغناء عن هذا الأصل وهذا يعني انتهاء ملكية للأصل وانتقال ملكيته لشخص آخر، ويترتب على ما سبق إقفال جميع الحسابات المتعلقة بهذا الأصل في دفاتر المنشأة.

وبغض النظر عن الطريقة التي تستخدمها المنشأة للاستغناء عن الأصل الثابت، فإنه يجب تحديد القيمة الدفترية لأصل الثابت في تاريخ التخلص منه لتحديد الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الاستغناء. والقيمة الدفترية هي

الفرق بين تكلفة الأصل الثابت ومجمع الاهلاك[1] حتى تاريخ التخلص من الاصل.

وتقتضي المعالجة المحاسبية السليمة عند معالجة الاستغناء عن الأصول الثابتة، أن يتم التمييز بين صور أو أشكال الاستغناء عن الأصول الثابتة، وذلك سواء بالبيع أو بالمبادلة أو التكهين، وقد يتحقق عن ذلك ربح أو خسارة يمكن تحديده بمقارنة ثمن بيع الأصل بتكلفة الأصل الظاهر بقائمة المركز المالي للمنشأة في تاريخ الاستغناء عن الأصل، وعلى الرغم من تعدد طرق الاستغناء؛ إلا أنه في كل هذه الطرق يجب أن يقفل حساب الأصل وذلك بجعله دائنًا بالقيمة الدفترية.

١/٣/٥ الاستغناء عن الأصل بالبيع:

قد ترغب بعض المنشآت في الاستغناء عن الأصل الثابت بالبيع قبل انتهاء عمره الإنتاجي، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- الرغبة فى شراء أصل أحدث.
- ارتفاع مصاريف صيانة هذا الأصل.
- تغيير أساليب الإنتاج وما يتبعها من الحاجة إلى أنواع أخرى من الأصول الثابتة.

وعند بيع الأصل الثابت هناك ثلاث احتمالات هى:

- ✓ القيمة الدفترية تساوي القيمة البيعية، وهنا نقول أنه لن ينتج عن البيع أى مكسب أو خسارة.
- ✓ القيمة الدفترية أقل من القيمة البيعية، والفرق بينهما يعتبر كسب رأسمالي.
- ✓ القيمة الدفترية أكبر القيمة البيعية، والفرق بينهما يعتبر خسارة رأسمالية.

وفيما يلي استعراض لمعالجة كل حالة على حده:

---

[1] الاهلاك: عبارة عن النقص التدريجي لقيمة الاصل الثابت، ويتم عن طريق توزيع تكلفة الاصل الثابت على سنوات العمر الانتاجي المقدر للأصل الثابت، وسوف يتم دراسته في الفصل الدراسي الثاني من هذا العام.

الحالة الأولى: القيمة الدفترية تساوي القيمة البيعية:

وفي هذه الحالة لا يكون هناك أي كسب أو خسارة رأسمالية، وتكون المعالجة المحاسبية وفقًا للقيد التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
×××		من حـ/ الخزينة أو البنك	.../.../...
	××	إلى حـ/ الأصل الثابت (يذكر اسم الاصل)	
		(بيع أصل ثابت بالقيمة الدفترية)	

مثال: في ٢٠٢١/٥/١م قامت منشأة العمر التجارية ببيع ألة بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه، وتبلغ قيمتها الدفترية ٤٠٠٠٠جنيه، والمطلوب تسجيل العملية السابقة وتصوير حـ / الالة.

الحل:

– دفتر يومية منشأة العمر:

منه	له	بيان	التاريخ
٤٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة أو البنك	٢٠٢١/٥/١
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ الالة	
		(بيع ألة نقدًا)	

– تصوير حـ/ الالة لبيان اختفاء هذه الالة من الدفاتر نتيجة الاستغناء عنها:

منه حـ/ السيارات لـه

٤٠٠٠٠	رصيد منقول ٥/١	٤٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

ويلاحظ ما يلي:

✍ حـ/ الخزينة أو البنك جعل مدينًا بثمن البيع.

✍ حـ/ الأصل جعل دائنًا بالقيمة الدفترية.

✍ أن القيمة البيعية تساوي القيمة الدفترية وبالتالي لا يوجد كسب أو خسارة.

الحالة الثانية: القيمة الدفترية أقل من القيمة البيعية:

يترتب على هذه الحالة وجود كسب أو ربح رأسمالي بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية، وتعالج على النحو التالي:

منه	له	بيان	التاريخ
×××		من حـ/ الخزينة أو البنك	.../.../...
	××	إلى مذكورين	
		حـ/ الأصل الثابت (يذكر اسم الاصل – بالتكلفة الدفترية)	
		حـ/ كسب رأسمالي	
		(بيع أصل ثابت وتحقيق كسب رأسمالي)	

ويلاحظ ما يلي:

- ☜ حـ/ الخزينة أو البنك جعل مدينًا بثمن البيع.
- ☜ حـ/ الأصل جعل دائنًا بالقيمة الدفترية.
- ☜ حـ/ كسب رأسمالي جعل دائنًا بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية.

ويجب ملاحظة أنه في حالة اضطرار المنشاة لدفع عمولة فإن العمولة تخصم من الكسب الرأسمالي، وتعالج كما يلي:

منه	له	بيان	التاريخ
××		من حـ/ كسب رأسمالي	.../.../...
	××	حـ/ عمولة بيع الأصل	
		(خصم العمولة من الكسب الرأسمالي)	

<u>مثال</u>: في ٢٠٢١/٩/١م باعت منشأة العمر المنشاة سيارة بمبلغ ١٥٠٠٠جنيه نقدًا علمًا بأن تكلفتها الدفترية ١٤٠٠٠جنيه، وقد بلغت العمولة التي دفعت للسمسار ٢٠٠٠جنيه نقدًا.

<u>*والمطلوب*</u>: تسجيل ما سبق في دفتر اليومية وترحيله إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

الحل:

– دفتر اليومية لمنشأة العمر:

المبلغ		بيـــــــــان	التاريخ
مدين	دائن		
١٥٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٢٠٢١/٩/١
		إلى مذكورين:	
	١٤٠٠٠٠	حـ/ السيارة	
	١٠٠٠٠	حـ/ كسب رأسمالي	
		بيع السيارة نقدًا	
٢٠٠٠		من حـ/ عمولة بيع السيارة	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع العمولة نقدًا	
٢٠٠٠		من حـ/ كسب رأسمالي	
	٢٠٠٠	إلى حـ/ عمولة بيع السيارة	
		تحميل الكسب الرأسمالي بالعمولة	

الترحيل إلى دفتر الأستاذ لمنشأة العمر:

حـ/ الخزينة

١٥٠٠٠٠	إلى مذكورين		٢٠٠٠	من حـ/ العمولة	

حـ/ السيارة

١٤٠٠٠٠	رصيد منقول		١٤٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة	
١٤٠٠٠٠			١٤٠٠٠٠		

حـ/ كسب رأسمالي

٢٠٠٠	إلى حـ/ العمولة		١٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة	
٨٠٠٠	رصيد مرحل				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

حـ/ العمولة

٢٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة		٢٠٠٠	من حـ/ كسب رأسمالي	
٢٠٠٠			٢٠٠٠		

ملاحظات على الحل:

✓ أن حسابات الأصول الثابتة التي تم بيعها أقفلت أي ليس لها رصيد.

✓ أن رصيد حـ/ كسب رأسمالي يتم إقفاله في نهاية السنة في الحسابات الختامية.

✓ أن العمولة أقفلت في وحـ/ كسب رأسمالي لأنها مصروف مرتبط بصفة مباشرة ببيع الأصل ومن ثم يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع.

✓ أن كل الحسابات أقفلت ما عدا حـ/ البنك، وحـ/ كسب رأسمالي ويمثل صافي ربح بيع السيارة.

<u>الحالة الثالثة: القيمة الدفترية أكبر من القيمة البيعية:</u>

يترتب على هذه الحالة وجود خسارة رأسمالية بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية، وتعالج على النحو التالي:

منه	لـه	بيـــــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين	.../.../...
××		حـ/ الخزينة أو البنك	
×		حـ/ الخسارة الرأسمالية	
	×××	إلى حـ/ الأصل الثابت (يذكر اسم الاصل – بالتكلفة الدفترية)	
		(بيع أصل ثابت وتحقيق خسارة رأسمالية)	

<u>ويلاحظ ما يلي:</u>

☜ حـ/ الخزينة أو البنك جعل مدينًا بثمن البيع.

☜ حـ/ الأصل جعل دائنًا بالقيمة الدفترية.

☜ حـ/ الخسارة الرأسمالية جعل مدينًا بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية.

ويجب ملاحظة أنه في حالة اضطرار المنشاة لدفع عمولة فإن العمولة تضاف إلى الخسارة الرأسمالية، وتعالج كما يلي:

منه	لـه	بيـــــــــــــــان	التاريخ
××		من حـ/ عمولة بيع الأصل	.../.../...
	××	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع عمولة بيع نقدًا	
××		من حـ/ الخسارة الرأسمالية	.../.../...
	××	إلى حـ/ عمولة بيع الأصل	
		(تحميل العمولة على الخسارة)	

مثـال: فـي ٢٠٢١/٩/١٠ باعـت منشـأة العمـر سـيارة نقـل مسـتعملة بمبلـغ ٧٥٠٠٠جنيه بشيك علمًا بأن قيمته الدفترية ٨٥٠٠٠جنيه. وقد بلغت العمولة التي دفعت للسمسار ١٠٠٠جنيه نقدًا.

والمطلوب: تسجيل ما سبق في دفتر اليومية وترحيله إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

(أ) التسجيل فى دفتر اليومية:

المبلغ		بيـــــــــــان	التاريخ
مدين	دائن		
		من مذكورين	٢٠٢١/٩/١
٧٥٠٠٠		حـ/ البنك	
١٠٠٠٠		حـ/ الخسارة الرأسمالية	
	٨٥٠٠٠	إلى حـ/ السيارة	
		(بيع سيارة نقل وتحقيق خسارة رأسمالية)	
١٠٠٠		من حـ/ عمولة بيع السيارة	
	١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع العمولة نقدًا	
١٠٠٠		من حـ/ الخسارة الرأسمالية	
	١٠٠٠	إلى حـ/ عمولة بيع السيارة	
		تحميل الكسب الرأسمالي بالعمولة	

<u>الترحيل إلى دفتر الأستاذ لمنشأة العمر:</u>

حـ/ البنك

٧٥٠٠٠	إلى حـ/ السيارة		١٠٠٠	من حـ/ عمولة بيع السيارة	

حـ/ السيارة

٨٥٠٠٠	رصيد منقول		٨٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة	
٨٥٠٠٠			٨٥٠٠٠		

حـ/ الخسارة الرأسمالية

١٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارة		١٠٠٠	رصيد مرحل	
١٠٠٠	إلى حـ/ عمولة بيع السيارة				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

حـ/ عمولة بيع السيارة

١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة		١٠٠٠	من حـ/ الخسارة الرأسمالية	
١٠٠٠			١٠٠٠		

ملاحظات على الحل:

- ✓ أن حسابات الأصول الثابتة التي تم بيعها أقفلت أي ليس لها رصيد.
- ✓ أن رصيد حـ/ الخسارة الرأسمالية يتم إقفالها في نهاية السنة في الحسابات الختامية.
- ✓ أن العمولة أقفلت في وحـ/ الخسارة الرأسمالية لأنها مصروف مرتبط بصفة مباشرة ببيع الأصل ومن ثم يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع.
- ✓ أن كل الحسابات أقفلت ما عدا حـ/ البنك، وحـ/ الخسارة الرأسمالية ويمثل صافي خسارة بيع السيارة.

٢/٣/٥ الاستغناء عن الأصل بالمبـــادلة:

قد تقرر إدارة المنشأة الاستغناء عن أحد الأصول الثابتة بالمبادلة أو المقايضة لأصل أخر، وقد أثير جدل بين المحاسبين بشأن الاعتراف بالكسب الرأسمالي فى حالة المقايضة أو المبادلة وذلك بالنسبة للمنشأة المالكة للأصل القديم، فيرى البعض منهم عدم الاعتراف بالكسب الرأسمالي ولاسيما إذا تمت عملية المبادلة بين أصلين متماثلين مثل استبدال عقار بعقار آخر ويبنون رأيهم هذا على أساس أن الإيراد يتحقق بالإنتاج وبيع السلع والخدمات وليس مبادلة الأصول الثابتة وهنا يسجل الأصل الجديد بالقيمة الدفترية للأصل القديم مضافا إليها النقدية التي سوف تدفعها المنشأة المالكة للأصل القديم.

وعند مبادلة أصل ثابت بأصل أخر هناك ثلاث احتمالات هي:

- ✓ القيمة الدفترية للأصل القديم تساوي القيمة السوقية للأصل الجديد، وهنا نقول أنه لن ينتج عن المبادلة أي مكسب أو خسارة.
- ✓ القيمة الدفترية للأصل القديم أقل من القيمة السوقية للأصل الجديد، والفرق بينهما يعتبر كسب رأسمالي.
- ✓ القيمة الدفترية للأصل القديم أكبر من القيمة السوقية للأصل الجديد، والفرق بينهما يعتبر خسارة رأسمالية.

وفيما يلي استعراض لمعالجة كل حالة على حده:

الحالة الأولى: القيمة الدفترية للأصل القديم تساوي القيمة السوقية للأصل الجديد:

وفي هذه الحالة لا يكون هناك أي كسب أو خسارة رأسمالية، وتكون المعالجة المحاسبية وفقًا للقيد التالي:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
×××		من حـ/ الأصل (الجديد)	.../.../...
	××	إلى حـ/ الاصل (القديم)	
		(بيع أصل ثابت بالقيمة الدفترية)	

<u>مثال</u>: في ٢٠٢١/١٠/١م قررت منشأة العمر التجارية استبدل ألة قديمة يبلغ رصيد حسابها في ٢٠٢١/٩/٣٠مبلغ ٦٠٠٠٠جنيه، بألة أخرى يبلغ سعرها ٨٠٠٠٠ جنيه، وأن تدفع منشأة عمر مبلغ ٢٠٠٠٠جنيه نقدًا، والمطلوب تسجيل العملية السابقة وتصوير حـ / الالة.

<u>الحل:</u>

– دفتر يومية منشأة العمر:

منه	لـه	بيـــــــــــان	التاريخ
٨٠٠٠٠		من حـ/ الالة (الجديدة)	٢٠٢١/١٠/١
		إلى مذكورين	
	٦٠٠٠٠	حـ/ الالة (القديمة)	
	٢٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
		(مبادلة ألة قديمة بأخرى جديدة ودفع الفرق نقدًا)	

وفى ضوء ما سبق يصبح حـ/ الالة كما يظهر في دفتر الأستاذ كالتالي:

حـ/ الالة

٦٠٠٠٠	رصيد منقول		٨٠٠٠٠	رصيد مرحل	
٢٠٠٠٠	إلى مذكورين				
٨٠٠٠٠			٨٠٠٠٠		

<u>ويلاحظ ما يلي:</u>

☜حـ/ الالة الجديدة جعل مدينًا بالقيمة السوقية للألة الجديدة.

☜حـ/ الالة القديمة جعلت دائنًا بالقيمة الدفترية.

☜أن القيمة السوقية للألة الجديدة ٨٠٠٠٠جنيه تساوي إجمالي القيمة الدفترية ٦٠٠٠٠جنيه بالإضافة إلى المبلغ المسدد نقدًا ٢٠٠٠٠جنيه

وبالتالي لا يوجد كسب أو خسارة.

☜أن رصيد حـ/ الالة يمثل ثمن السيارة الجديدة أو البديلة (٨٠٠٠٠جنيه)

الحالة الثانية: القيمة الدفترية للأصل القديم أقل من القيمة السوقية للأصل الجديد:

يترتب على هذه الحالة وجود كسب أو ربح رأسمالي بالفرق بين القيمة السوقية البيع والقيمة الدفترية، وتعالج على النحو التالي:

منه	لـه	بيـــــــان	التاريخ
×××		من حـ/ الأصل (الجديد)	.../.../...
	××	إلى مذكورين	
		حـ/ الاصل (القديم) (بالتكلفة الدفترية)	
		حـ/ كسب رأسمالي	
		(مبادلة أصل ثابت وتحقيق كسب رأسمالي)	

مثال: في ١/١١/٢٠٢١م اتفقت منشأة العمر مع منشأة الحسن على استبدال السيارة المملوكة لها والتي قيمتها الدفترية ٨٢٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى حديثة بسعرها ١٢٠٠٠٠جنيه وأن تدفع المنشأة مبلغ ٣٠٠٠٠جنيه نقدًا.

والمطلوب: تسجيل ما سبق فى دفتر يومية منشأة العمر.

دفتر اليومية

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
١٢٠٠٠٠		من حـ/ السيارة (الجديدة)	
		إلى مذكورين:	
	٨٢٠٠٠	حـ/ السيارة (القديمة)	
	٣٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٨٠٠٠	حـ/ كسب رأسمالي	
		استبدال سيارة بأخرى ودفع الفرق نقدًا	

وفى ضوء ما سبق يصبح حـ/ السيارة كما يظهر فى دفتر الأستاذ كالتالي:

حـ/ السيارة

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٨٢٠٠٠	رصيد منقول		١٢٠٠٠٠	رصيد مرحل	
٣٨٠٠٠	إلى مذكورين				
١٢٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠		

ويلاحظ ما يلي:

- ☜ حـ/ السيارة الجديدة جعل مدينًا بالقيمة السوقية للسيارة الجديدة.
- ☜ حـ/ السيارة القديمة جعلت دائنًا بالقيمة الدفترية.
- ☜ أن منشأة عمر قد باعت سيارتها القديمة بمبلغ ٩٠٠٠٠جنيه وهو الفرق بين سعر السيارة الجديدة والمبلغ النقدي الذي سوف تدفعه المنشأة، وبما أن القيمة الدفترية للسيارة القديمة في تاريخ البيع ٨٢٠٠٠جنيه فكأن المنشأة كسبت ٨٠٠٠جنيه.
- ☜ أن رصيد حـ/ السيارة يمثل ثمن السيارة الجديدة أو البديلة (١٢٠٠٠٠ج).

الحالة الثالثة: القيمة الدفترية للأصل القديم أكبر من القيمة السوقية للأصل الجديد:

يترتب على هذه الحالة وجود خسارة رأسمالية بالفرق بين ثمن البيع للأصل الجديد والقيمة الدفترية للأصل القديم، وتعالج على النحو التالي:

منه	لـه	بيــــــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين	.../.../...
××		حـ/ الأصل الجديد (القيمة البيعية)	
×		حـ/ الخسارة الرأسمالية	
	×××	إلى حـ/ الأصل القديم (بالتكلفة الدفترية)	
		(مبادلة أصل ثابت وتحقيق خسارة رأسمالية)	

<u>مثال</u>: بفرض أنه ٢٠٢١/١١/١م اتفقت منشأة العمر مع منشأة الحسن على استبدال السيارة المملوكة لها والتي قيمتها الدفترية ٨٢٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى حديثة بسعرها ١٢٠٠٠٠ جنيه وأن تدفع المنشأة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه نقدًا.

والمطلوب: <u>تسجيل ما سبق في دفتر يومية منشأة العمر.</u>

دفتر اليومية

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
		من مذكورين	١١/١
١٢٠٠٠٠		حـ/ السيارة (الجديدة)	
٢٠٠٠		حـ/ الخسارة الرأسمالية	
		إلى مذكورين:	
	٨٢٠٠٠	حـ/ السيارة (القديمة)	
	٤٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
		استبدال سيارة بأخرى ودفع الفرق نقدًا	

وفى ضوء ما سبق يصبح حـ/ السيارة كما يظهر في دفتر الأستاذ كالتالي:

حـ/ السيارة

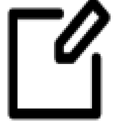
٨٢٠٠٠	رصيد منقول		١٢٠٠٠٠	رصيد مرحل	
٣٨٠٠٠	إلى مذكورين				
١٢٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠		

<u>ويلاحظ ما يلي:</u>

☜ حـ/ السيارة الجديدة جعل مدينًا بالقيمة السوقية للسيارة الجديدة.

☜ حـ/ السيارة القديمة جعلت دائنًا بالقيمة الدفترية.

☜ أن منشأة عمر قد باعت سيارتها القديمة بمبلغ ٨٠٠٠٠جنيه وهو الفرق بين سعر السيارة الجديدة والمبلغ النقدي الذي سوف تدفعه المنشأة، وبما أن القيمة الدفترية للسيارة القديمة في تاريخ البيع ٨٢٠٠٠جنيه فكأن المنشأة خسرت ٢٠٠٠جنيه.



تمارين وأسئلة

تمرين رقم (١)

في	١/١٠/ ٢٠٢١	بدأت منشاة الحسن أعمالها التجارية في صورة مجموعة من الأصول والالتزامات التالية: ٦٠٠٠٠ج آلة، ٢٠٠٠٠ج أثاث، ٣٠٠٠٠ج بضاعة، ٢٥٠٠٠ج مدينون، ٦٠٠٠٠ج الخزينة، ٣٠٠٠٠ج قرض بنك مصر، ١٥٠٠٠ج دائنون، ٨٠٠٠٠ج البنك.
في	١٠/٤	اشترت سيارة نصف نقل بمبلغ ٩٠٠٠٠ج من معرض عثمان حسن دفعت منها ١٠٠٠٠ج نقدًا والباقي على الحساب، وقد دفعت رسوم تسجيل لها بمبلغ ١٠٠٠ج بشيك.
فى	١٠/٥	قامت بتركيب صندوق للسيارة بتكلفة قدرها ٥٠٠٠ج دفعت بشيك.
فى	١٠/٧	سحب صاحب المنشأة مبلغ ١٠٠٠ج من حساب المنشأة الجاري بالبنك.
فى	١٠/٨	اشترت آلة جديدة بمبلغ ٥٠٠٠ج نقدًا ودفعت المصروفات التالية نقدًا: م. نقل الآلة ٦٠٠ج، م. تركيب الآلة ٨٠٠ج
في	١٠/٩	باع صاحب المنشأة قطعة أرض يمتلكها بمبلغ ٩٠٠٠٠ج تم إيداعها الخزينة كزيادة لرأس المال.
فى	١٠/١١	اشترت بضاعة على الحساب من محلات العريس بمبلغ ١٥٠٠٠ج.
فى	١٠/١٧	استبدلت الآلة القديمة بآلة جديدة سعرها ٧٠٠٠٠ج ودفعت مبلغ ٨٠٠٠ج نقدًا.
فى	١٠/٢٠	باعت الأثاث بمبلغ ٢٥٠٠٠ج نقدًا بعد خصم عمولة البيع وقدرها ٥٠٠ج.
فى	١٠/٢٥	سددت القرض المستحق لبنك القاهرة نقدًا.
فى	١٠/٣٠	دفعت نقدًا مبلغ ٢٠٠٠ج صيانة وإصلاح للسيارة المشتراه فى ١٠/٤.

والمطلوب:

أ – تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.

ب– ترحيل ما سبق إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

جـ– تصوير ميزان المراجعة.

تمرين رقم (٢)

في ٢٠٢١/١١/١ قامت منشأة علي عمر باستبدال سيارتها بسيارة أخرى تمتلكها منشأة مصطفى علي، وفيما يلي البيانات الخاصة بهذه الصفقة:

	سيارة منشأة على عمر	سيارة منشأة مصطفى على
القيمة الدفترية	٨٠٠٠٠	٩٦٠٠٠
القيمة السوقية فى تاريخ الاستبدال	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
مبالغ مدفوعة نقدًا	٢٠٠٠٠	–
مبالغ محصلة نقدًا	–	٢٠٠٠٠

والمطلوب: إجراء قيود اليومية في دفاتر منشأة علي عمر ومصطفى علي.

السؤال الاول: الاختيار من متعدد

١- الأصول الثابتة تتضمن:

A	أثاث مشترى بغرض التجارة	B	آلات مستخدمة فى الإنتاج
C	كمبيالة مسحوبة على أحد العملاء	D	لا شيء مما سبق.

٢- الفوائد الخاصة بقروض إنشاء أصل ثابت تعالج:

A	كنفقة تمويلية يحمل على الفترة.	B	كنفقة رأسمالية أثناء إنشاء الأصل.
C	كنفقة إيراداية مؤجلة تستهلك على ٥ سنوات.	D	لا شيء مما سبق.

٣- قامت شركة العمر بشراء سيارة وقد قامت بدفع مبلغ ٣٠٠٠جنيه مقدما، مع دفع ثلاثة أقساط سنوية قيمة كل منها ٢٥٠٠جنيه، ويبلغ السعر النقدي للسيارة ٩٥٠٠جنيه، وبلغت م. نقل ملكية وتسجيل السيارة ٥٠٠جنيه، هنا تكون التكلفة التي يجب أن تسجل بها السيارة:

A	١٠٥٠٠جنيه.	B	١١٠٠٠جنيه.
C	١٠٠٠٠جنيه.	D	لا شيء مما سبق.

المراجع الخاصة بالفصل:

- د. أسامه أحمد جمال هلالي(٢٠١٥). مبادئ المحاسبة المالية- مدخل في القياس المحاسبي، قنا: مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية – مقدمة في القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. مكرم عبدالمسيح باسيلي(٢٠٠٨). مبادئ المحاسبة- رؤية معاصرة- الجزء الأول، المنصورة: المكتبة العصرية.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب(٢٠١٧/٢٠١٨). أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

Jerry, J., WEYGANDT, K., KIESO, P. D., & DONALD, E. (2015). *Accounting Principles, Access Pack Print Component*. John Wiley & Sons.

الفصل السادس

المعالجة المحاسبية للعمليات الإيرادية

<u>الأهداف التعليمية للفصل:</u>

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرًا على استيعاب المعالجة المحاسبية للعمليات الاتية:

- ☜ **عمليات المشتريات سواءً آجلة أو نقدية.**
- ☜ **عمليات المبيعات سواءً آجلة أو نقدية.**
- ☜ **عمليات مردودات المشتريات.**
- ☜ **عمليات مردودات المبيعات.**
- ☜ **الخصم التجاري.**
- ☜ **الخصم النقدي.**
- ☜ **خصم الكمية.**
- ☜ **مصروفات نقل البضاعة.**
- ☜ **مسموحات البضاعة (مسموحات المشتريات، ومسموحات المبيعات).**

مقدمة:



يتمثل الهدف الرئيس لأي مشروع تجاري في تحقيق أقصى ربح ممكن، وتعد العمليات الإيرادية هي جميع العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح، والتي تمثل النشاط الرئيس لأي منشأة تجارية، حيث تقوم هذه المنشآت باستخدام أموالها في شراء البضائع بتكاليف معينة وإعادة بيعها بسعر أعلى من التكلفة، وعن طريق مقارنة الإيرادات بالمصروفات يمكن تحديد الربح الصافي للمشروع.

ومن أجل تحديد صافي الربح يجب أن نتعرف على كل من:

- الإيرادات الإيرادية: والتي يقصد بها عادة قيمة ما يدفعه العملاء مقابل السلع أو الخدمات التي تؤديها لهم المنشأة، وتنتج عن عملية بيع السلعة أو أداء الخدمة، وبجانب هذا النوع من الإيرادات يوجد أنواع أخرى يحصل عليها المشروع نتيجة سياسة إدارية معينة، مثل: الحصول على خصم من الدائنين، والحصول على عائد من هذه الاستثمارات، الحصول على فائدة من إقراض الغير، .....إلخ.

- المصروفات الإيرادية: والتي تعبر عن تضحية مقابل الحصول على عائد، والتضحية تقاس بمجموع المبالغ التي دفعها أو تحملها المشروع فعلا والمؤيدة بالمستندات فى سبيل الحصول على عامل من عوامل الإنتاج اللازمة لتحقيق هدف المشروع، سواء شراء أو إنتاج سلعة وبيعها أو أداء خدمة، والمصروف يؤدي إلى نقص أصل من الأصول مقال الحصول أو احتمال الحصول على عائد معين يؤدي إلى زيادة الإيرادات، فمثلا شراء بضاعة نقدًا يؤدي إلى نقص في حساب الخزينة ولكن مقابل هذا النقص فإنه يحتمل أن تباع البضاعة بسعر أعلى من ثمن شرائها، وبذلك يحصل المشروع على ربح في نهاية الأمر، وهذا يمثل العائد المتوقع من عملية شراء البضاعة، ومعنى ذلك أن هناك علاقة سببية بين النفقة أو المصروف والإيراد، وهذا التفسير يساعدنا على تفهم الفرق

بين طبيعة بنود المصروفات وطبيعة بنود الخسائر، فالخسارة تؤدي أيضًا إلى اختفاء أصل من أصول المنشأة ولكن لا ينتظر معها أن يحصل المشروع على عائد، فمثلا إذا اكتشفت سرقة جزء من النقود الموجودة بخزينة المنشأة، فإن عجز الخزينة أو النقص فيها يمثل بندًا من بنود الخسائر، ولا يمكن اعتبار هذا العجز نوعا من النفقات أو المصروفات، والتفرقة بين النفقات التي يقابلها عائد وبين الخسائر لها أهميتها من وجهة نظر الإدارة، إذ أن على الإدارة مسئولية تلافي الخسائر والرقابة على بنود النفقات بقصد تحقيق الكفاية الإنتاجية، أي الحصول على أكبر عائد أو ربح ممكن، وهذا لا يتأتى إلا إذا عملت الإدارة على تحقيق أكبر إيرادات ممكنة مع أقل نفقات ضرورية.

وسوف نتناول فى هذا الفصل مشكلة تسجيل العمليات الإيرادية، وعلى هذا الأساس سوف نقسم فى هذا الفصل العمليات الإيرادية إلى النحو التالي:

(١) المعالجة المحاسبية لعمليات المشتريات.

(٢) المعالجة المحاسبية لعمليات المبيعات.

(٣) المعالجة المحاسبية لعمليات مردودات المشتريات.

(٤) المعالجة المحاسبية لعمليات مردودات المبيعات.

(٥) الخصم التجاري.

(٦) الخصم النقدي.

(٧) خصم الكمية.

(٨) مصروفات نقل البضاعة.

(٩) مسموحات البضاعة (مسموحات المشتريات، ومسموحات المبيعات).

١/٦ المعالجة المحاسبية لعمليات المشتريات:

يطلق مصطلح المشتريات على البضاعة التي تحصل عليها المنشأة من الموردين سواء نقدًا أو على الحساب بغية إعادة بيعها، وتمثل هذه البضاعة النشاط الرئيس للمنشأة، وتنقسم عمليات المشتريات محاسبيًا الى نوعين هما؛ مشتريات نقدية ومشتريات آجلة، وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل منهم:

١/١/٦ المعالجة المحاسبية لعملية المشتريات النقدية:

وفي هذه الحالة من المشتريات يتم سداد ثمنها فورًا– نقدًا أو بشيكات أو إلكترونيًا – وفي هذه الحالة تعتبر العملية منتهية بالنسبة للمنشأة، حيث يتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيــــــــان	التاريخ
×××		من حـ/ المشتريات	.../.../...
	××	إلى حـ/ الخزينة	
	××	أو حـ/ البنك	
		شراء بضاعة من ...... بموجب الفاتورة رقم ...... وسداد القيمة	

مثال: في ٢٠٢١/١٠/١ اشترت منشأة العمر بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠جنيه من محلات الهدى سدد منها ٢٠٠٠٠جنيه نقدًا والباقي بشيك.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	/١٠/١ ٢٠٢١
		إلى مذكورين:	
	٢٠٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٣٠٠٠٠	حـ/ البنك	
		شراء بضاعة من محلات الهدى وسداد جزء من القيمة نقدًا و الباقي بشيك.	

٢/١/٦ المعالجة المحاسبية لعملية الشراء الاجل:

في هذه الحالة يتم حصول المنشأة على البضاعة من الموردين على الحساب، حيث ترد البضاعة الى المنشأة وتليها الفاتورة من المورد ومن ثم تعتبر فاتورة الشراء والواردة من المورد المستند الذي يثبت عملية الشراء وبموجبه يتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ المشتريات. إلى حـ/ دائنون (اسم المورد). شراء بضاعة الحساب من ...... بموجب الفاتورة رقم	.../.../...

مثال: في ٢٠٢١/١٠/١٥ اشترت منشأة العمر بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠جنيه من محلات الرضا على الحساب بموجب الفاتورة رقم ٢٥٦.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات. إلى حـ/ دائنون (محلات الرضا). شراء بضاعة الحساب من محلات الرضا بموجب الفاتورة رقم ٢٥٦.	/١٠/١٥

– وبفرض أنه ٢٠٢١/١١/١م تم سداد محلات الرضا نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	من حـ/ دائنون (الرضا) إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق لمحلات الرضا نقدًا.	/١١/١

٢/٦ المعالجة المحاسبية لعمليات المبيعات:

يطلق مصطلح المبيعات على البضاعة التي يتم الاستغناء عنها لصالح العملاء سواء نقدًا أو على الحساب بغية تحقيق الربح، وتعد المبيعات المصدر الرئيس لإيرادات المنشأة، ويتم تسجيل المبيعات وفقًا لأسعار البيع المعلنة، وتنقسم المبيعات الى نوعين هما؛ المبيعات النقدية، والمبيعات الآجلة.

٢/٢/٦ مبيعات نقدية:

في هذه الحالة يتم تحصيل ثمن المبيعات فورًا – نقدًا أو بشيكات أو إليكترونيًا – وتعتبر العملية منتهية بالنسبة للمنشأة ولا داع لفتح حساب للعميل واقفاله في نفس التاريخ وانما يجري قيد واحد يجعل فيه حساب الخزينة أو البنك أو كليهما مدينا وحساب المبيعات دائناً. ويتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ الخزينة أو حـ/ البنك. إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ... نقدًا	.../.../...

مثال: في ٢٠٢١/١٠/٥ قامت منشأة العمر ببيع بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه إلى شركة المتحدة نقدًا، بفاتورة رقم ٣٢٥.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ٣٢٥ نقدًا	١٠/٥

٦/٢/١- مبيعات آجلة:

في هذه الحالة تتم عملية البيع على الحساب، حيث ترسل البضاعة المتفق عليها إلى العميل وتتبعها أو ترافقها الفاتورة، ويتم إجراء القيد اللازم لإثبات عملية المبيعات: فيجعل حساب العميل مدينًا وحساب المبيعات دائنًا، وعندما يقوم العميل بالسداد فى تاريخ لاحق، يجعل حساب الخزينة أو البنك أو كليهما مدينًا وحساب العميل دائنًا، ويتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ مدينون (اسم العميل) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ... نقدًا	.../.../...

مثال: في ١٠/١٠ قامت منشأة العمر ببيع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه إلى منشاة الحسن على الحساب بموجب فاتورة رقم ٥٢٥.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من حـ/ مدينون الحسن إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ٣٢٥ نقدًا	١٠/٥

– وبفرض أنه ٢٠٢١/١١/١م تم تحصيل المستحق على منشأة الحسن نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون الحسن تحصيل المستحق على منشأة نقدًا.	١٠/٥

٣/٦ المعالجة المحاسبية لعمليات مردودات المشتريات:

قد تطر المنشأة عند استلام البضاعة وإجراء الفحص إلى رد جزء أو كل البضاعة المشتراه، وذلك إما لوجود عيب أو تلف أو غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، ويسمى هذا الجزء الذي يتم رده "مردودات المشتريات" أو "المردودات الخارجية"، ويتم تحرير سند إرجاع بضاعة للمورد – لأن البضاعة تخرج من المنشأة وترد إلى المورد – الذي بموجبه تسجل عملية المردودات في الدفاتر، وحيث أن طبيعة المشتريات مدينة فإن طبيعة حساب مردودات المشتريات لابد وأن تكون دائنة، ويتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ دائنون (اسم المورد) إلى حـ/ مردودات المشتريات رد بضاعة قيمتها .... بموجب سند الإرجاع	.../.../...

مثال: في ١١/١ قامت منشأة العمر بشراء بضاعة من محلات العدل بمبلغ ٣٥٠٠٠جنيه بموجب فاتورة رقم ٦٢٥ على الحساب.

وفى ١١/٥ قامت منشأة العمر برد جزء من البضاعة قيمته ١٥٠٠جنيهًا، لعدم مطابقته للمواصفات.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون (محلات العدل) شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم ٦٢٥ على الحساب	١١/١
١٥٠٠	١٥٠٠	من حـ/ دائنون (محلات العدل) إلى حـ/ مردودات المشتريات رد بضاعة قيمتها ١٥٠٠جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات	١١/٥

٦/٤ المعالجة المحاسبية لعمليات مـردودات المبيـعات:

قد يطر بعض العملاء إلى رد جزء من البضاعة المباعة إليهم لوجود تلف بها أو لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وفى هذه الحالة يتم تحرير سند ارتجاع بضاعة من العملاء، كما يتم تحرير إشعار خصم بالقيمة يتم إرساله إلى العميل الذي قام برد البضاعة، وتسمى هذه البضاعة "مردودات المبيعات" أو "المردودات الداخلة" لأنها تدخل المخازن عندما ترد من العميل، ويتم إجراء قيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية كما يلي:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ مردود المبيعات إلي حـ/ مدينون (اسم العميل) رد بضاعة من ...موجب إشعار خصم رقم ...	.../.../...

مثال: – في ١٠/١٠ قامت منشأة العمر ببيع بضاعة إلى منشأة الحمد بمبلغ ٤٥٠٠٠جنيه، على الحساب بموجب فاتورة رقم ٦٣٥.

– في ١٥/١٠ ردت إلى المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات كان قد تم بيعها لمنشأة أحمد بموجب إشعار خصم رقم ١٢٥.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر اليومية.

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	من حـ/ مدينون(الحمد) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب إلى منشأة الحمد بموجب فاتورة رقم ٦٣٥.	١٠/١٠
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ مدينون (الحمد) اثبات رد بضاعة من منشأة الحمد بموجب إشعار خصم رقم ١٢٥.	١٠/١٥

٥/٦ الخـصم التجـاري:

يتمثل الخصم التجاري في مقدار التخفيض على قيمة البضاعة الذي يمنحه البائع للمشتري، ويتخذ هذا الإجراء كوسيلة لتنشيط حركة المبيعات وجلب العدد الأكبر من العملاء، ولا يثبت الخصم التجاري فى الدفاتر المحاسبية – طبقًا لما جرى عليه العرف – بل تستقطع قيمة هذا الخصم مباشرة من المبلغ الإجمالي فى الفاتورة، وذلك لأن الخصم التجاري إنما يعبر عن وسيلة يتبعها المنتج أو الموزع لتصريف البضاعة، كما أن القيمة الحقيقية للصفقة هى صافي القيمة المتفق عليها.

مثال: في ٢٠٢١/١١/١ اشترت منشأة العمر بضاعة من محلات المهدي قيمتها وفقًا لقوائم الأسعار المعلنة تبلغ ٥٠٠٠٠جنيه، وقد حصلت المنشأة على بخصم تجاري نسبته ١٠%، بموجب فاتورة رقم ٦٤٠.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر يومية منشأة العمر.

الحـــل

– تمهيد حسابي:

يتم تحديد قيمة العملية وإثباتها بدفاتر منشأة العمر؛ على النحو التالي:

إجمالي قيمة المشتريات = ٥٠٠٠٠ جنيها

الخصم التجاري = ٥٠٠٠٠ × ١٠% = ٥٠٠٠جنيها

صافي قيمة الفاتورة = ٥٠٠٠٠ – ٥٠٠٠ = ٤٥٠٠٠جنيهًا

أو بطريقة مباشرة:

صافي قيمة الفاتورة = ٥٠٠٠٠ × ٩٠% = ٤٥٠٠٠جنيه

حيث أن ٩٠% هي (١٠٠% – الخصم التجاري ١٠%).

– دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون (المهدي) شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ج بخصم تجاري ١٠% بموجب فاتورة رقم ٦٤٠ على الحساب	١١/١

٦/٦ الخصم النقدي:

يترتب على اتباع منشآت الأعمال لسياسة البيع الأجل وجود كثير من التجار الذين لا يلتزمون بسداد ديونهم إلا في نهاية فترة الأجل أي تاريخ الاستحقاق، لذا تلجأ كثير من منشآت الأعمال دائمًا إلى منح عملائها خصم لتعجيل الدفع تشجيعًا لهم على سداد التزاماتهم فورًا أو خلال مدة تقصر عن فترة الأجل، ويسمى هذا الخصم: بالخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع.

١/٦/٦ الخصم المسموح به: (خصم البيع)

وفي هذه الحالة تقوم المنشأة البائعة بمنح عملائها خصمًا نقدي تشجيعًا لهم على سداد ديونهم خلال فترة تقل عن فترة الأجل الممنوحة لهم، ويعد هذا الخصم مصروفًا تمويليًا، ويلاحظ عند معالجة عملية التحصيل من العميل الحالات التالية:

الحالة الأولى: قيام العميل بالسداد خلال فترة الخصم:

في هذه الحالة يستفيد العميل من الخصم، ويتم إجراء القيد المحاسبي التالي لتسجيل هذه العملية:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
		من مذكورين	.../.../...
××		حـ/ الخزينة أو حـ / البنك	
×		حـ / خصم مسموح به	
	×××	إلى حـ/ مدينون (اسم العميل)	
		تحصيل المستحق على العميل.... بعد حصوله على خصم نقدي	

مثال:

في ١/١١ باعت منشأة العمر بضاعة إلى محلات النجدي بمبلغ ٣٠٠٠٠جنيه على الحساب، بخصم نقدي ١٠% إذا تم السداد في موعد غايته ١١/١٥.

في ١١/١٤ قامت منشأة النجدي بسداد المستحق عليه نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر يومية منشأة العمر.

- تمهيد حسابي:

يتم تحديد قيمة العملية وإثباتها بدفاتر منشأة العمر؛ على النحو التالي:

إجمالي قيمة المبيعات = ٣٠٠٠٠ جنيها

الخصم النقدي = ٣٠٠٠٠ × ١٠% = ٣٠٠٠ جنيها

صافي المبلغ المحصل = ٣٠٠٠٠ - ٣٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ جنيهًا

- دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
٣٠٠٠٠		من حـ/ مدينون (النجدي)	١١/١
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب بخصم نقدي ١٠%	
		من مذكورين:	١١/١٤
٢٧٠٠٠		حـ/ الخزينة	
٣٠٠٠		حـ/ خصم مسموح به	
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (النجدي)	
		تحصيل المستحق على منشأة النجدي بعد حصوله على خصم نقدي ١٠%	

ويلاحظ على القيدين السابقين ما يلي:

- تم إثبات المبيعات بإجمالي قيمتها في تاريخ البيع.
- حصل العميل محلات النجدي على الخصم حين قام بالسداد خلال فترة الخصم، وسميَ هذا الخصم خصمًا مسموحًا به.

الحالة الثانية: قيام العميل بالسداد بعد فترة الخصم:

في هذه الحالة لا يستفيد العميل من الخصم، ويتم إجراء القيد المحاسبي التالي لتسجيل هذه العملية:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ الخزينة أو حـ / البنك إلى حـ/ مدينون (اسم العميل) تحصيل المستحق على العميل....	.../.../...

مثال: بفرض أن العميل محلات النجدي قد قامت بالسداد يوم ١١/١٦ فإن عملية التحصيل في دفتر يومية منشأة العمر؛ كما يلي:

– دفتر يومية منشأة العمر:

منه	لـه	بيـــــــان	التاريخ
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من حـ/ مدينون (محلات النجدي) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب إلى محلات النجدي بخصم نقدي ١٠%	١١/١
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (محلات النجدي) تحصيل المستحق على محلات النجدي نقدًا	١١/١٦

☜ ويلاحظ أن العميل محلات النجدي قام بسداد كامل قيمة الفاتورة ولم يحصل على الخصم النقدي، حيث أنه لم يسدد خلال فترة الخصم .

٢/٦/٦- الخصم المكتسب: (خصم الشراء)

وفي هذه الحالة تحصل المنشأة التي قامت بالشراء على خصم نقدي عندما تقوم بسداد ما عليها من ديون للموردين قبل انتهاء فترة الأجل الممنوحة منهم، ويعتبر هذا الخصم ربحًا للمنشأة حيث يمثل انتقاصًا للالتزامات، وعلى هذا يجعل حسابه دائنًا بالقيمة. ويلاحظ عند معالجة عملية السداد للموردين الحالات التالية:

الحالة الأولى: قيام المنشأة بالسداد خلال فترة الخصم:

وفي هذه الحالة تستفيد المنشأة من الخصم، ويتم إجراء القيد المحاسبي التالي لتسجيل هذه العملية:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
×××		من حـ/ الموردين إلى مذكورين	..../..../....
	××	حـ/ الخزينة	
	×	حـ/ خصم مكتسب	
		سداد المستحق للمورد..... بموجب إيصال رقم ... والحصول على خصم نقدي ...%	

مثال: - في ٢٠٢١/١١/١٥ اشترت منشأة العمر بضاعة من محلات حسام بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه على الحساب، بخصم نقدي ٥%، إذا تم السداد خلال٥ أيام.

- في ٢٠٢١/١١/١٩ قامت المنشأة بسداد المستحق عليها لمحلات حسام نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفتر يومية منشأة العمر.

- تمهيد حسابي:

يتم تحديد قيمة العملية وإثباتها بدفاتر منشأة العمر؛ على النحو التالي:

إجمالي قيمة المشتريات = ٤٠٠٠٠ جنيها

الخصم النقدي = ٤٠٠٠٠ × ٥% = ٢٠٠٠ جنيها

صافي المبلغ المسدد = ٤٠٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٣٨٠٠٠ جنيهًا

- دفتر يومية منشأة العمر:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
٤٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١١/١٥
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ الموردين حسام شراء بضاعة على الحساب من محلات حسام بخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال ٥ أيام	
٤٠٠٠٠		من حـ/ الموردين حسام إلى مذكورين	١١/١٩
	٣٨٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٢٠٠٠	حـ/ خصم مكتسب	
		سداد المستحق لمحلات حسام نقدًا	

الحالة الثانية: قيام المنشأة بالسداد بعد فترة الخصم:

وفي هذه الحالة لا تستفيد المنشأة من الخصم، ويتم إجراء القيد المحاسبي التالي لتسجيل هذه العملية:

مدين	دائن	بيــــــــــان	التاريخ
×××	×××	من حـ/ الموردين إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق للمورد.....	..../..../....

مثال: بفرض أن منشأة العمر قامت بالسداد في ٢٥/١١، فإن عملية السداد تسجل في دفتر يومية منشأة العمر بالقيد التالي:

مدين	دائن	بيــــــــــان	التاريخ
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	من حـ/ الموردين إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق للمورد حسام نقدًا	٢٥/١١

☜ ويلاحظ أن منشأة العمر لم تحصل على الخصم حيث أن السداد لم يتم خلال فترة الخصم الممنوحة له.

٦/٦/٣: خصـم الكميــة:

وهو الخصم الذي تلجأ إليه المنشأة لزيادة كمية مبيعاتها، ويعالج على النحو التالي:

٦/٦/٣/١– خصم الكمية على المشتريات:

وهو الخصم الذي تحصل علية المنشأة في حالة شرائها كمية معينة من المشتريات وفقًا لسياسة البائع بغض النظر عن كون المشتريات تمت نقدًا أو على الحساب، والقصد من هذا الخصم هو تشجيع العملاء على شراء كميات أكبر من البضائع، وهذا الخصم يعد إيرادًا بالنسبة للمشتري، لذلك يعالج وفقًا للقيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	بيــــــــــان	التاريخ
××	××	من حـ/ الموردين شركة الإخلاص إلى حـ/ خصم الكمية الحصول على خصم كمية	.../.../...

مثال: في ٢٠٢١/١١/١٥مقامت منشأة الحسين بشراء بضاعة من محلات المصطفى بمبلغ ٥٠٠٠٠ على حساب، ظل اتفاق مؤداه الحصول على خصم كمية بمعدل ١٠% على جميع المشتريات التي تزيد على ٣٠٠٠٠جنية، وقد قامت المنشأة بسداد المستحق عليها في ٢٠٢١/١١/٢٠ وحصلت على الخصم.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفاتر منشأة الحسين.

الحل:

تمهيد حسابي:

إجمالي قيمة المشتريات = ٥٠٠٠٠ جنيهًا

– خصم الكمية = ١٠×٢٠٠٠٠% = ٢٠٠٠ جنيهًا

صافي المبلغ المسدد= ٥٠٠٠٠–٢٠٠٠ = ٤٨٠٠٠ جنيهًا

– دفتر يومية منشأة الحسين:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الموردين (محلات المصطفى) شراء بضاعة على الحساب من محلات المصطفى	١١/١٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حـ/ الموردين (محلات المصطفى) إلى حـ/ خصم الكمية الحصول على خصم كمية	١١/٢٠
٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	من حـ/ الموردين (محلات المصطفى) إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق لمحلات المصطفى نقدًا	

٢/٣/٦/٦ خصم الكمية على المبيعات:

وهو الخصم الذي تمنحه المنشأة للمشتري لتشجيعه على شراء كميات كبيرة خلال فترة محددة، ويعتبر هذا الخصم تخفيضًا فى الإيراد بالنسبة للبائع، لذلك

يكون حساب الخصم مدينًا ويجري القيد التالي:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
××		من حـ/ خصم الكمية	.../.../...
	××	إلى حـ/ مدينون	
		منح خصم كمية	

مثال: استخدام بيانات المثال السابق.

والمطلوب: تسجيل العملية السابقة في دفاتر منشأة المصطفى.

– دفتر يومية منشأة المصطفى:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠٠		من حـ/ مدينون (الحسين)	١١/١٥
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		اثبات بيع بضاعة على الحساب من منشأة الحسين	
٢٠٠٠		من حـ/ خصم الكمية	١١/٢٠
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (الحسين)	
		منح خصم كمية	
٤٨٠٠٠		من حـ/ الخزينة	
	٤٨٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (الحسين)	
		تحصيل المستحق على منشأة الحسين نقدًا	

٧/٦ مصروفات نقل البضاعة:

١/٧/٦مصروفات الشراء:

تشتمل تكلفة شراء البضاعة على جميع المبالغ التي صرفتها المنشأة للحصول على البضاعة حتى تصبح صالحة للإتجار فيها، ومن ثم فإن تكلفة المشتريات تتضمن بالإضافة إلى تكلفة الشراء الواردة بالفاتورة تكاليف نقل المشتريات، تكلفة الشحن والتأمين، عمولة وكلاء الشراء، والرسوم الجمركية على المشتريات.

لذلك عند التسجيل لمصروفات نقل المشتريات فى دفاتر المشتري يجب أن

نفرق بين حالتين:

١- حالة التسليم محل البائع: أى أن المشتري هو الذي يتحمل مصروفات الشراء وهنا نفرق بين:

- إذا دفعها المشتري: يفتح حساب لكل مصروف يجعل مدينًا بالمبلغ ويجعل حساب الخزينة أو مقدم الخدمة دائنًا.
- إذا دفعها البائع: يفتح حساب مستقل لكل نوع من أنواع المصروفات يجعل مدينًا بالمبلغ ويجعل حساب البائع (الدائنون) دائنًا به.

٢- حالة التسليم محل المشتري: أى أن البائع هو الذي يتحمل مصروفات الشراء وهنا نفرق بين:

- إذا دفعها المشتري: يجعل حـ/ البائع (الدائنين) مدينًا، وحـ/ الخزينة دائنًا.
- إذا دفعها البائع: لا يذكر شيء فى دفاتر المشتري.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة الحسن بأسوان خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١:

في ١٠/١٥ اشترت بضاعة من شركة التوحيد ومحلها أسيوط بمبلغ ٦٠٠٠٠جنيه نقدًا، وكانت الشروط تسليم البضاعة محل شركة التوحيد وقد دفعت المنشأة المصروفات التالية:

- ١٠٠٠ جنيه مصاريف نقل.
- ٦٠٠جنيه عمولة وكلاء الشراء.

في ١٠/٢٠ اشترت بضاعة من منشأة الرضا بمبلغ ٥٠٠٠٠جنيه على الحساب، وقد كانت الشروط تسليم البضاعة محل منشأة الرضا، وقد دفعت المنشأة مبلغ ٣٠٠جنيه مصاريف نقل البضاعة.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة الحسن.

الحل:

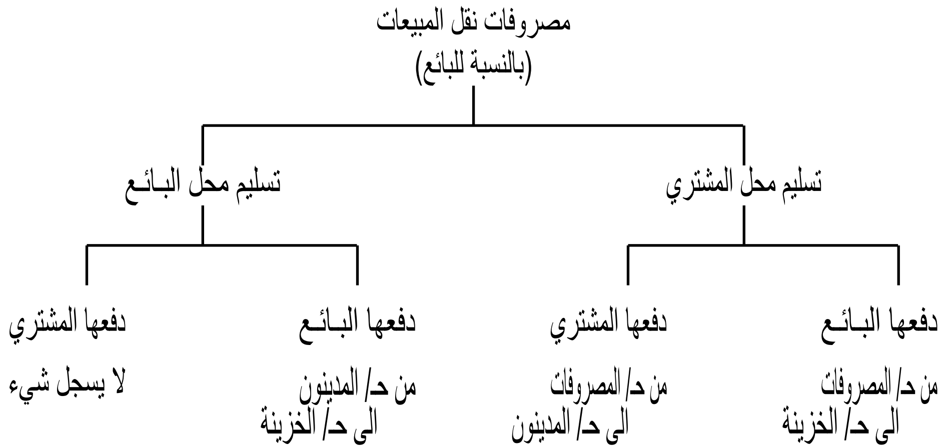
مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٦٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١٠/١٥
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		شراء بضاعة نقدًا	
		من مذكورين:	١٠/١٥
١٠٠٠		حـ/ م. نقل المشتريات	
٦٠٠		حـ/ عمولة وكلاء الشراء	
	١٦٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع مصروفات الشراء نقدًا	
٥٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١٠/٢٠
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ دائنون (منشأة الرضا)	
٣٠٠		من حـ/ دائنون (منشأة الرضا)	١٠/٢٠
	٣٠٠	إلى حـ/ الخزينة	

٢/٧/٦ مصروفات البيع:

يقصد بها مجموعة المصروفات التي تدفعها المنشأة بقصد بيع وتوزيع البضاعة ويطلق عليها مصاريف البيع والتوزيع وتشتمل على :

- عمولة وكلاء البيع.
- الإعلان والدعاية.
- مصاريف اللف والحزم.
- نفقات التخزين.
- إيجار معارض البيع.
- مصاريف نقل البضاعة المباعة.

ويمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لمصروفات نقل المبيعات فى دفاتر المنشأة (البائع) كما في الشكل رقم (٦/١):



شكل رقم (٦/١)

ملخص مصروفات نقل المبيعات

المصدر: (د. أسامه أحمد جمال، ٢٠١٥، ص ٢٦٨)

<u>مثــال:</u>

فيما يلي بعض عمليات بيع البضاعة والتي تمت فى منشأة العمري خلال شهر مارس ٢٠٢١م:

في ٣/٥ باعت بضاعة إلى شركة الرحمة بمبلغ ١٥٠٠٠جنيه نقدًا وكانت الشروط تسليم البضاعة محل البائع، وقد دفعت المنشأة مبلغ ٥٠٠ جنيه نقدًا مصاريف نقل البضاعة.

في ٣/٧ باعت بضاعة إلى محلات محمد بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه على الحساب.

فى ٣/٨ دفعت مصروفات نقل بضاعة محلات محمد بمبلغ ٧٥٠جنيه نقدًا.

فى ٣/١٥ باعت بضاعة إلى محلات الرشيدي بمبلغ ٢٥٠٠٠جنيه تسليم محل المشتري وقد دفعت محلات الرشيدي مصروفات نقل المبيعات ٦٠٠جنيه نقدًا.

***والمطلوب*: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة العمري.**

الحل: دفتر يومية منشأة العمري

مدين	دائن	بيــــــــان	التاريخ
١٥٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٣/٥
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدًا	
٥٠٠		من حـ/ مدينون (شركة الرحمة)	٣/٥
	٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع مصروفات نيابة عن المشتري	
٢٠٠٠٠		من حـ/ مدينون (محلات محمد)	٣/٧
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٧٥٠		من حـ/ م. نقل البضاعة	٣/٨
	٧٥٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع مصروفات النقل نقدًا	
٢٥٠٠٠		من حـ/ مدينون (الرشيدي)	٣/١٥
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٦٠٠		من حـ/ م. نقل المبيعات	٣/١٥
	٦٠٠	إلى حـ/ مدينون (الرشيدي)	
		إثبات مصروفات نقل المبيعات	

٦/٨ مسموحات البضاعة:

٦/٨/١ مسموحات المشتريات:

في بعض الاحيان تجد المنشأة عند شرائها للبضاعة أن بها بعض العيوب أو التلف أو أنها مخالفة للمواصفات المتفق عليها، وفي هذه الحالة قد يتم الاتفاق مع البائع على أن يتنازل عن مبلغ كمسموحات مشتريات ويعتبر ذلك إيراد بالنسبة للمنشاة، ويتم معالجتها وفقًا للحالات الاتية:

١) إذا كانت المشتريات على الحساب: هنا يجعل حـ/ الدائنين مدينًا وحـ/ مسموحات المشتريات دائنًا.

٢) إذا كانت المشتريات قد سددت قيمتها: يجعل حـ/ الخزينة أو البنك مدينًا

وحـ/ مسموحات المشتريات دائنًا، أما إذا لم يسدد البائع (الدائنين) قيمة المسموحات فإن المنشأة تجعل حسابه مدينًا بذلك، وأيضًا حـ/ مسموحات المشتريات دائنًا.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة النور خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١م والخاصة بعمليات الشراء:

في ١١/١ اشترت بضاعة من محلات الربيع بمبلغ ٥٠٠٠جنيه نقدًا، تسليم محل المشتري ودفعت محلات الربيع مبلغ ٥٠جنيه نقدًا مصروفات نقل البضاعة.

في ١١/٥ اشترت بضاعة من شركة الحسيني بمبلغ ١٣٠٠٠جنيه على الحساب تسليم محل البائع ودفعت شركة الحسيني مصروفات نقل البضاعة بمبلغ ١٥٠جنيه نقدًا.

فى ١١/٧ وجدت أن ما قيمته ٢٠٠٠جنيه من البضاعة المشتراه من شركة الحسيني غير مطابقة للمواصفات وقد وافقت الشركة على السماح بمبلغ ٥٠٠جنيه مقابل عدم رد البضاعة.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

الحل: دفتر يومية منشأة النور

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١١/١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		شراء بضاعة نقدًا	
١٣٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١١/٥
	١٣٠٠٠	إلى حـ/ دائنون (الحسيني)	
		شراء بضاعة على الحساب	
١٥٠		من حـ/ م. نقل البضاعة	١١/٥
	١٥٠	إلى حـ/ دائنون (الحسيني)	
٥٠٠		من حـ/ دائنون (الحسيني)	١١/٧
	٥٠٠	إلى حـ/ مسموحات المشتريات	

٢/٨/٦ مسموحات المبيعات:

تتمثل مسموحات المبيعات في المبالغ التي يتنازل عنها البائع للمشتري مقابل عدم رد بضاعة التي بها عيوب أو تلف جزئي أو غير مطابقة للمواصفات، ويكون لمسموحات المبيعات نفس الأثر الخاص بمردودات المبيعات فيما يختص بتخفيض قيمة المبيعات، وأنه لأجل توفير معلومات مفيدة لصاحب المنشأة وإدارة المنشأة يتم فتح حساب مستقل يسمى حساب مسموحات المبيعات وهو حساب عكس المبيعات ويكون القيد المحاسبي الخاص به كالتالي:

الحالة الاولى: إذا كانت البضاعة مباعة نقدًا: هنا يجعل حـ/ مسموحات المبيعات مدينًا وحـ/ الخزينة دائنًا.

الحالة الثانية: إذا كانت البضاعة مباعة على الحساب: هنا يجعل حـ/ مسموحات المبيعات مدينًا وحـ/ المدينون دائنًا.

مثـال: فيما يلي العمليات التي تمت بمنشأة الأمل خلال شهر يناير ٢٠٢١:

في ١/١ باعت بضاعة إلى محلات السمري بمبلغ ٣٠٠٠جنيه ودفعت مصاريف نقل البضاعة مبلغ ٣٠جنيه نقدًا.

في ١/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠جنيه إلى محلات السكري نصفها نقدًا والباقي بكمبيالة تستحق بعد ٣ شهور.

فى ١/٨ ردت محلات السمري بضاعة المنشأة قيمتها ٣٠٠جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١/١٠ باعت بضاعة إلى محلات العسيلي بمبلغ ٣٥٠٠جنيه تسليم محل المشتري ودفعت المنشأة م. نقل البضاعة ٥٠جنيه نقدًا.

فى ١/١٥ تنازلت المنشأة عن مبلغ ٢٠٠جنيه لمحلات العسيلي مقابل عدم رد بضاعة قيمتها ١٠٠٠جنيه غير مطابقة للمواصفات.

في ١/٢٠ سددت محلات السمري المستحق عليها بشيك.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

الحل:

دفتر اليومية

المبلغ		بيـــــان	التاريخ
مدين	دائن		
٣٠٠٠		من حـ/ مدينون (السمري)	١/١
	٣٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٣٠		من حـ/ م. نقل المبيعات	١/١
	٣٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع م. نقل المبيعات نقدًا	
		من مذكورين:	١/٥
٢٥٠٠		حـ/ الخزينة	
٢٥٠٠		حـ/ أ. ق.	
	٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدًا وبكمبيالة	
٣٠٠		من حـ/ مردودات المبيعات	١/٨
	٣٠٠	إلى حـ/ مدينون (السمري)	
		مردودات بضاعة غير مطابقة	
٣٥٠٠		من حـ/ مدينون (العسيلي)	١/١٠
	٣٥٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٥٠		من حـ/ م. نقل المبيعات	١/١٠
	٥٠	إلى حـ/ الخزينة	
		دفع المصروفات نقدًا	
٢٠٠		من حـ/ مسموحات المبيعات	١/١٥
	٢٠٠	إلى حـ/ مدينون العسيلي	
		قيمة مسموحات المبيعات	
٢٧٠٠		من حـ/ البنك	١/٢٠
	٢٧٠٠	إلى حـ/ مدينون (السمري)	

أسئلة وتمارين

السؤال الأول : أختر (T) اذا كانت الاجابة صحيحة و (F) إذا كانت الاجابة خاطئة:

١. يجعل حساب المشتريات مدينا وحساب المورد دائناً في حالة المشتريات النقدية.
٢. يجعل حساب المورد مدينا وحساب المشتريات دائناً عند سداد المنشأة لقيمة البضاعة المشتراه.
٣. يجعل حساب العميل مدينا وحساب البضاعة دائناً في حالة البيع الآجل.
٤. عند تحصيل قيمة البضاعة المباعة يجعل حساب النقدية مديناً وحساب البضاعة المباعة دائناً.
٥. في حالة رد بضاعة مشتراة الى المورد يجعل حساب المورد مديناً وحساب المشتريات دائناً.
٦. في حالة رد العميل بضاعة مباعة الى المنشأة يجعل حساب العميل مديناً وحساب مردودات المبيعات دائناً.
٧. يطلق على مردودات المشتريات مردودات داخله في حين يطلق على مردودات المبيعات مردودات خارجة.
٨. تحمل جميع مصروفات نقل البضاعة سواء كانت بضاعة مشتراه أو بضاعة مباعه على قائمة الدخل.
٩. يظهر الخصم التجاري في قيد اليومية بدفتر اليومية في حين يظهر خصم الكمية في الفاتورة مطروحاً من قيمة البضاعة.
١٠. يعتمد طريقة معالجة الخصم النقدي على ما إذا كان الخصم مرتبط بشراء بضاعة أم ببيع بضاعة.

السؤال الثاني : الاختيار من متعدد

١. في ٢٠٢٠/١/١ اشترى أكرم بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه من محلات النجاح نقدا، فإن الطرف الدائن من قيد اليومية لهذه العملية في دفاتر أكرم هو:

A	١٠٠٠٠حـ/ الخزينة	B	١٠٠٠٠حـ/ المورد محلات النجاح
C	١٠٠٠٠حـ/ المشتريات	D	١٠٠٠٠حـ/ المبيعات

٢. في ٢٠٢٠/١/٥قام أكرم ببيع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ج الى منشأة الأمل على الحساب، فإن الطرف الدائن من قيد اليومية لهذه العملية في دفاتر أكرم هو:

A	٢٠٠٠حـ/ الخزينة	B	٢٠٠٠حـ/ العميل منشأة الأمل
C	٢٠٠٠حـ/ المشتريات	D	٢٠٠٠حـ/ المبيعات

٣. في ٢٠٢٠/١/١٠باع أكرم بضاعة الى مصطفى بمبلغ ١٠٠٠٠ج بخصم ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع وقد تم سداد القيمة في يوم ٢٠٢٠/١/١٥م فإن الطرف الدائن من قيد اليومية لعملية السداد هو:

A	١٠٠٠٠حـ/ الخزينة	B	٩٥٠٠حـ/ العميل مصطفى
C	١٠٠٠٠حـ/ العميل مصطفى	D	٩٥٠٠حـ/ الخزينة

٤. في ٢٠٢٠/١/١٥بفرض أن العميل منشأة الأمل والمدين بمبلغ ٢٠٠٠ج ثمن بضاعة اشتراها، وقد اشهر إفلاسه ولم تكف أمواله عند الإفلاس إلا للوفاء بربع ما عليه، وقد وصل المنشأة شيك بالمبلغ بتاريخ ١٥يناير ٢٠٢٠ فإن الطرف الدائن من قيد اليومية لهذه العملية هو:

A	٢٠٠٠حـ/ الخزينة	B	١٥٠٠حـ/ العميل الامل
C	١٥٠٠حـ/ الخزينة	D	٢٠٠٠حـ/ العميل الامل

٥.في ٢٠٢٠/١/٢٠قام أكرم بشراء بضاعة من مصطفى بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه على الحساب، وفي ١/٢٢قام أكرم برد جزء من البضاعة قيمتها ٣٠٠٠ج لعدم مطابقتها للمواصفات، فإن الطرف الدائن من قيد اليومية الخاص برد البضاعة هو:

A	٣٠٠٠حـ/ الخزينة	B	٣٠٠٠حـ/ مردودات المشتريات
C	٣٠٠٠حـ/ المورد مصطفى	D	٣٠٠٠حـ/ المشتريات

٦. في ٢٠٢٠/١/٣٠قام أكرم ببيع بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠جنيه إلى محلات الهدى على الحساب، ودفع مصروفات نقل المبيعات ٣٠٠ ج علمًا بأن التسليم محل البائع فإن الطرف الدائن من قيد اليومية الخاص بسداد مصاريف النقل هو:

A	٣٠٠حـ/ الخزينة	B	٣٠٠حـ/ العميل محلات الهدى
C	٣٠٠حـ/ مصروفات نقل المبيعات	D	٣٠٠حـ/ المبيعات

تمرين رقم (١)

تمنح منشأة المهندس خصم للكمية على مبيعاتها لعملائها خلال بالشروط التالية:

٣% على الـ ٥٠٠٠ وحدة أولى.

٥% على الـ ٧٥٠٠ وحدة التالية.

٨% على الـ ١٠٠٠٠ وحدة التالية.

١٠% على ما يزيد عن ١٥٠٠٠٠ وحدة.

ومبيعاتها إلى محلات الحسن خلال عام ٢٠٢١ بلغت ٣٠٠٠٠ وحدة وسعر الوحدة ٦ جنيه.

***والمطلوب*: تحديد قيمة الخصم وإثباته في دفاتر كل من منشأة المهندس ومنشأة الحسين.**

تمرين رقم (٢)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة المهدي خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١:

في ١٠/١ باعت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠جنيه نقدًا إلى الحسن بخصم تجاري ٥%.

في ١٠/٣ باعت بضاعة بمبلغ ٩٠٠٠٠جنيه إلى محلات النور نصفها نقدًا والباقي على الحساب بخصم ١٠% لمدة ١٥ يوم، وقد دفعت مبلغ ١٠٠٠ جنيه نقل البضاعة علما بأن شروط التسجيل محل المشتري.

في ١٠/٩ باعت بضاعة إلى محلات الفرج بمبلغ ٦٠٠٠٠جنيه بخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال عشرة أيام.

في ١٠/١٢ رد الحسن بضاعة غير مطابقة للمواصفات بمبلغ ٢٠٠٠جنيه.

في ١٠/١٥ تنازلت المنشأة عن مبلغ ٩٠٠جنيه لمحلات الفرج مقابل عدم رد بضاعة بها عيوب فنية.

في ١٠/١٦ حصَّلت المستحق على محلات النور بشيك.

في ١٠/١٨ منحت منشأة المهندس خصم كمية عن مشترياتها خلال الشهرين السابقين قيمته ٩٠٠جنيه نقدًا.

في ١٠/٢٥ سددت محلات الفرج المستحق عليها نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية لمنشأة المهدي وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

تمرين رقم (٢)

فيما يلي العمليات التي تمت فى محلات حسن للحلويات خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١:

في ١٠/١ اشترى بضاعة قيمتها ١٠٠٠٠جنيه ودفع القيمة نقدًا.

في ١٠/٢ باع بضاعة قيمتها ٢٥٠٠٠جنيه وحصل القيمة نقدًا.

في ١٠/٣ اشترى أثاث جديد قيمته ٨٠٠٠جنيه ودفع القيمة بشيك على البنك.

في ١٠/٤ دفع المصروفات التالية نقدًا:
٥٠٠٠ج إيجار، ٣٠٠٠ج أجور عمال، ٢٠٠٠ج مياه وكهرباء.

في ١٠/٥ حصل إيراد استثمار قيمته ٥٠٠٠جنيه بشيك على البنك.

في ١٠/٦ باع بضاعة قيمتها ١٥٠٠٠ج وحصل القيمة بشيك على البنك.

في ١٠/٧ دفع صاحب المحل مصروفات حفل عيد ميلاد ابنه وقيمتها ٥٠٠٠ج نقدًا من خزينة المحل.

في ١٠/٨ باع بضاعة قيمتها ٢٠٠٠٠جنيه وحصل نصف القيمة نقدًا والباقي بشيك.

في ١٠/١٠ باع بضاعة قيمتها ٥٠٠٠جنيه إلى محلات يوسف على الحساب.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم فى دفتر يومية محلات مهاب باشا.

٢- الترحيل إلى حسابات الأستاذ وترصيدها.

٣- إعداد ميزان المراجعة.

المراجع الخاصة بالفصل:

- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية– مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. حلمي محمود نمر، المدخل فى المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- د. عبد الباسط رضوان، أصول المحاسبة – أساسيات وتطبيقات، بدون ناشر، ٢٠٠٢م.
- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية – مقدمة في القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. محمد حسن عبد العظيم، ود. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، ود. منصور حامد محمود، أصول المحاسبة المالية، مكتبة المحاسب، القاهرة، ٢٠١٢/٢٠١٣.
- د. محمد سامي راضي، أساسيات المحاسبة(المعادلة المحاسبية، النظام المحاسبي، الدورة المحاسبية، التسويات، المحاسبة عن العمليات النقدية، المدينون، المخزون، الاصول الثابتة)، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي،٢٠١٢م.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.

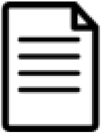
الفصل السابع

المعالجة المحاسبية للتعاملات بالأوراق التجارية

<u>الأهداف التعليمية للفصل:</u>

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرًا على استيعاب:

- **ماهية الأوراق التجارية وأنوعها.**
- **كيفية التعامل مع البنوك.**
- **كيفية معالجة العمليات المرتبطة بالكمبيالات.**
- **كيفية معالجة العمليات المرتبطة بالسند الاذني**



مقدمة:

يطلق اصطلاح الأوراق التجارية على مجموعة من وسائل الدفع، وهي بمثابة أوراق ذات أركان معينة وغير معلقة على شرط. وفي هذه الأوراق يتعهد المدين أو يقبل دفع مبلغ الدين عند الاطلاع أو عند الطلب في موعد محدد في الورقة، ويكون تعهد المدين للدائن نفسه أو لأى شخص آخر تكون الورقة التجارية في حيازته في تاريخ الاستحقاق، وللأوراق التجارية خصائص أهمها:

أ – شمول الورقة على مبلغ من النقود وتاريخ التحرير، وتاريخ الاستحقاق، محل الالتزام، توقيعات.

ب– قابليتها للتداول بالتظهير.

جـ– سهولة تحويلها فورًا إلى نقود بخصمها لدى البنك أو استعمالها فى تسوية الديون.

وتُعرف الورقة التجارية على انها ورقة مكتوبة وفق شكل محدد بموجب القانون يتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود ويستحق الاداء بمجرد الاطلاع، وفي اجل محدد وقابل للتداول بالطرق التجارية ويقبله القانون كأداة للوفاء يقوم مقام النقود.

أنواع الأوراق التجارية:

قد تكون الأوراق التجارية شيك، أو كمبيالة، أو سند أذني. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منهم:

- **الشيك: وهو أمر كتابي غير مشروط من شخص له حساب جاري في بنك معين يطلب فيه من البنك المذكور بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغ معين من المال أو لأمره هو او لحامله.**
- **الكمبيالة: وهي أمر كتابي غير معلق على شرط موجه من شخص الدائن إلى**

شخص آخر (المدين) بأن يدفع مبلغاً معيناً في تاريخ محدد أو عند الطلب، وذلك لشخص معين أو لحامله. ومن هذا التعريف يتضح ان أطراف الكمبيالة ثلاثة هم: الساحب (الدائن.) والمسحوب عليه (المدين)، والمستفيد وقد يكون شخص آخر أو الساحب نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن الكمبيالة تعتبر ورقة تجارية بطبيعتها وتخضع لأحكام القانون التجاري بصرف النظر عن أشخاص المتعاملين فيها سواء كانوا تجارًا من عدمه وتعكس أهمية ذكر مقابل الوفاء في اثبات عدم صورية العملية موضع التعامل، وتأخذ الكمبيالة الشكل التالي:

إلى السيد/	--	
ادفعوا إلى/	--------------------------	أو لأمر
مبلغا وقدره/	--------------------------	بتاريخ: / /
وذلك قيمة/	--	
تحريرا في: / /		الساحب

شكل رقم (١/٧)

صورة عامة لشكل الكمبيالة

-<u>السند الأذني:</u> هو تعهد مكتوب بين المدين (المتعهد) لدائنه (المتعهد له) بدفع مبلغ محدد فى تاريخ معين، وهو تعهد كتابي غير معلق على شرط ومن هذا التعريف يتضح ان اشخاص السند الأذني اثنان هما : محرر السند (أو المسحوب عليه) وهو المتعهد بالدفع. والدائن (او المستفيد) وهو الذى يحرر السند لصالحه.

ويختلف السند الأذني عن الكمبيالة في انه ليس امرا صادرا من الساحب يجب ان يقبله المسحوب عليه، انما هو تعهد من المدين لمصلحة الدائن،

ويأخذ السند أساسًا الشكل التالي:

أتعهد/	---		
بسداد مبلغ وقدره/	------------------------	في تاريخ:	/ /
وذلك قيمة/	---		
تحريرا في:	/ /	المتعهد	

شكل رقم (٧/٢)

صورة عامة للسند الاذني

وإذا استخدمت الكمبيالة أو السند الإذني فى تحصيل الديون تعتبر أوراق قبض ويرمز لها بـ [أ. ق] وتعتبر من أصول المشروع المتداولة بالميزانية، أما إذا استخدمت فى سداد الالتزامات فإنها تعتبر أوراق دفع ويرمز لها بـ [أ. د]، وتعتبر من الالتزامات المتداولة بالميزانية.

وبعبارة أخرى إذا كان المشروع له حق طرف الغير أو دائن للغير، تعتبر الكمبيالة أو السند الإذني أوراق قبض، وإذا كان المشروع عليه التزام للغير أو مدين للغير، فتعتبر الكمبيالة أو السند الأذني أوراق دفع.

مراحل الأوراق التجارية :

وتبدأ أوراق القبض أو أوراق الدفع بنشأة الدين أو الالتزام نتيجة البيع أو الشراء، وتمر بمراحل متعددة هى:

أولاً: نشأة الدين (بالبيع أو الشراء).

ثانيًا: التصرف فى الأوراق التجارية.

- التحصيل أو السداد بواسطة المشروع أو عن طريق البنك.
- خصم الأوراق التجارية للحصول على قيمتها.
- تحويل أو تظهير الكمبيالة لسداد الالتزام على المشروع.

ثالثًا: رفض السداد وتجديدها.

١/٧ الشيكات: (*التعامل مع البنوك*)

جرت العادة ألا يحتفظ التاجر فى خزينة المنشأة بأية مبالغ تزيد عن حاجة عملياتها الجارية، وما زاد عن ذلك يودع فى أحد البنوك التجارية إما على هيئة حساب جاري تسحب منه المنشأة فى أى وقت تشاء، أو يودعها فى فترة محدودة إذا كانت المنشأة لن تحتاج إليها خلال هذه الفترة وتحصل مقابل ذلك على فائدة.

وسوف نحاول فيما يلي التعرف على أهم العمليات التي تتم بين المنشأة والبنك والأكثر شيوعًا وهى:

أولاً: حساب البنك – الجاري.

ثانيًا: حساب البنك – إيداع.

ثالثًا: حساب البنك – اعتماد.

وفيما يلي سوف نتناول هذه الحسابات بشيء من التفصيل.

١/١/٧: حساب البنك – جاري:

وهى عبارة عن حساب يفتح لدى البنك تودع به أموالها حيث يمكنها السحب منه فى حدود ما تم إيداعه، والإضافة إليه فى أى وقت وبدون حد أقصى، وقبل التعرف على المعالجة المحاسبية للعمليات التي ترتبط بالحساب الجاري نود إلقاء النظر على أهم المستندات التي تعزز معاملات المنشأة مع البنك وهى:

(أ) قسيمة الإيداع:

وتستخدم عند إيداع أي مبالغ بالبنك حيث تثبت بها تفاصيل المبلغ المودع وعادة يعطي البنك المنشأة إيصالاً يفيد الإيداع أو صورة من قسيمة الإيداع.

(ب) الشـــيك:

يعرف الشيك بأنه أمر غير معلق على شرط من شخص له حساب جاري لدى البنك بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو لحامله ويأخذ هذا الشكل:

التاريخ: / / رقم -------------------	التاريخ: / /
السيد/ اسم صاحب الشيك رقم الحساب/	رقم/
ادفعوا لأمر/------------------------ أو لحامله	لأمر
مبلغ: -- فقط لا غير؛	مبلغ/
قرش جنيه توقيع الساحب	
	كعب الشيك

شكل رقم (٣/٧)

صورة الشيك

من الشكل السابق يتضح أن هناك ثلاثة أطراف للشيك هى:

- **الساحب: وهو الذي يحرر الشيك وله حساب جاري لدى البنك.**
- **المسحوب عليه: وهو البنك الذي يدفع قيمة الشيك لأنه به الحساب الجاري لمحرر الشيك.**
- **المستفيد: وهو الشخص الذي يحرر الشيك لصالحه وقد يكون الساحب هو المستفيد فى ذلك الوقت.**

(ج) الإشعار الدائن أو إشعار الإضافة:

وهو عبارة عن مستند يرسله البنك للمنشأة لإفادتها بإضافة مبلغ لحسابها كتحصيل كمبيالة أو شيك أو فوائد لصالحها.

(د) الإشعار المدين أو إشعار الخصم:

وهو عبارة عن مستند يرسله البنك للمنشأة لإفادتها بخصم مبالغ من حسابها كدفع الكمبيالات نيابة عنها وتحميلها بمصروفات البنك.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن العمليات التي يمكن أن تتم فى الحساب الجاري تتمثل فيما يلي:

١/١/١/٧ :الإيــداع:

عند الإيداع في الحساب الجاري للمنشأة بالبنك يمكن استخدام عدة طرق من أهمها الإيداع النقدي أو الإيداع فى صورة شيكات مسحوبة على الغير لصالح المنشأة.

(أ) الإيداع النقدي: عند الإيداع النقدي يجعل حساب البنك – جاري مدينًا، وحساب الطرف الذى أعطى هذا المبلغ دائنًا.

مثال: فيما يلي العمليات التي تمت فى منشأة الزهور:

في ١/١ تم سحب مبلغ ٥٠٠٠جنيه من الخزينة وإيداعها الحساب الجاري ببنك مصر.

في ١/٥ باع صاحب المنشأة سيارته الخاصة بمبلغ ٧٠٠٠جنيه أودعها الحساب الجاري للمنشأة ببنك مصر كزيادة لرأس المال.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠		من حـ/ البنك – جاري[١]	
	٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		إيداعات نقدية بالحساب الجاري	
٧٠٠٠		من حـ/ البنك – جاري	
	٧٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		إيداع زيادة رأس المال بالبنك	

(ب) *الإيداع بالشيكات*: يمكن للمنشأة استلام شيكات من الغير سدادًا لما هو مستحق عليهم للمنشأة، وعلى الرغم من اختلاف المعالجة المحاسبية لهذه

(١) جرت العادة على تسمية حـ/ البنك – جاري فى دفاتر المنشأة حـ/ البنك فقط وهو ما سوف نتبعه فى الصفحات القادمة.

الشيكات من منشأة لأخرى، إلا أن أكثر الطرق شيوعا فى الفكر المحاسبي هى:

(١) طريقة معاملة الشيكات كنقدية.

(٢) طريقة توسيط حساب شيكات واردة.

(٣) طريقة توسيط حساب شيكات تحت التحصيل.

<u>(١) طريقة إثبات هذه الشيكات كنقدية:</u>

وفيها يتم إيداع الشيكات الواردة في الخزينة بمجرد استلامها في المنشأة أي تعامل معاملة النقدية المحصلة، ثم يقوم المنشأة بإرسال هذه الشيكات الى البنك لتحصيلها وايداعها بالحساب الجاري، ومن ثم فإن العملية تتم على مرحلتين هما:

☜ الأولى: حصول المنشأة على الشيك من الغير سدادا لما عليهم وهنا يجعل حـ/ النقدية مدينا وحساب الشخص الذي سحب الشيك دائناً.

☜ الثانية: بعد تسجيل استلام الشيك يبقى أمام المنشأة ثلاثة خيارات هى:

- *صرف الشيك من البنك المسحوب عليه:* هنا لا يثبت أي شيء فى دفاتر المنشأة حيث أن ما حدث هو تغيير فى شكل النقدية فقط، فبدلاً من وجود نقدية فى صورة شيك أصبحت موجودة فى صورة عملة.

- *تظهير الشيك لشخص آخر:* قد يتم تظهير الشيك أى نقل ملكيته إلى شخص آخر سدادًا لالتزام على المنشأة لصالح هذا الشخص، وهنا يجعل حساب الشخص المظهر له مدينًا وحساب الخزينة دائنًا.

- *إيداع الشيك في الحساب الجاري للمنشأة:* هنا يتم تسليم الشيك وذلك لتحصيله وإضافة قيمته إلى الحساب الجاري وهنا يجعل حساب البنك مدينًا وحساب الخزينة دائنًا.

مثال: فيما يلي العمليات التي تمت فى منشأة الأندلس خلال شهر ٢٠٢١/٩:

في ٩/١ استلمت المنشأة شيكًا من عميلها أحمد بمبلغ ٢٠٠٠جنيه مسحوب على بنك الإسكندرية وذلك سدادًا للمستحق عليه.

في ٩/٥ استملت المنشأة شيكًا من العميل محمد بمبلغ ٣٠٠٠جنيه سدادًا للمستحق عليه.

فى ٩/٦ صرف شيك العميل أحمد من بنك الإسكندرية.

في ٩/١٠ استلمت شيكًا من العميل محمود بمبلغ ٢٦٥٠جنيه مسحوب على البنك الأهلي فرع قنا وذلك سدادا للمستحق عليه.

في ٩/١٢ ظهرت المنشأة شيك العميل محمد إلى منشأة الفتح سدادًا للديون المستحقة عليها.

فى ٩/٢٥ تم إيداع شيك محمود فى الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك الأهلي فرع قنا.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية الأندلس بفرض إتباع طريقة معاملة الشيكات كنقدية.

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (أحمد) إيداع شيك رقم .... بالخزينة	٩/١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (محمد) إيداع شيك رقم .... بالخزينة	٩/٥
٢٦٥٠	٢٦٥٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (محمود) إيداع شيك رقم .... بالخزينة	٩/١٠
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ دائنون (منشأة الفتح) إلى حـ/ الخزينة تظهير الشيك رقم	٩/١٢
٢٦٥٠	٢٦٥٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ الخزينة إيداع شيك بالحساب الجاري	٩/٢٥

(٢) طريقة توسيط حساب شيكات واردة:

تستخدم بعض المنشآت هذه الطريقة كتطبيق لبديهية الحيطة والحذر حيث تسجل عملية ورود الشيك فى حساب خاص يسمى حساب شيكات واردة ولا يتم إضافة قيمته للخزينة إلا عندما يتم تحصيله فعلا، لذلك عند استلام الشيك يسجل فى الدفاتر ويجعل حساب شيكات واردة مدينًا وحساب الذي أعطى الشيك دائنًا.

ثم يتم التصرف فى هذا الشيك بأحد الطرق التالية والسابق الإشارة إليها:

- ✓ تحصيل الشيك من البنك المسحوب عليه وهنا يجعل حساب الخزينة مدينًا وحساب الشيكات الواردة دائنًا.
- ✓ تظهير الشيك لأحد الدائنين سدادا لديون مستحقة على المنشأة وهنا يجعل حساب المظهر إليه مدينًا وحساب شيكات واردة دائنًا.
- ✓ إيداع الشيك بالحساب الجاري وهنا يجعل البنك مدينًا وحساب الشيكات الواردة دائنًا.

مثال: تسجل العمليات التي وردت فى المثال السابق بغرض إتباع طريقة توسيط حساب الشيكات الواردة مع تصوير حساب شيكات واردة كما يرد فى دفتر الأستاذ.

أ – دفتر اليومية:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حـ/ شيكات واردة إلى حـ/ مدينون (أحمد) إثبات الشيك رقم	٩/١
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ شيكات واردة إلى حـ/ مدينون (محمد) إثبات الشيك رقم	٩/٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ شيكات واردة تحصيل شيك رقم	٩/٦

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٢٦٥٠		من حـ/ شيكات واردة	٩/١٠
	٢٦٥٠	إلى حـ/ مدينون (محمود)	
		إثبات شيك رقم	
٣٠٠٠		من حـ/ دائنون (منشأة الفتح)	٩/١٢
	٣٠٠٠	إلى حـ/ شيكات واردة	
		تظهير الشيك رقم ...... لمنشأة الفتح	
٢٦٥٠		من حـ/ البنك	٩/٢٥
	٢٦٥٠	إلى حـ/ شيكات واردة	
		إيداع الشيك رقم .... بالحساب الجاري	
١٥٣٠٠	١٥٣٠٠		

ب- دفتر الأستاذ:

حـ/ شيكات واردة

٢٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (أحمد)		٩/١	٢٠٠٠	من حـ/ الخزينة		٩/٦
٣٠٠٠	إلى حـ/ مدينون (محمد)		٩/٥	٣٠٠٠	من حـ/ دائنون (الفتح)		٩/١٢
٢٦٥٠	إلى حـ/ مدينون (محمود)		٩/١٠	٢٦٥٠	من حـ/ البنك		٩/٢٥
٧٦٥٠				٧٦٥٠			

(٣) طريقة توسيط حساب شيكات تحت التحصيل:

هذه الطريقة تتبعها المنشأة التي لديها حساب جاري لدى البنك وأيضًا تستخدم كتطبيق لبديهية الحيطة والحذر، وتقوم هذه الطريقة على أساس هو أن الشيكات الواردة إلى المنشأة لم تتحول إلى نقدية فورية، بل تمر فترة زمنية بين استلام الشيك وتحصيل قيمته من البنك المسحوب عليه الشيك وإضافة قيمته للحساب الجاري، وفى هذه الحالة تسجل العملية على مرحلتين:

الأولى: عند استلام الشيك حيث يفتح حـ/ شيكات تحت التحصيل يجعل مدينًا وحـ/ الطرف الذى أعطى الشيك دائنًا.

الثانية: استلام إشعار من البنك بتحصيل الشيك وإضافة قيمته على الحساب الجاري وهنا يجعل حـ/ البنك مدينًا وحـ/ شيكات تحت التحصيل دائنًا.

<u>مثال</u>: فيما يلي العمليات التي تمت فى منشأة أبو العلا خلال شهر مايو ٢٠٢١:

في ٥/٥ ورد للمنشأة شيك بمبلغ ٥٠٠٠جنيه مسحوبا على منشأة السعد بسداد للمستحق عليها وقد أرسل الشيك للبنك الأهلي للتحصيل.

في ٥/١٥ ورد إشعار إضافة من البنك الأهلي يفيد تحصيل الشيك وإضافة قيمته إلى حساب جاري المنشأة.

***والمطلوب:* تسجيل ما سبق بدفتر يومية منشأة أبو العلا.**

الحل:

دفتر اليومية:

٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ شيكات تحت التحصيل إلى حـ/ مدينون (السعد) إرسال شيك رقم ..... للبنك للتحصيل				٥/٥
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ شيكات تحت التحصيل تحصيل الشيك رقم				٥/١٥

٢/١/١/٧ رفض الشيكات الواردة:

أحياناً يرفض البنك المسحوب عليه صرف الشيك وذلك لبعض الأسباب منها عدم كافية رصيد الساحب أو لعدم توافر أحد أو كل الشروط الشكلية أو الموضوعية للشيك، وعند رفض صرف الشيك يتطلب ذلك رد الشيك إلى العميل وإلغاء أثر القيد أو القيود المحاسبية التي أجريت عند ورود الشيك، ويتوقف ذلك على الطريقة التي اتبعت فى إثبات الشيك الوارد.

مثال:

في ١١/١١ استلمت منشأة هدى للتجارة شيكا بمبلغ ٥٠٠٠جنيه من منشأة ندى سدادا للمستحق عليها.

في ١١/١٢ تقدمت منشأة هدى للبنك لتحصيل الشيك والذي رفض دفع القيمة لعدم وضوح توقيع الساحب.

والمطلوب: إثبات ما تقدم فى ظل الطرق المختلفة لإثبات الشيكات الواردة.

الحـل:

الطريقة الأولى: معاملة الشيكات كنقدية:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (ندى) ورود شيك من ندى	١١/١١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ مدينون (ندى) إلى حـ/ الخزينة إلغاء الشيك رقم	١١/١٢

الطريقة الثانية: توسيط حـ/ شيكات واردة:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ شيكات واردة إلى حـ/ مدينون (ندى) إثبات الشيك الوارد	١١/١١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ مدينون (ندى) إلى حـ/ شيكات واردة إلغاء الشيك رقم	١١/١٢

الطريقة الثالثة: توسيط حـ/ الشيكات تحت التحصيل:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ شيكات تحت التحصيل إلى حـ/ مدينون (ندى) إثبات الشيك الوارد	١١/١١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ مدينون (ندى) إلى حـ/ شيكات تحت التحصيل إلغاء الشيك رقم	١١/١٢

٣/١/١/٧ السـحب من الحسـاب الجـاري:

عندما يكون للمنشأة حساب جاري لدى البنك فإنه يحق لها السحب منه فى أى وقت من خلال توجيه أمر للبنك فى صورة شيك بدفع مبالغ معينة لشخص معين أو لحامل الشيك، ويترتب على ما سبق جعل حساب الطرف آخذ الشيك مدينًا وحساب البنك دائنًا.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة خالد بن الوليد خلال شهر مارس ٢٠٢١:

في ٣/٥ أصدرت شيكا بمبلغ ٢٠٠٠جنيه من حسابها الجاري لدى بنك مصر للمستحق عليها تجاه منشأة عمرو بن العاص.

في ٣/٢٥ سددت أجور شهر مارس وقدرها ١٢٠٠جنيه بشيك مسحوب على الحساب الجاري للمنشأة.

في ٣/٣٠ سحبت مبلغ ٥٠٠٠جنيه من الحساب الجاري لدى بنك الإسكندرية وأودعتها خزينة المنشأة.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

الحـل:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
٢٠٠٠		من حـ/ دائنون (عمرو بن العاص)	٣/٥
	٢٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		سداد المستحق لعمرو بشيك	
١٢٠٠		من حـ/ الأجور	٣/٢٥
	١٢٠٠	إلى حـ/ البنك	
		سداد الأجور بشيك	
٥٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٣/٣٠
	٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		سحب من البنك وإيداع الخزينة	

٤/١/١/٧مصـــروفـات البـــنك:

يتقاضى البنك من عملائه أصحاب الحسابات الجارية رسوما نظير مصاريف البريد والدمغة ويوافي البنك عملائه بهذه المصاريف فى كشوف الحسابات الجارية الدورية التي يرسلها لهم، وعندما يصل إلى المنشأة كشف الحساب يتم إثبات المصروفات بجعل حـ/ المصروفات مدينًا وحـ/ البنك دائنًا.

مثال:

منشاة الرضا والنور لها حسابين جاريين احدهما فى بنك القاهرة ورصيده ١٠٠٠٠جنيه والثاني ببنك الإسكندرية ورصيده دائن (سحب على المكشوف) ٥٠٠جنيه.

وفي ٦/٣٠ استلمت المنشأة الإشعارات التالية التي وصلت من بنك القاهرة:

٥٠ جنيه مصروفات البنك، ٥٠٠ جنيه فوائد.

ومن بنك الإسكندرية: ٢٠ مصروفات البنك، ٤٠٠ فوائد.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

دفتر اليومية:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠		من حـ/ مصروفات البنك	٦/٣٠
	٥٠	إلى حـ/ البنك (القاهرة)	
		إثبات م. بنك القاهرة	
٥٠٠		من حـ/ البنك (القاهرة)	٦/٣٠
	٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد الدائنة	
		إثبات فوائد بنك القاهرة	
		من مذكورين:	٦/٣٠
٢٠		حـ/ مصروفات البنك	
٤٠٠		حـ/ الفوائد	
	٤٢٠	إلى حـ/ البنك (الإسكندرية)	
		إثبات مصروفات وفوائد بنك الإسكندرية	

٢/١/٧ حساب البنك – إيـــداع:

عندما يكون لدى المنشأة فائض من الأموال فإنها تلجأ إلى إيداع هذه الأموال لدى البنك في حساب إيداع تتقاضى عنه فائدة تحدد طبقًا لفترة الإيداع التي يتفق عليها بين المنشأة والبنك، ولا يحق للمنشأة في ظل هذا النظام أن تسحب ودائعها خلال الفترة المحددة، وفي حالة موافقة البنك على سحب الوديعة قبل المدة المتفق عليها فإنه لا يحق للمنشأة أي فوائد منها، ويمكن تقسيم العمليات المرتبطة بحساب البنك – إيداع إلى ثلاث عمليات هي:

(١) الإيـــداع:

في كل الأحوال عند الإيداع يجعل حـ/ البنك – إيداع مدينًا، ويتوقف الطرف الثاني على طريقة الإيداع، فإذا كانت نقدًا فيكون حـ/ الخزينة دائنًا، أما إذا كان التحويل من الحساب الجاري فيكون حـ/ البنك دائنًا.

(٢) الفـــوائد:

عند استحقاق فوائد على الوديعة فإنها تعتبر إيرادات للمنشأة أي أن حسابها يكون دائنًا، ويتوقف الطرف المدين على كيفية التصرف في الفوائد.

- ***إذا تم الحصول عليها نقدًا***: يجعل حـ/ الخزينة مدينًا وحـ/ الفوائد دائنًا.
- ***إذا تم تعليتها للحساب الجاري***: يجعل حـ/ البنك مدينًا وحـ/ الفوائد دائنًا.
- ***إذا تم تعليتها للوديعة***: يجعل حـ/ البنك – إيداع مدينًا وحـ/ الفوائد دائنًا.

(٣) السـحـــب:

عند انتهاء أجل الوديعة تقوم المنشأة بسحب المبلغ المستحق لها، وعند السحب يجعل حـ/ البنك – إيداع دائنًا حتى يتم إقفال هذا الحساب، ويتوقف الطرف المدين على طريقة السحب:

- ***إذا كان السحب نقدًا***: يجعل حـ/ الخزينة مدينًا وحـ/ البنك – إيداع دائنًا.
- ***إذا كان السحب بتحويل الوديعة إلى الحساب الجاري***: يجعل حـ/ البنك مدينًا

وحـ/ البنك – إيداع دائنًا.

<u>مثــال</u>: في ٢٠٢٠/٦/٥ فتحت منشأة أسامة عبد الوهاب حساب إيداع لدى البنك الأهلي بمبلغ ٥٠٠٠جنيه ولمدة ٦ شهور، وأودعت منها ٢٠٠٠جنيه نقدًا وطلبت من البنك تحويل الباقي من حسابها الجاري.

وفى ٢٠٢٠/١٢/٥ طلبت المنشأة تحويل الفائدة ومبلغ الوديعة إلى حسابها الجاري.

والمطلوب: إثبات ما تقدم بدفاتر المنشأة وترحيلها إلى حـ/ البنك – إيداع علمًا بأن الفائدة السنوية على الودائع ٩%.

<u>الحــل</u>:

دفتر اليومية:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠		من حـ/ البنك – إيداع	٦/٥
		<u>إلى مذكورين</u>:	
	٢٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٣٠٠٠	حـ/ البنك	
		فتح حساب إيداع بالبنك	
٥٢٢٥		من حـ/ البنك	١٢/٥
		<u>إلى مذكورين</u>:	
	٥٠٠٠	حـ/ البنك – إيداع	
	٢٢٥	حـ/ الفوائد (٥٠٠٠×٩%)(٦÷١٢)	
		تحويل الوديعة للحساب الجاري	

دفتر الأستاذ:

حـ/ البنك – إيداع

٥٠٠٠	إلى مذكورين			٥٠٠٠	من حـ/ البنك		
٥٠٠٠				٥٠٠٠			

٣/١/٧ حساب البنك – اعتماد:

من الخدمات الهامة التي يقدمها البنك للمنشأة التجارية تقديم التسهيلات الائتمانية فى صورة منح اعتمادات وذلك مقابل ضمانات مختلفة من أهمها الكمبيالات، والأوراق المالية، البضاعة، ضمان شخصي .... الخ، وبعد الموافقة تخطر المنشأة لكي تقوم بالتوقيع على عقد فتح الاعتماد والذي يتضمن:

- قيمة الاعتماد المصرح للمنشأة السحب فى حدوده.
- مدة الاعتماد وسعر الفائدة المتفق عليه.
- بيان ونوع وقيمة الضمان المقدم للبنك.

مثال:

اتفقت منشأة سهيلة مع بنك التجارة على أن يفتح لها اعتماد فى حدود ٢٠٠٠٠جنيه بالضمان الشخصي خلال شهر ابريل ٢٠20م وذلك لتمويل احدى العمليات وبسعر فائدة ٢٠%.

في ٤/٣ حررت المنشأة شيكًا لأمر شركة مصر للتجارة الخارجية بمبلغ ٥٠٠٠جنيه اعتمادًا.

في ٤/٨ حررت المنشأة أمر بتحويل ٢٠٠٠جنيه من حساب الاعتماد إلى حسابها الجاري.

في ٤/١٥ أصدرت المنشأة شيكا لأمر شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٤٠٠٠جنيه خصما من حساب الاعتماد.

في ٤/٢٥ حررت المنشأة شيكا بمبلغ ٥٠٠جنيه لصالح شركة مصر لنقل البضائع خصما من حساب الاعتماد مقابل نقل بضاعة من المنشأة على مخازن المنشأة.

في ٤/٣٠ أخطر البنك المنشأة باحتساب فوائد قيمتها ٢٠٠جنيه على حساب

الاعتماد.

في ٤/٣٠ قامت المنشأة بسداد رصيد حـ/ البنك – اعتماد فدفعت ٥٠٠٠جنيه نقدًا وتم خصم الباقي من حسابها الجاري لدى البنك.

والمطلوب:

تسجيل العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة سهيلة.

الحـل:

مدين	دائن	بيـــــــــــــــان	التاريخ
٥٠٠٠		من حـ/ شركة مصر للتجارة	٤/٣
	٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك ـ اعتماد	
		شيك صادر من حـ/ الاعتماد لشركة مصر	
٢٠٠٠		من حـ/ البنك	٤/٨
	٢٠٠٠	إلى حـ/ البنك ـ اعتماد	
		تحويل مبلغ من حـ/ الاعتماد إلى الحساب الجاري	
٤٠٠٠		من حـ/ شركة مصر للتصدير والاستيراد	٤/١٥
	٤٠٠٠	إلى حـ/ البنك ـ اعتماد	
		إثبات الشيك رقم ... خصما من الاعتماد	
٥٠٠		من حـ/ مصروفات نقل البضاعة	٤/٢٥
	٥٠٠	إلى حـ/ البنك ـ اعتماد	
		م. نقل بضاعة بشيك خصما من الاعتماد	
٢٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة	٤/٣٠
	٢٠٠	إلى حـ/ البنك ـ اعتماد	
		تعلية الفوائد على حساب الاعتماد	
١١٧٠٠		من حـ/ البنك ـ اعتماد	٤/٣٠
		إلى مذكورين:	
	٥٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٦٧٠٠	حـ/ البنك	
		سداد رصيد حساب الاعتماد	

٢/٧ الكمبيـــالات

هي أمر كتابي غير مشروط يوجهه شخص إلى شخص آخر، موقع عليه من الشخص الذي اصدر الأمر – الساحب – يطلب فيه من الشخص الموجه إليه الأمر – المسحوب عليه – أن يدفع إما عند الاطلاع أو فى تاريخ محدد فى المستقبل مبلغًا معينًا من النقود لشخص ثالث – المستفيد – يبين اسمه بالكمبيالة، أو لحاملها، ومن ثم فإن الكمبيالة تنقسم إلى نوعين، هما:

(أ) كمبيالة لأمر شخص، وتأخذ الشكل التالي:

	مليم	جنيه
القاهرة فى: ٢٠٢٠/٨/٢٠	٠٠٠	٢٠٠٠٠

إلى السيد/ عمر (المسحوب عليه)
بعد مرور شهرين ادفعوا لأمر السيد/ هشام عبده (المستفيد)
مبلغا وقدره عشرون ألف جنيه مصري فقط لا غير والقيمة وصلتنا بضاعة
توقيع/ كريم محمد (الساحب)
مقبول فى: ٢٠٢٠/١٠/١
توقيع/ عمر (المسحوب عليه)

(ب) كمبيالة لحامله، وتأخذ الشكل التالي:

	مليم	جنيه
القاهرة فى: ٢٠٢٠/٦/٧	٠٠٠	٥٠٠

إلى السيد/ عمر
ادفعوا لحامل هذه الكمبيالة عند تقديمها مبلغ خمسمائة جنيه مصري فقط لا غير

توقيع/ كريم محمد (الساحب)
توقيع/ عمر (المسحوب عليه)
مقبول فى: ٢٠٢٠/٦/٢٠

ومما سبق يتضح أن الكمبيالة ينشأ عنها علاقة بين ثلاثة أشخاص:

١- مصدر الأمر: ويعرف بالساحب، ويظهر توقيعه على الكمبيالة.

٢- الشخص الذي وجه إليه الأمر ويعرف بالمسحوب عليه، ويظهر توقيعه على الكمبيالة كما يظهر قبوله للأمر.

٣- المستفيد من الأمر: أى من يدفع له المبلغ الوارد بالكمبيالة، ويظهر اسمه بها، وقد يكون الساحب فى نفس الوقت.

والساحب هو الدائن، المسحوب عليه هو المدين، أما المستفيد فقد يكون الساحب أو شخص آخر يدين الساحب بمبلغ من النقود.

٣/٧ السند الإذني:

هو تعهد كتابي غير مشروط يصدر من شخص (المتعهد عليه) لصالح شخص آخر (المستفيد) ويوقع عليه الأول الذي يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد من النقود إما عند الاطلاع (أى عند الطلب) أو فى تاريخ مستقبلي معين.

ويأخذ السند الإذني الشكل التالي:

القاهرة فى:	٢٠١٩/١١/٢٣		مليم	جنيه
		المبلغ	٠٠٠	١٥٠٠
فى يوم:	٢٠١٩/١١/٢٣			
أتعهد بأن ادفع إلى السيد/ هشام عبده				
مبلغًا وقدره	ألف وخمسمائة	جنيه مصري	فقط لا غير؛	
والقيمة وصلتنا بضاعة.				
			توقيع	
			كريم محمد	

وقد يكون السند الإذني لحامله فلا يظهر به اسم المستفيد وهو الشخص الذي يدفع له المبلغ الوارد بالسند.

وينشأ عن السند الإذني علاقة بين شخصين:

١- المتعهد بدفع المبلغ الوارد بالسند.

٢- المتعهد له أو المستفيد.

وعند إجراء قيود لإثبات العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية فى الدفاتر ينظر إليها من وجهة نظر المنشأة، وهل هى مستلمة للورقة أو مصدره لها، وطبقا لوجهة النظر هذه يمكن تقسيم الأوراق التجارية لأغراض التسجيل فى

الدفاتر إلى نوعين هما:

(أ) أوراق القبض.

(ب) أوراق الدفع.

وتمر الأوراق التجارية بمراحل واحتمالات متعددة، هى:

أولاً: سداد الورقة فى ميعاد الاستحقاق:

مثال:

في ٤/١ باع هشام عبده بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى عمر.

في ٤/٣ سحب هشام عبده كمبيالة بالمبلغ المستحق على عمر تستحق بعد ١٥ يومًا.

في ٤/١٨ حصل هشام عبده قيمة الكمبيالة المستحقة على عمر نقدًا.

يتم إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية كل من الدائن والمدين، كالآتي:

١ ـ فى دفاتر هشام عبده ـ الدائن:

منه	لـه	البيــــــــان	رقم المستند	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ المبيعات (بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم .... على الساحب)		٤/١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ أوراق قبض إلى حـ/ مدينون عمر سحب كمبيالة رقم .... على عمر، تستحق بعد ١٥ يوم		٤/١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ أوراق القبض تحصيل الكمبيالة رقم .... المستحقة على عمر		٤/١٨

٢- فى دفاتر عمر – المدين:

منه	لـه	البيـــــــان	رقم المستند	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون هشام شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم ..... على الحساب		٤/١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ دائنون هشام إلي حـ/ أوراق الدفع قبول الكمبيالة رقم ... لصالح هشام عبده تستحق بعد ١٥ يومًا		٤/١
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع إلى حـ/ الخزينة سداد الكمبيالة رقم ..... لأمر هشام عبده		٤/١٨

ثانيًا: سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق:

(١) التحصيل بمعرفة المدين:

قد يتفق المدين مع الدائن على سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق، وذلك نظير خصم جزء من قيمتها، وبذلك يتم السداد وتنتهي الورقة.

وتثبت هذه العملية فى دفاتر المدين والدائن كما يلي:

مثال: فى ٢٠٢٠/٤/١ اتفق عمر مع هشام عبده على سداد الكمبيالة المستحقة عليه فى ٢٠٢٠/٥/١٥ قبل الميعاد نظير خصم نقدي قدره ٥٠جنيها، وقد كانت قيمة هذه الكمبيالة ٢٠٠٠جنيه.

١- فى دفاتر هشام عبده – الدائن:

منه	لـه	البيـــــــان	رقم المستند	التاريخ
 ١٩٥٠ ٥٠	٢٠٠٠	من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ خصم مسموح به إلى حـ/ أ. ق تحصيل الكمبيالة رقم .... المستحقة على عمر قبل ميعاد الاستحقاق، نظير خصم نقدي ٥٠جنيهًا		٢٠٢٠/٤/١

٢- فى دفاتر عمر – المدين:

منه	لــه		رقم المستند	التاريخ
٢٠٠٠		من حـ/ أوراق الدفع		
		إلى مذكورين:		
	١٩٥٠	حـ/ الخزينة		
	٥٠	حـ/ خصم مكتسب		
		سداد الكمبيالة رقم ... المستحقة لهشام عبده قبل ميعاد الاستحقاق نظير خصم نقدي ٥٠ جنيهًا		

(٢) إرسال الورقة للبنك للتحصيل:

عندما يختلف مكان المستفيد أى حامل الورقة يتم إرسال الورقة إلى البنك للتحصيل فى ميعاد الاستحقاق نيابة عنه، ويقوم البنك بأداء هذه الخدمة مقابل مصاريف تحصيل يتحملها المستفيد أو حامل الورقة.

ويتم معالجة الورقة التجارية فى هذه الحالة على النحو التالي:

أ – إرسال الورقة للبنك:

غالباً ما تكون هناك فترة زمنية بين إرسال الكمبيالة أو السند الإذني للبنك وتحصيل قيمتها فعلا، لذلك لا يجوز جعل حـ/ البنك مدينًا عند تسليمها للبنك وإنما يجب توسيط حساب أوراق قبض برسم التحصيل يجعل مدينًا ويجعل حساب أوراق القبض دائنًا.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة الأمل:

في ١/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠جنيه بخصم تجاري ١٠% إلى محلات عبير.

في ١/٦ حررت محلات عبير سندا إذنيًا بالمستحق عليها لصالح المنشأة يستحق السداد فى ٢/٢٠.

في ٢/٧ أرسلت سند عبير إلى البنك للتحصيل.

والمطلوب: تسجيل ما سبق فى دفتر يومية منشأة الأمل.

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــــــــان	التاريخ
٦٣٠٠	٦٣٠٠	من حـ/ مدينون (محلات عبير) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	١/٥
٦٣٠٠	٦٣٠٠	من حـ/ أ . ق إلى حـ/ مدينون (محلات عبير) سحب سداد إذني على محلات عبير	١/٦
٦٣٠٠	٦٣٠٠	من حـ/ أ . ق برسم التحصيل إلى حـ/ أ . ق إرسال الورقة للبنك للتحصيل	١/٧

ب- فى تاريخ الاستحقاق:

فى تاريخ استحقاق الورقة يكون هناك احتمالين:

الأول: تحصيل الورقة.

الثاني: رفض المسحوب عليه السداد.

أولاً: تحصيل الورقة:

يتم تحصيل الورقة ويتم خصم مصروفات وإضافة الباقي إلى حساب جاري المنشأة ويتم إرسال إشعار بذلك للمنشأة، فمثلا لو فى المثال السابق فى ٥/٢٥ أخطر البنك محلات الأمل بتحصيل سند عبير وإضافة القيمة إلى الحساب الجاري بعد خصم ٢٠جنيه مصاريف التحصيل، فإن قيد اليومية يكون كالتالي:

مدين	دائن	بيان	التاريخ
		من مذكورين:	٥/٢٥
٦٢٨٠		حـ/ البنك	
٢٠		حـ/ مصاريف التحصيل	
	٦٣٠٠	إلى حـ/ أ . ق برسم التحصيل	
		تحصيل السند الإذني عن طريق البنك	

الثاني: رفض المسحوب عليه:

قد يرفض المسحوب عليه السداد وفى هذه الحالة يقوم البنك بعمل الإجراءات القانونية ويخطر المنشأة بذلك، فمثلا لو في المثال السابق أخطر البنك منشأة الأمل برفض محلات عبير السداد وبلغت مصروفات البروتستو التي دفعها البنك ٢٠جنيه ومصاريف التحصيل ١٥جنيه فإن ذلك يسجل فى دفتر يومية منشأة الأمل كالتالي:

٦٣٠٠		من حـ/ مدينون (محلات عبير) إلى حـ/ أ . ق برسم التحصيل رفض محلات عبير السداد	تاريخ الرفض
	٦٣٠٠		
		من مذكورين:	تاريخ وصول الإشعار من البنك
١٥		حـ/ مصاريف التحصيل	
٢٠		حـ/ مدينون (محلات عبير)	
	٣٥	إلى حـ/ البنك إثبات م. التحصيل ومصاريف البروتستو	

ومن المثال السابق نلاحظ ما يلي:

- **تم تحميل المسحوب عليه (محلات عبير) بمصاريف البروتستو لأنها تسببت فيها، أما مصاريف التحصيل فيتحملها المستفيد (منشأة الأمل) وتعتبر عبئا على إيرادات المنشأة.**
- **أن مصاريف التحصيل ومصروفات البروتستو يتم خصمها من حساب المنشأة لدى البنك حيث الأولى حق للبنك والثانية دفعها البنك نيابة عن المنشأة.**
- **أنه قد يتم بعد إحلال الدين الشخصي محل الدين بأوراق تجارية التصرفات التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن الاحتفاظ بالورقة لدى المنشأة.**

ثالثًا: خصم أو قطع الكمبيالة لدى البنك: (الطريقة غير المباشرة)

قد تكون المنشأة فى حاجة إلى أموال سائلة لتمويل نشاطها التجاري، مما يترتب عليه عدم استطاعتها الانتظار حتى يحين تاريخ استحقاق ما فى حوزتها من أوراق قبض، وفى هذه الحالة يمكنها بيع الورقة للبنك أى خصمها أو قطعها والحصول على صافي قيمتها نقدًا وقبل حلول ميعاد الاستحقاق وفى هذه الحالة يدفع البنك للمنشأة القيمة الحالية أى القيمة ناقصا ما يسمى بمصاريف القطع (الأجيو) والتي تشتمل على:

- ✓ **الفائدة على مبلغ الكمبيالة عن المدة من تاريخ القطع حتى تاريخ الاستحقاق مع إضافة يوم (مدة المهلة القانونية).**
- ✓ **مصاريف التحصيل التي يقدرها البنك مقابل قيامه بعملية التحصيل فى ميعاد الاستحقاق.**
- ✓ **عمولة التحصيل وتعتبر بمثابة أجر البنك عن التحصيل.**

ولا شك أن البنوك لا تقبل إلا خصم الأوراق التجارية من الدرجة الأولى أى الأوراق المسحوبة على أفراد مركزهم المالي سليم، والأوراق المسحوبة لصالح عملاء لهم حسابات جارية فى البنك.

ويلاحظ أن خصم الورقة يترتب عليه انتقال ملكيتها للبنك مع بقاء المنشأة مسئولة عن عدم قيام المسحوب عليه بسداد قيمتها فى تاريخ الاستحقاق، وتتم المعالجة المحاسبية للورقة التجارية فى هذه الحالة على النحو التالي:

(١) خصم الورقة لدى البنك:

وهنا يجب التفرقة بين ما إذا كان إرسال الورقة وقطعها يتم فى يوم واحد أو أن إرسالها يتم فى يوم وقطعها يتم فى يوم آخر، ففي الحالة الثانية يتم توسيط حساب يسمى أوراق القبض برسم القطع ويتم تسجيل عملية إرسال الورقة أولاً ثم يتم تسجيل عملية القطع وإضافة صافي قيمتها للحساب الجاري، أما فى الحالة الأولى فلا داعي لتوسيط حساب أوراق قبض برسم القطع.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة الإيمان التجارية:

في ٧/١ باعت بضاعة إلى أحمد بمبلغ ٣٧٠٠جنيه نصفها نقدًا والباقي بكمبيالة تستحق فى ٧/٣١

في ٧/٢ أرسلت كمبيالة أحمد للبنك برسم القطع

في ٧/٥ باعت بضاعة إلى محمود بمبلغ ٥٠٠٠جنيه مقابل كمبيالة تستحق في ٨/٥

في ٧/٦ وصل إشعار من البنك بقطع كمبيالة أحمد وبلغت مصروفات الأجيو ٥٠جنيه وقد تمت إضافة الصافي إلى حساب جاري المنشأة بالبنك.

في ٧/١٠ تم قطع كمبيالة محمود لدى البنك وبلغت مصروفات الأجيو ٨٠جنيه.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة الإيمان.

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــان	التاريخ
 ١٨٥٠ ١٨٥٠	 ٣٧٠٠	من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ مدينون (أحمد) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا وعلى الحساب	٧/١
١٨٥٠	 ١٨٥٠	من حـ/ أ . ق إلى حـ/ مدينون (أحمد) سحب كمبيالة تستحق فى ٧/٣١	٧/١
١٨٥٠	 ١٨٥٠	من حـ/ أ . ق برسم القطع إلى حـ/ أ . ق إرسال الكمبيالة للبنك للقطع	٧/٢
٥٠٠٠	 ٥٠٠٠	من حـ/ مدينون (أحمد) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة لمحمود	٧/٥
٥٠٠٠	 ٥٠٠٠	من حـ/ أ . ق إلى حـ/ مدينون (محمود) سحب كمبيالة على محمود تستحق فى ٨/٥	٧/٥

مدين	دائن	بيـــــــــــــان	التاريخ
١٨٠٠ ٥٠	١٨٥٠	من مذكورين: حـ/ البنك حـ/ مصاريف القطع (الأجيو) إلى حـ/ أ.ق برسم القطع إثبات إشعار البنك بقطع الكمبيالة	٧/٦
٤٩٢٠ ٨٠	٥٠٠٠	من مذكورين: حـ/ البنك حـ/ م. القطع (الأجيو) إلى حـ/ أ . ق إثبات قطع الكمبيالة لدى البنك	٧/١٠

ويلاحظ على المثال السابق ما يلي:

- ✓ **أنه عند إرسال كمبيالة أحد للبنك للقطع تم توسيط حـ/ أ.ق برسم القطع ، ذلك لأن الكمبيالة أرسلت فى يوم وقطعت فى يوم آخر، بينما بالنسبة لكمبيالة محمود لم يتم توسيط الحساب المذكور لأن إرسالها وقطعها تم فى يوم واحد.**
- ✓ **أنه بمجرد قطع الكمبيالة لدى البنك يتم جعل حـ/ البنك مدينًا بصافي قيمتها دون انتظار تحصيل الكمبيالة، ويرجع ذلك إلى أن ملكية الكمبيالة انتقلت إلى البنك، وذلك بعكس الحال عند إرسال الكمبيالة للبنك للتحصيل والذي لا يترتب عليه انتقال ملكيتها للبنك ومن ثم لا يمكن إضافة قيمتها إلى حـ/ البنك إلا بعد تحصيلها فعلا.**

(٢) <u>فى تاريخ الاستحقاق</u>:

فى تاريخ استحقاق الورقة المقطوعة يتقدم البنك (مالك الورقة) إلى المسحوب عليه لمطالبته بسداد قيمة الورقة وهنا نفرق بين الحالتين:

أ) قيام المسحوب عليه بالسداد.

في هذه الحالة لا تسجل المنشأة أى قيود يومية لأنها ليست طرفا فيها، فالورقة مملوكة للبنك وسبق للمنشأة الحصول على قيمتها.

ب) رفض المسحوب عليه السداد:

يقوم البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ويرجع بقيمة الورقة مضاف إليها مصاريف البروتستو على الشخص الذي قام بقطع الورقة لديه ويحصل القيمة منه، ومن ثم فالمنشاة سوف تقوم بجعل حـ/ المسحوب عليها مدينًا وحـ/ البنك دائنًا.

مثال: نفرض فى المثال السابق:

في ٧/٣١ حصل البنك الكمبيالة المسحوبة على أحمد خصما من حسابه الجاري لدى البنك.

في ٨/٥ اخطر البنك منشأة الإيمان بأن محمود رفض سداد الكمبيالة المسحوبة عليه والسابق قطعها لدى البنك وقد قام البنك بعمل بروتستو تكلف ٢٠ جنيه وقام بخصم القيمة والبروتستو من حساب منشأة الإيمان.

***والمطلوب*: إثبات ما تقدم بدفتر يومية منشأة الإيمان.**

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــــان	التاريخ
		لا تسجل المنشأة أى شيء	٧/٣١
٥٠٢٠	٥٠٢٠	من حـ/ مدينون (محمود) إلى حـ/ البنك إثبات رفض محمود سداد الكمبيالة المسحوبة عليه	٨/٥

وبعد عملية الرفض يتم الاتصال بالمسحوب عليه بهدف تسوية الموضوع، وذلك من خلال إما تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق فى تاريخ لاحق، أو إعلان إفلاس المسحوب عليه، وهنا لا تختلف المعالجة المحاسبية عن ما هو متبع عند احتفاظ المنشأة بالكمبيالة (أولا).

(٢) خصم أو قطع الكمبيالة لدى البنك: (الطريقة المباشرة)

قد يحتاج الدائن إلى أموال وتكون فى حيازته كمبيالة (ورقة قبض) فيقوم بخصم هذه الكمبيالة لدى البنك، وتمثل هذه العملية بيع الكمبيالة أو التنازل عنها للبنك على أن يتحمل الدائن فى مقابل ذلك مبلغا يسمى "خصم آجيو"، ويمثل هذا الخصم نفقة أو مصروفًا يتحمله الدائن مقابل حصوله على قيمة الكمبيالة قبل ميعاد الاستحقاق، ويتكون خصم الآجيو من فائدة يحسبها البنك بنسبة معينة فى المدة من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق، ويضاف إلى هذه الفائدة عمولة يتقاضاها البنك نظير قبوله إتمام عملية الخصم، ونظير قيامه بتحصيل الورقة فى ميعاد الاستحقاق.

ويلاحظ أن علمية خصم الورقة التجارية لا تثبت إلا فى دفاتر الدائن فقط، ولا يقوم الطرف المدين بإثبات أى قيد فى دفاتره نتيجة قيام الدائن بخصم الورقة، فالمفترض أنه لا يعلم بما يحدث لها قبل ميعاد الاستحقاق.

مثال: في ٢٠٢٠/٧/١ خصم هشام عبده الكمبيالة المسحوبة على عمر والبالغة قيمتها ٢٠٠٠جنيه تستحق في ٢٠٢٠/١٠/١، وقد تبين أن بنك الإسكندرية المخصوم لديه الورقة يحتسب فوائد بنسبة ٥% سنويا وعمولة بنسبة ١%، وقد أودع صافي المبلغ بالحساب الجاري فى البنك.

يتم إثبات هذه العملية فى دفاتر هشام عبده – الدائن – كالآتي:

منه	لــه	البيـــــــان	التاريخ
 ١٩٧٣ ٢٧	 ٢٠٠٠	من مذكورين: حـ/ البنك حـ/ م .الأجيو إلى حـ/ أ . ق خصم الكمبيالة رقم ... المسحوبة على عمر توفيق لدى بنك الإسكندرية	

ملاحظة: تم حساب م .الأجيو كالآتي:

الفائدة = ٢٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ × $\frac{٣}{١٢}$ = ٢٥ جنيه

العمولة = ٢٠٠٠ × $\frac{١}{١٠٠}$ = ٢ جنيه

٢٧ جنيه

رابعًا: تحويل الورقة التجارية: (تظهيرها)

قد يكون الدائن الذي فى حيازته الورقة مدينًا للغير، وفى هذه الحالة يمكن أن يقوم بتحويل (تظهير) هذه الورقة إلى الغير سدادًا لدينه، ومن ثم يتم انتقال ملكية هذه الورقة إلى الغير بالتظهير.

مثال: في ٢٠٢٠/٥/١ قام هشام بتحويل الكمبيالة المسحوبة على عمر، وقيمتها ٣٠٠٠جنيه، إلى مهاب سدادا لدين مستحق عليه لمهاب.

١- يتم إثبات هذه العملية فى دفاتر هشام (المحول) كالآتي:

منه	لــه		التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ دائنون مهاب إلى حـ/ أوراق القبض تحويل الكمبيالة رقم .... المسحوبة على المدين عمر لصالح الدائن مهاب	٢٠٢٠/٥/١

ويلاحظ أن تظهير هذه الورقة يعني خروجها من دفاتر المنشأة، وبالتالي يتم تخفيض قيمة هذه الورقة من حـ/ أوراق القبض فى دفاتر المظهر بجعل حـ/ أوراق القبض دائنًا.

٢- يتم إثبات هذه العملية فى دفاتر مهاب (المحول إليه) كالآتي:

منه	لــه		التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/ مدينون هشام استلام الكمبيالة رقم .... والمسحوبة على عمر من هشام، سدادا للمستحق على هشام	٢٠١٠/٥/١

وفـى هـذه الحالـة لا يقـوم المـدين عمـر – المسـحوب عليـه – بقيـد أى شيء فى دفاتره، حيث أنه لا يتأثر بعملية التحويل ولا يعلم عنها شيئا.

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة حسن التجارية خلال شهر مايو ٢٠٢١:

في ٥/١ اشترت بضاعة من عثمان بمبلغ ١٧٠٠جنيه على الحساب.

في ٥/٢ باعت بضاعة إلى حمدي بمبلغ ٣٤٠٠جنيه نصفها نقدًا والباقي كمبيالة تستحق فى ٥/٢٠.

في ٥/٤ ظهرت لعثمان سدادًا للمستحق له الكمبيالة المسحوبة على حمدي.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة حسن.

الحل:

مدين	دائن	بيـــــــــــــان	التاريخ
١٧٠٠		من حـ/ المشتريات	٥/١
	١٧٠٠	إلى حـ/ دائنون (عثمان)	
		شراء بضاعة على الحساب	
		من مذكورين:	٥/٢
١٧٠٠		حـ/ الخزينة	
١٧٠٠		حـ/ مدينون (حمدي)	
	٣٤٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بضاعة مباعة نقدًا وعلى الحساب	
١٧٠٠		من حـ/ أ . ق	٥/٢
	١٧٠٠	إلى حـ/ مدينون (حمدي)	
		قبول كمبيالة على العميل	
١٧٠٠		من حـ/ دائنون (عثمان)	٥/٤
	١٧٠٠	إلى حـ/ أ . ق	
		تظهير كمبيالة حمدي لعثمان	

ملاحظات على المثال السابق:

- أن عملية التظهير تعني أن المستفيد الأول من الكمبيالة (وهو منشأة حسن)

نقل هذا الحق إلى آخر وهو عثمان.

- أنه فى تاريخ استحقاق الكمبيالة هناك احتمالين:

<u>الأول</u>: <u>سداد حمدي قيمة الكمبيالة</u>: وهنا منشأة حسن لا تسجل أى شيء لأنها تنازلت عن حقها ونقلت ملكية الورقة إلى المظهر له (عثمان) وهذه الحالة تشبه حالة قطع الورقة لدى البنك حيث لا تسجل عملية سداد الورقة فى دفاتر المنشأة التي قامت بعملية القطع وتحصيل القيمة قبل الميعاد من البنك.

<u>الثاني</u>: <u>رفض حمدي سداد الكمبيالة</u>: وهنا يقوم المظهر له (عثمان) بعمل البروتستو اللازم، ويرجع بقيمة الكمبيالة والمصاريف على الذي ظهر له الورقة وتستمر عملية الرجوع حتى تصل إلى الحساب الذي يرجع بدوره على المسحوب عليه.

<u>مثال</u>: افرض من المثال السابق ما يلي:

في ٢١/ ٥ أخطر عثمان منشأة حسن بتوقف حمدي عن سداد الكمبيالة المسحوبة عليه وأنه اتخذ ضده الإجراءات القانونية التي تكلفت ١٠جنيه.

في ٢٥/ ٥ قامت منشأة حسن بالاتفاق مع حمدي على تجديد الكمبيالة المرفوضة بأخرى تستحق بعد شهر مع إضافة فوائد تأخير ٤٠جنيه.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة حسن.

<u>الحل</u>:

١٧١٠	١٧١٠	من حـ/ مدينون (حمدي) إلى حـ/ دائنون (عثمان) إثبات رفض حمدي للكمبيالة المسحوبة عليه	٥/٢١
١٧٥٠	 ١٧١٠ ٤٠	من حـ/ أ . ق إلى مذكورين: حـ/ مدينون (حمدي) حـ/ فوائد تأخير تجديد الكمبيالة المرفوضة بأخرى	٥/٢٥

ويلاحظ على المثال السابق:

- أن عملية الرفض تثبت فى دفاتر المنشأة من خلال إرجاع الديون الشخصية حيث جعل حـ/ مدينون (حمدي) مدينًا وحـ/ دائنون (عثمان) دائنًا.

- أن عملية تجديد الكمبيالة ليست هى الحل الوحيد، بل هناك حل آخر سبق الإشارة إليه وهو رفض المسحوب عليه التجديد وما يترتب على ذلك من مطالبة إشهار إفلاس المسحوب عليه وعدم حصول المنشأة على قيمة الورقة بالكامل واعتبار الجزء المفقود منها ديون معدومة.

خامسًا: تجديد الورقة التجارية:

فى بعض الأحيان؛ قد يتعثر المسحوب عليه فى السداد، ويطلب من الساحب تأجيل (تجديد) ميعاد استحقاق الورقة التجارية بكامل المبلغ أو بعد سداد جزء من قيمتها، وذلك نظير تحمله فائدة تأخير (تجديد)، وتحسب هذه الفائدة من تاريخ الورقة الجديدة حتى تاريخ استحقاقها.

ويتم إثبات تجديد الورقة بإتباع الخطوات التالية:

١- إلغاء الورقة القديمة، وذلك بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينًا، وحـ/ أوراق القبض دائنًا.

٢- إثبات المبلغ المحصل من قيمة الورقة – إن وجد – وذلك بجعل حـ/ الخزينة مدينًا وحـ/ المسحوب عليه دائنًا.

٣- إثبات فوائد التجديد، وذلك بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينًا، حـ/ فوائد التجديد دائنًا.

٤- إثبات استلام الورقة الجديدة بالقيمة الجديدة [وتشمل هذه القيمة المبلغ المستحق من أصل الورقة القديمة مضافا إليه فوائد التجديد]، وذلك بجعل حـ/ أوراق القبض مدينًا، حـ/ المسحوب عليه دائنًا.

<u>مثال</u>: في ميعاد استحقاق الكمبيالـة المسحوبة على عمر وقيمتها ١٠٠٠جنيـه طلب عمر من دائنة هشام سداد مبلغ ٤٠٠جنيه وتجديد كمبيالـة بـالمبلغ البـاقي تستحق بعد شهرين، نظير فوائد تجديد بمعدل ١٠% سنويًا، ويتم إثبات هذه العملية فى دفاتر كلٍ من المدين والدائن، كالآتي:

١- فى دفاتر هشام – الدائن:

منه	لــه	البيـــــــــان	التاريخ
١٠٠٠	١٠٠٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ أوراق القبض إلغاء الكمبيالة رقم ... المسحوبة على عمر بغرض التجديد	
٤٠٠	٤٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون عمر سداد عمر لجزء من المستحق عليه بموجب إيصال رقم ...	
١٠	١٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ فوائد التجديد (التأخير) تحميل عمر بفوائد التجديد المستحق عليه	
٦١٠	٦١٠	من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/ مدينون عمر سحب الكمبيالة رقم ... على عمر، تستحق بعد شهرين	

ويلاحظ أن فوائد التجديد حسبت كالآتي:

الجزء الباقي من الكمبيالة = ١٠٠٠ – ٤٠٠ = ٦٠٠ جنيه

فوائد التجديد = $٦٠٠ \times \frac{٢}{١٢} \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠$ جنيه

قيمة الكمبيالة الجديدة = ٦٠٠ + ١٠ = ٦١٠ جنيه

٢- فى دفاتر عمر – المدين:

منه	لــه	البيـــــــان	التاريخ
١٠٠٠	١٠٠٠	من حـ/ أ . د إلى حـ/ دائنون هشام إلغاء الكمبيالة رقم ... لصالح هشام بسبب التجديد)	
٤٠٠	٤٠٠	من حـ/ دائنون هشام إلى حـ/ الخزينة سداد جزء من المستحق لهشام عبده بموجب الإيصال رقم ...	
١٠	١٠	من حـ/ فوائد التجديد (التأخير) إلى حـ/ دائنون هشام إثبات فوائد التجديد المستحقة لهشام عبده	
٦١٠	٦١٠	من حـ/ دائنون هشام إلى حـ/ أ . د قبول الكمبيالة رقم .... المسحوبة لأمر هشام	

سادسًا: رفض المدين سداد الأوراق التجارية:

قد يتوقف المسحوب عليه عن سداد قيمة الكمبيالة أو السند الإذني فى ميعاد الاستحقاق، وتسمى هذه العملية (بالرفض)، وفى هذه الحالة يقوم الساحب باتخاذ الإجراءات التالية:

١- إثبات توقف المسحوب عليه عن السداد – عملية الرفض – وذلك بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينًا، حـ/ أوراق القبض دائنًا.

٢- إثبات مصاريف البروتستو – المصاريف القضائية – التي تحملها الساحب لإثبات عملية الرفض قضائيا، وذلك بجعل حـ/ مصاريف البروتستو مدينًا وحـ/ الخزينة دائنًا.

٣- تحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو التي تحملها الساحب بجعل حـ/ المسحوب عليه مدينًا، حـ/ مصاريف البروتستو دائنًا.

وفى حالة الاتفاق بين المدين (المسحوب عليه) والدائن (الساحب) على تجديد الورقة المرفوضة يتم تحرير كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد (إن وجدت).

مثال: فى ميعاد استحقاق الكمبيالة المسحوبة على عمر والبالغ قيمتها ٣٠٠٠جنيه رفض سداد قيمتها لدائنه هشام، الذي قام بمقاضاته، وبلغت مصاريف البروتستو ١٢٠جنيه، ودفعت نقدًا، ويتم إثبات هذه العملية فى دفاتر هشام، كالآتي:

منه	لـه	البيـــــــان	التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ أ . ق إلغاء الكمبيالة رقم ... المسحوبة على عمر، بسبب رفضه السداد	
١٢٠	١٢٠	من حـ/ مصاريف البروتستو إلى حـ/ الخزينة إثبات دفع مصاريف البروتستو نقدًا	
١٢٠	١٢٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ مصاريف البروتسو تحميل عمر بمصاريف البروتستو	

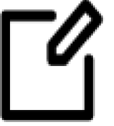
ويلاحظ أن المسحوب عليه – عمر – لا يقوم بإثبات العمليات السابقة فى دفاتره، لأنه لم يتفق بعد مع الساحب على أى إجراء بشأن الكمبيالة المرفوضة.

ولو فرض أن عمر اتفق مع محلات هشام على تجديد الكمبيالة المرفوضة نظير فوائد تجديد قدرها ٥٠جنيها – فإن هذه العملية تثبت فى دفاتر هشام كالآتي:

منه	لــه	البيـــــــــــان	التاريخ
٥٠		من حـ/ مدينون عمر	
	٥٠	إلى حـ/ فوائد التجديد	
		تحميل عمر بفوائد التجديد	
٣١٧٠		من حـ/ أ .ق	
	٣١٧٠	إلى حـ/ مدينون عمر	
		إثبات الكمبيالة رقم .... المسحوبة على عمر بقيمة الكمبيالة رقم .... المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد	

كما تثبت العملية فى دفاتر عمر – المدين – كما يلي:

منه	لــه	البيـــــــــــان	التاريخ
٣٠٠٠		من حـ/ أ . د	
	٣٠٠٠	إلى حـ/ دائنون هشام	
		إلغاء الورقة المستحقة للدائن	
		من مذكورين:	
٥٠		حـ/ فوائد تأخير	
١٢٠		حـ/ مصاريف بروتستو	
	١٧٠	إلى حـ/ دائنون هشام	
		إثبات الفوائد والمصروفات المستحقة	
٣١٧٠		من حـ/ دائنون هشام	
	٣١٧٠	إلى حـ/ أ . د	
		قبول كمبيالة جديدة بالمستحق	



تمارين وأسئلة

تمرين رقم (١):

١- فى ٢٠٢٠/٥/١ باعت محلات إسماعيل بضاعة على الحساب إلى محلات محمود بمبلغ ٧٠٠٠٠جنيه.

٢- فى ٢٠٢٠/٥/٣ حررت أربع كمبيالات لسداد القيمة بيانها كالآتي:

الأولى: قيمتها ١٥٠٠٠جنيه تستحق ٥/٢٠.

الثانية: قيمتها ٢٠٠٠٠جنيه تستحق ٦/١٥.

الثالثة: قيمتها ١٧٠٠٠جنيه تستحق ٦/٣٠.

الرابعة: قيمتها ١٨٠٠٠جنيه تستحق ٧/١٥.

٣- تم التصرف فى هذه الكمبيالات بالشكل التالي:

الأولى: حصلت نقدًا فى تاريخ استحقاقها.

الثانية: أرسلت للبنك للتحصيل، ثم حصلت فى تاريخ الاستحقاق وبلغت مصروفات التحصيل ١٠٠جنيه وأضيف الصافي إلى الحساب الجاري.

الثالثة: أرسلت إلى البنك للخصم وورد إخطار بإضافة باقي القيمة بعد خصم ٣٠٠جنيه إلى الحساب الجاري.

الرابعة: ظهرت لسداد التزام لأحد الدائنين (سامي) عن بضاعة مشتراة.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر إسماعيل (البائع) ودفاتر محمود (المشتري).

تمرين رقم (٢):

- فى ١/١ باعت محلات الفلاح إلى محلات النجاح بضاعة مبلغ ١٨٠٠٠جنيه، واستلمت نصف القيمة بشيك وسحبت بالباقي كمبيالتين، الأولى تستحق بعد شهر وقيمتها ٤٠٠٠جنيه، والثانية تستحق بعد شهرين وقيمتها ٥٠٠٠جنيه.

- فى ١/٣ خصمت محلات الفلاح الكمبيالة الأولى بالبنك وأخطرها البنك بإضافة صافي القيمة بعد خصم ٢٠٠جنيه مصاريف خصم (أجيو).
- فى ٢/١ سددت محلات النجاح الكمبيالة الأولى بشيك.
- فى ٣/١ لم تتمكن محلات النجاح من سداد الكمبيالة الثانية واتفقت أن تدفع ١٥٠٠جنيه نقدًا وتقبل سندا إذنيًا جديدًا بالباقي مضافًا إليه عمولة تأخير قدرها ١٠٠جنيه ويستحق بعد شهرين.
- فى ٤/١ أرسل الفلاح السند الإذني إلى البنك للتحصيل، وتم التحصيل نقدًا فى تاريخ استحقاقه وبلغت مصاريف التحصيل ٤٠جنيه.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم فى يومية كلٍ من الفلاح والنجاح.

المراجع الخاصة بالفصل:

- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية- مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. حلمي محمود نمر، المدخل فى المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- د. عبد الباسط رضوان، أصول المحاسبة – أساسيات وتطبيقات، بدون ناشر، ٢٠٠٢م.
- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية – مقدمة في القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. محمد حسن عبد العظيم، ود. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، ود. منصور حامد محمود، أصول المحاسبة المالية، مكتبة المحاسب، القاهرة، ٢٠١٢/٢٠١٣.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.

المراجع

أولًا المراجع باللغة العربية:

- د. أحمد عبده حسن الريس، مبادئ المحاسبة المالية – الجزء الأول (المحاسبة عن المشروعات الفردية)، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. أسامه أحمد جمال هلالي، مبادئ المحاسبة المالية– مدخل في القياس المحاسبي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،٢٠١٥م.
- د. الفاتح الأمين عبدالرحيم د. حسين محمد الطاهر خليفة، المحاسبة المالية – مدخل عملي– اساليب عملية، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،٢٠١٤م.
- د. حسين القاضي، ود. مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢/٢٠١٣.
- د. حلمي محمود نمر، المدخل فى المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢.
- د. خالد أمين عبدالله & د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ١، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ٢٠١٠م.
- د. سعود جايد مشكور، د. علي نعيم جاسم ود. أسعد منشد محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الميزان – النجف الاشرف – جمهورية العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٣م.
- د. عبد الباسط رضوان، أصول المحاسبة – أساسيات وتطبيقات، بدون ناشر، ٢٠٠٢م.

- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية – مقدمة فى القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية – التقييم والتوصيل المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- أ. كامل وهبة كامل، وأ. حسين إبراهيم مليجي، وأ. مجدي عبد الحليم عامر، مبادئ المحاسبة المالية، دار الهاني للطباعة والنشر، ٢٠١١م.
- د. مجبور جابر محمود النمري، د. يوسف عبدالله باسودان، د. عبداللطيف محمد باشيخ، ود. محمد هاشم أحمد فلمبان، مبادئ المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠١١م/١٤٣٢هـ.
- د. محمد حسن عبد العظيم، ود. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، ود. منصور حامد محمود، أصول المحاسبة المالية، مكتبة المحاسب، القاهرة، ٢٠١٢، ٢٠١٣.
- د. محمد سامي راضي& أ. وحيد عبدالهادي حمزة، حالات عملية في المحاسبة– الجزء الأول، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، الإصدار الثالث عشر، ١٩٩٨م /١٤١٩هـ.
- د. محمد سامي راضي، أساسيات المحاسبة(المعادلة المحاسبية، النظام المحاسبي، الدورة المحاسبية، التسويات، المحاسبة عن العمليات النقدية، المدينون، المخزون، الاصول الثابتة)، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي،٢٠١٢م.

- د. محمود حسين الجداوي، ود. رجب أحمد ندا، ود. عصام على فرج، أساسيات المحاسبة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- د. منصور حامد محمود، د. مجدى جمال عبدالقادر، د. عبدالله عبدالسلام احمد ود. احمد محمد أبوطالب، أصول المحاسبة المالية في المشروع التجاري الفردي، دار الكتاب الجامعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨م.
- د. وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الاكاديمية العربية المفتوحة – الدنمارك، الجزء الأول ، ٢٠٠٧م.

ثانيًا: المراجع باللغة الاجنبية:

- **Christine, J. (2017). Principles of financial accounting. University of North Georgia Press, Dahlonega, Georgia. Available at: http://202.88.229.59:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/2111/Principles-of-Financial-Accounting.pdf?sequence=1.**
- **Dauderis, H., & Annand, D. (2021). Introduction to Financial Accounting, 2021A edition (Lyryx). Available at: https://openlibrary-repo.ecampusontario.ca/jspui/bitstream/123456789/890/3/DauderisAnnand-IntroFinAcct-2021A.pdf.**
- **Jerry, J., WEYGANDT, K., KIESO, P. D., & DONALD, E. (2015). Accounting Principles, Access Pack *Print Component*. John Wiley & Sons.**

- **Powers, M., Needles, B. E., & Crosson, S. V. (2011). Financial and managerial accounting principles. South-Western/Cengage Learning.**
- **Salawu, M. K., & Moloi, T. S. (2020). Critical Factors for Accounting Estimation of Investment in Artificial Intelligence: an Imperative for Accounting Standards Setters in the Fourth Industrial Revolution Era. *The Journal of Accounting and Management*, *10*(1).**
- **Wild, J. J., Shaw, K. W., Chiappetta, B., Dahawy, K., & Samaha, K. (2011). Fundamental accounting principles. McGraw-Hill.**